



جامعة الكويت

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية

التشرد في العراق
الأستاذة / فتمية الجبيلي

بحث استطلاعي عن الجمعيات التعاونية
العاملة في دولة الكويت
د. محمد ساسي د. محمود بازعة د. سعود رمضان

عوامل التخلف السياسي والاقتصادي
في دول العالم الثالث
د. عمار بروض

الجو القيمي للتقدم العلمي والتكنولوجي
د. محمد صفوح الأفرس

جدول الحياة المختصر للكويتيين
لعام ١٩٧٠
د. عبد اللطيف عبدالفتاح أبو العلا

المعد الثاني - السنة الثانية - تشرين الثاني (أكتوبر) ١٩٧٤



جَامِعَةُ الْكُوَيْتِ

مَجَلَّةُ
الْعُلُومِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ
تصدر عن كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية

العدد الثاني - السنة الثانية : تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٤

مجلة
العلوم الاجتماعية
تسعة وعشرون
جامعة الكويت

هيئة التحرير :

- دكتور حسن الابراهيم
- دكتور ابراهيم صقر
- دكتور صلاح الدين طلبه
- الاستاذ علي نوفيق علي
- دكتور محمد ماهر عlish
- دكتور محمد ربيع
- سكرتير التحرير

ترسل البحوث باسم :

مجلة العلوم الاجتماعية
جامعة الكويت
كلية التجارة والاقتصاد
والعلوم السياسية
ص.ب. ٥٤٨٦ / الكويت

البحال مع العرو

البحال مع العربيه

التشرد في العراق

الاستاذ / نديم الجبالي

بحث استطلاعي عن الجمعيات
التعاونية الاستهلاكية
العاملة في دولة الكويت

د. محمد سليم د. محمد بالزعة د. سميد رمضان

عوامل التخلف السياسي
والاقتصادي في دول
العالم الثالث

د. عمار بوجوش

الجو القيمي للتقدم العلمي
والتكنولوجيا

د. محمد صفيح الأعرس

جدول الحياة المختصر

للكويتيين لعام ١٩٧٠

د. عبد اللطيف عبد الفتاح أبو العلا

مراجعات

افتتاحية العدد

لقد جاء صدور العدد الثاني من مجلة العلوم الاجتماعية دعوة لكافة الباحثين والمختصين العرب من أجل المساهمة في إثراء هذه التجربة التي بدأناها منذ سنتين. والآن يجيء العدد الثالث استجابة لتلك الدعوة مستقطبا العديد من الباحثين العرب الذين أرسلوا انتاجهم العلمي اليانا من امكن تواجدهم داخل الوطن العربي وخارجه.

وعلى الرغم من ان المجلة تنشر الابحاث الجديدة التي تصل اليها باللغتين العربية والانجليزية، فانها لا زالت تتمنى ان يزيد القسم المخصص للنشر بالعربية وذلك لان في هذا امكانية للاسهام في بلورة «علوم اجتماعية عربية».

والى القارئ والباحث نقدم شكرنا وندعوه الى المزيد من الاهتمام بإثراء هذه التجربة.

سيكريتر التحرير

التشرد في العراق

فتحية الجميلي *

إن المشكل الذي نقوم بدراسته في هذا البحث ليس بمشكل العراق وحده بل انه مشكل أغلب الدول النامية لأنها تتعرض لتغيرات اجتماعية وحضارية، وهذه التغيرات بدورها تساعد في خلق صراع متفاوت في العنف والقوة والشدة. ثم إن هذا الصراع يجد له طرقاً متعددة للتفيس عن مضامينه، وإبراز ما يخصنا في هذا البحث ظاهرة تشرد الأحداث التي تعتبر من الأسباب الدولية لظاهرة جنوح الأحداث وهي من المشاكل العالمية التي تعاني منها أغلب المجتمعات سواء النامية منها أو المتقدمة في المضمار المدني والعلمي والاجتماعي.

ولقد اهتمت الدول بصورة عامة بمثل هذه الظواهر، لأنها تجلب الشقاء وعدم التقدم في كافة الميادين، سواء الاجتماعية أو العلمية أو الاقتصادية منها.

لقد كانت الأفكار السائدة قديماً هي جمع المشاكل بطرق قهرية فالجريمة مثلاً، كانت الفكرة ورائها أن القضاء على المجرم قد يقلل النسب الإجرامية، كما أنه قد يؤدي إلى اختفاء الجريمة أحياناً، إلا أن عدم قدرة هذه الأفكار على معالجة الجريمة جعل المهتمين بمثل هذه الشؤون يسعون إلى تطوير وتبديل فعاليتها. فالفكرة الصحيحة هي البحث عن الأسباب والدوافع ومحاولة تلافيتها والقضاء عليها للتخفيف من حدة المشاكل بصورة عامة أما القوة وحدها فلا تحل مشكلاً بل قد تعقده أحياناً.

فالدفاع عن المجتمع يجب أن يأتي عن طريق الإصلاح الاجتماعي، وهذا لا يتم إلا باستخدام الأساليب العلمية والبحوث التجريبية المختلفة ليتسنى للباحثين معرفة الأسباب المؤدية لخلق المشاكل ومحاولة وضع الحلول لها على ضوء دراستها.

فظاهرة التشرد هي إحدى المشاكل التي يجب الاهتمام بها ومحاولة معرفة أسبابها والتخفيف من حثتها، وبذلك يجني المجتمع الفوائد المتوخاة من ذلك وهي حماية الفرد المشرّد ثم حماية المجتمع من الأضرار المترتبة على هذه الظاهرة.

لذا سنحاول في هذا البحث استقصاء الأسباب الضرورية المؤدية للتشرد، وخاصة الجانب الاجتماعي منه ثم اهتمام التشريع العراقي في مواجهة هذه المشكلة، وإعطاء بعض الحلول لها. وإصعوبة النزول إلى الشارع لدراسة المشردين فقد كان الاعتماد في الدراسة الميدانية على استجواب بعض المشردين المحتجزين في دور الرعاية الاجتماعية، ثم دراسة أوضاعهم محكمة الأحداث.

وسوف يشمل البحث على :-

- ١ - المفاهيم العامة للتشرد
- ٢ - الأسباب المؤدية للتشرد
- ٣ - التشريعات العراقية بهذا الصدد
- ٤ - بعض المقترحات للمشاكل

معنى التشرد

لقد تحدثت التعاريف لمفهوم التشرد، فقد عرفه Vagabonde في قاموس ويبستر: بأن المشرّد هو الشخص الذي ينتقل من محل إلى آخر وليس له محل يستقر فيه، ولا يهتم بأعباء الحياة ولا يتحمل المسؤولية، ويعيش في قلق مستمر، وغالباً ما تعتمد لديه وسائل العمل والعيش^١. أما مفهوم المشرّد في تعريف نيلس أندرسون فهو: أن المشرّد هو الشخص الذي لا يعرف للراحة معنى Restlees وليس له مقر واحد للسكن فهو ينتقل من بلد لآخر ومن منطقة لأخرى حسبما تلذ له الحياة، وحسبما يجد مجالاً للعيش البسيط والرخيص^٢ وأندرسون يطلق كلمة المشرّدين على الأشخاص المهاجرين من بلد لآخر لأنه يعتقد أن المهاجر هو الشخص الذي ينبذه مجتمعه لسبب من الأسباب فيتشرد لفترة في حياته، فإذا وجد المجال لا استقراره فإن هذه الصفة تنتفي عنه، وألا فهو مشرد ظروف حياتية قاسية لا مأوى يضمه ولا زوجة تأويه ولا يشتغل بأعمال يحترمها المجتمع، فيضطر أن يشكل له مجتمعا خاصا به، له مفاهيمه المختلفة عن المفاهيم التي يتعارف عليها بقية أفراد المجتمع، وهؤلاء غالبا ما يسببون المشاكل على اختلافها.

ويضيف أندرسون أيضا فيقول: أن المشرّد هو الهروب من مواجهة الأزمات Crises التي تحل بالشخص كالصراع والتوتر العائلي والشعور بالفشل والخيبة من المواقف المخجلة والخوف من العقاب. فقسم من الأفراد لا يستطيعون مواجهة هذه المواقف فيتشردون إلى محل آخر وهكذا يستمر في تشرده حتى يصبح بدون مأوى أو بدون بلد أو مجتمع معين يضمه^٣.

فالمشرّد إذن هو الشخص المهمل والمنبوذ من قبل مجتمعه، ويقصد بمجتمعه عائلته، لأن العائلة هي النواة الصغيرة للمجتمع والفرد الذي تهمله أو تطرده عائلته لا ي سبب يصبح مشردا لا مأوى له، أما إذا طرد أو أهمل الشخص من قبل المجتمع الأكبر فمعنى ذلك أنه قد تخطى أو كسر القواعد الأساسية التي رسمها المجتمع لكافة أفراده الذين يجب أن يسيروا بنوعيتها، وبذلك يسلك مثل هؤلاء الأفراد سلوكا منحرفا قد يصل إلى حد الجنوح أو الجريمة.

وباختصار يحدد المشرّد في أربع نقاط هي :-

- ١ - عدم وجود مأوى خاص يلجأ له.
 - ٢ - عدم وجود وسيلة مشروعة لكسب ضروريات العيش.
 - ٣ - عدم الاستقرار في منطقة معينة.
 - ٤ - يحمل مفاهيم تختلف عن المفاهيم الاجتماعية العامة.
- ولقد أضافت بعض القوانين العالية صفات أخرى لحالات التشرد وسنورد بعض الأمثلة لبعض القوانين العالية :-

القانون الإنكليزي

يعتبر القانون الإنكليزي المشرّدين من الفئات الثلاث التالية:-

- ١ - الكسالى والمخولون بالنظام.

(1) Webster's Dictionary. see vagabonde or Vagrancy

(2) Nels Andreson-the Hobo. p. 61

(3) op. at. p. 77 — 81.

- ٢ - المشربين بدون مأوى.
- ٣ - المشربين غير القابلين للإصلاح.
- وإضافة الى هذه الفئات الثلاث يدخل ضمن المشربين الفئات التالية :-
 - ١ - من يدعون قراءة الطالع أو يتخذون قراءة الكف وسيلة للخداع.
 - ٢ - كل من يتجول في الطرقات ويحاول عرض جروحه أو بعض ما به من عاهات للحصول على الصدقات.
 - ٣ - كل من استطاع أن يحصل على بعض الصدقات أو المعونات من أى جهة خيرية أيا كان نوعها بطريق الغش أو الادعاء الكاذب.
 - ٤ - النصابون والمحتالون المحترفون.
 - ٥ - كل من قامر أو راهن بأية وسيلة من وسائل الرهان والقمار في الشارع أو في الطريق العام.
 - ٦ - الأشخاص القادرون على العمل ولكنهم يمتنعون عن القيام به وعرضوا عائلاتهم لأن تصبح عالة.
 - ٧ - كل من وجد في مخزن أو مسكن أو في مكان مسور أو حديقة لغرض غير مشروع.
 - ٨ - كل امرأة يحكم عليها للمرة الثانية لأعمالها في أن تعول طفلها غير الشرعي أو لهجرها له إذا ترتب على ذلك أن أصبح عبثاً على الآخرين^١.

القانون الفرنسي

أما القانون الفرنسي فإنه يحدد المشربين بأنهم الأشخاص الذين ليس لهم مسكن ولا وسيلة للعيش ولا يمارسون عادة صناعة أو حرفة. ويضاهيه ذلك ما ذكر في القانون الدانمركي، بأن المشرّد (كل من اعتاد عدم العمل رغم قدرته على العمل وأصبح بذلك عبثاً على هيئة المساعدة العامة أو عرض بذلك شخصاً آخر للحاجة، بتخليه عن واجبه أن يعمل أو لم يهيئ لزوجته أو لأولاده وسائل العيش الملتزم بتبنيها لهم).

قانون كولومبيا

- لقد عير قانون كولومبيا عن المشربين، إذ اعتبرهم أصناف ثلاث -
- ١ - كل من لم يمارس مهنة أو حرفة مشروعة دون مبرر معقول أو اعتاد اللجوء في حياته أو معيشته الى وسائل تعتبر إجرامية.
 - ٢ - كل من استعمل العنف أو التهديد بقصد ارتكاب جريمة ضد المال.
 - ٣ - كل من سبق اتهامه أو الحكم عليه مرتين أو أكثر لجريمة من جرائم الاعتداء على المال^٢.

هذه مجمل تعاريف المفهوم المشربين في بعض القوانين العالمية والواضح أن أغلب القوانين العالمية تقرّر حالة المشرّد، بأنه الشخص الذي لا مأوى له وليس له وسيلة للعيش وستنطرق الى مفهوم المشرّد في التشريع العراقي بصورة عامة.

ثانياً

أسباب التشرد

إن ظاهرة التشرد هي إحدى الظواهر الملاحظة في الدول الفقيرة والنامية وتكون هذه الظاهرة نتيجة

١ - مجلة الأمن العام - القاهرة. المجلد ٢٠ ص ٨٠.

٢ - المصدر نفسه ص ٧٣.

التشرد في العراق

التفكك الاجتماعي وضعف أو عدم قيام المؤسسات الاجتماعية بأدوارها الصحية اتجاه الفرد. وهذا يحدث نوعاً من التخلخل الاجتماعي الذي تحل به المشاكل ومنها مشكلة التشرد التي نحن بصدد الكلام عنها. وتتلألأ هذه الظواهر الخطيرة يجب دراسة الأسباب المؤدية لها. وذلك من أجل وضع الخطط اللازمة لعلاجها ودرء أخطارها وتحديد مجالها، إذ أن استمرار مثل هذه الظواهر التي يصاحبها انحراف سلوكي يساعد على انهيار المجتمع والوقوف بوجه تطوره.

وأسباب التشرد كثيرة ويمكننا حصرها في النقاط التالية :-

١ - عوامل اجتماعية.

٢ - عوامل بيولوجية.

٣ - عوامل مرضية.

والذي يهمنا في بحثنا هذا هو العامل الاجتماعي الذي سنسهب فيه قليلاً.

١ - العامل الاجتماعي - Social factors

يمكن تقسيم العوامل الاجتماعية المؤثرة في أحداث التشرد الى :-

١ - التأثير العائلي على الأولاد قد يعتبر من أهم العوامل الاجتماعية في أحداث التشرد، فالمعروف أن قسماً من العوامل التي لا تؤدي الرعاية الصحية الى أولادها هي عامل من عوامل دفع الأولاد خارج النطاق العائلي ومن أمثلة هذه العوامل، العوامل المتصاعدة. ففي مثل هذه العائلات تتوفر الحالات غير الطبيعية كالاخلافات الزوجية العميقة والمستمرة الناتجة من عدم انسجام الزوجين بمختلف الاشكال كعدم التوازن الثقافي والاجتماعي والديني.

ليس معنى هذا أن كل العوامل التي تسود فيها مثل هذه الوضعيات هي عوامل متصاعدة. فقد توجد عوامل يسودها الانسجام والتوافق ولكن على ما اعتقد فإنها قليلة.

وكذلك غياب أحد الوالدين الطويل عن البيت بسبب (الهجرة أو السفر) ثم تعدد الزوجات والطلاق أحياناً. هذه بعض الأمثلة للتصاعد العائلي الذي يحيل العائلة الى عامل دفع

pushing factor ينتج عنه الهروب من البيت واللجوء الى الشارع.

أما العوامل الطبيعية التي تتوفر فيها الصفات السليمة والتي تؤدي واجباتها الأساسية اتجاه أفرادها كالرعاية المالية والمعنوية تعتبر كخلفية حاضنة لأفرادها مما يساعدها على تقويم سلوك الأحداث بصورة عامة. وقد أوجزت عالمة الاجتماع ميريان فان Meriam Van في كتابها الأحداث، أن البيت يجب أن يكون المأوى الصالح للطفل يغذي طفولته بالطمأنينة والمحبة ويبعد عنه عوامل القلق والاضطراب المبكر ويمكنه من الحصول على المستوى الصحي اللائق، كما ويجب أن يغذيه بعناصر الرجولة الصحية ويهيئ له الكيان الاجتماعي، ويدربه على مواجهة المعايير والقيم المتعارف عليها ضمن حدود الجماعة، وعلى التجارب مع المواقف الإنسانية كالحب والاحترام ويغذي فيه فن الحياة في مجتمع صغير هو الأسرة حيث تكون العلاقات انسانية ورحيمة^١.

فهذا الوصف العام الوارد من قبل أحد علماء الاجتماع هو الوصف الحقيقي للعوامل السليمة التي تكون بمثابة عوامل جذب وتماس بين أفراد العائلة. وعلى العكس من ذلك فالعوامل المتصاعدة والتي تسود بين أفرادها العلاقات السلبية وسوء التفاهم، يغلب عليها الحرمان العاطفي والانهيار الخلقي. فالأحداث كما نعلم هم بحاجة ماسة الى الانشباع العاطفي كحاجتهم الى الانشباع المادي. فاحتياجات العنصر العاطفية

متنوعة ومتقلبة كما يجب أن تكون العلاقة بين أفراد الأسرة متوازنة، فإذا اختلف توازنها انعكس هذا الاختلاف على الأطفال بصورة خاصة. ومن أبرز الأسباب في اختلال بعض هذه الموازنة هو التحكم الشديد السائد في الأسرة من قبل الزوجين سواء الأب أو الأم أو أي فرد من أفرادها له هذه الصلاحية. فإذا كان المسؤول عن العائلة يسلك المسلك الدكتاتوري في البيت يأمر وفق رغباته دون مراعاة لمشاعر بقية أفراد الأسرة أودون الالتفات إلى الحاجات العاطفية لهم، فإن هذا النوع من التصرف يحيل الحياة الأسرية إلى حياة جافة خالية من العواطف الروحية. وهذا يساعد على قيام الشجار بين أفراد الأسرة وربما يقلل من احترام الصغار إلى المسؤول عن الأسرة أو الخوف الشديد منه، مما يساعد على التمرد عليه أو الخروج عن الطريق السوي والانحراف في مسلك الانحراف. إذ أن شعور الطفل بالحرمان والأعمال والقسوة الشديدة وعدم إعطاء المجال للممارس نشاطه الطبيعي داخل الأسرة كعضو فعال فيها له حقوقه الخاصة. يطلب عليه القلق وعدم الطمأنينة فيضطرب سلوكه وقد يضطرت تحت تأثير هذه الظروف إلى الهروب من البيت وأن هذا السلوك هو تعبير واضح عن رغبة الحدث في التخلص من الأوضاع غير المريحة داخل أسرته ومحاولة الالتحاق بجماعة يضمونه ويصلونه الحنان الذي حرم منه في عائلته.

وقد يدفع هذا الهروب إلى التسكع والتشرد في الطرقات وأحيانا إلى الانتقال من مدينة لأخرى، وهذا الميل الشائع بين الأحداث من أخطر العوامل التي تدفع إلى الجنوح. لأن الحدث الهارب يتبع عن مواطن التوجيه ويتروى في مسالك الرتيبة لا سيما وأن المجتمع ملء بطالبي الرذائل الذين غالبا ما يساعدون في جنب مثل هؤلاء الأحداث يستخدمونهم لأغراضهم الخاصة كالفساد الخلقي والإجرام. أما غياب الأم والأب الطويل عن البيت بسبب الوفاة أو المرض الطويل أو الهجر فهو نعط آخر من أنماط التصدع العائلي، فهذا النوع من الغياب يؤدي إلى حرمان العائلة من أحد أركانها الفعالين الذين يسعون إلى إفساد الأسرة بصورة عامة وتهياة أسباب الأسرة المادية والمعنوية. فهذه الحالة قد تدفع بالأحداث إلى العمل المبكر أحيانا وبذلك يتحملون مسؤوليات هم غير أهل لها وغير قادرين على تحملها ثم إن أخطاء كثيرة ترتب على اختلاطهم مع أفراد أكبر منهم سنا. ولا ننسى الظروف النفسية المترتبة على ذلك كالطلاق الشديد والخيبة frustration التي تسود في أرجاء مثل هذه العوائل.

ب - العامل الاقتصادي

من بين العوامل المهمة في أحداث حالات التشرد وانحراف الأحداث العامل الاقتصادي وخاصة في المجتمعات النامية. فسوء الوضع الاقتصادي للعائلة يسبب البطالة الطويلة الأمد أو البطالة الفصلية، أو ضعف الأهلية الفنية للعمل، كل هذه عوامل تساعد على انخفاض مستوى الدخل للعائلة والمستويات المنخفضة للنسل لا تحقق المتطلبات الضرورية للعيش. وفي هذه الحالة ومع الفقر للعائلة ولا ينكر أثر الفقر على الحالات النفسية وخلق المشاعر المعقدة.

أما الظروف المادية كظروف السكن غير الصحي فإنه يحرم الأطفال تطوير فعاليتهم الطفولية فيرتبك سلوكهم ويضطرون إلى اللجوء للشارع. وإذا ما طال أمد هذه الوضعية فالحدث سوف لا يجد متنفسا طبيعيا يرتاح له مما يدفعه إلى حياة تمس في المستقبل لأنه قد يصير جانحا أو قد يصبح مجرما.

ج - سوء التنظيم الاجتماعي

إن تنظيم أركان المجتمع بصورة عامة غالبا ما يعيد عن المجتمع الكثير من المشاكل لأن التنظيم من العوامل الوقائية preventive factors لحماية الأفراد الذين لهم استعداد في خلق المشاكل والعكس صحيح. فسوء التنظيم في المجتمع ينتج عنه عجز أو ضعف المؤسسات الاجتماعية، بحيث تصبح فاصدة عن تادية واجباتها بالشكل المطلوب. ومن بين المؤسسات الاجتماعية المهمة المدرسة.

للتشرد في العراق

فالمدرسة دور فعال وهام في اسعاد الطلاب أو العكس. إذ تمثل المدرسة بالنسبة للصغير أول مجتمع يلتحق فيه بعد العائلة، فهذا المجتمع الجيد له انظفته الخاصة كالدوام وتحضير الدروس وحفظ النظام والهدوء في الصف واستقبال المعلمين الذين يمثلون السلطة Authority . فالمدرسة إذن يجب أن تهتم بمشاعر التلميذ الصغير حتى تشده إليها وترغبه فيها فتتوخى بذلك الغاية التربوية والعلمية المرجوة. أما المدرسة التي تهتم بالدراسة فقط وتهمل النواحي العاطفية والنفسية هي مدرسة ذات أسس فاشلة وقد تصبح أداة لخلق التوتر والانعزاج عند الطفل والحدث. فنكس الواجبات المدرسية وصعوبة المناهج وقلة البرامج الترفيهية ثم قسوة المعلمين وعدم فهمهم لمشاكل الطلاب بصورة عامة، كل هذه عوامل تساعد الأطفال الذين جاؤا من بيوت غير طبيعية متصدعة الى الهروب من المدرسة Truancy وهو أول بادرة من بوادر الجنوح Delinquency

وتوجد نقطة مهمة في مدارسنا الابتدائية بصورة خاصة وهي الدوام المزدوج أي دوام عدة مدارس في نهاية واحدة وبأوقات متفاوتة. فهذا الدوام غالبا ما يدفع الصغير الى التمسك في الطرقات وهذا أيضا من البراءة الخطرة، أما الهيئة التربوية فيجب الاهتمام باختيارها وتدريبها التدريب الفني اللائق بتربية الأطفال لأنها مهمة صعبة، إذ أن الكيان الاجتماعي يتوقف على الجيل الناشئ فإذا فشلنا في اعداد جيل طبيعي كان هذا أحد أركان التسبب الاجتماعي الذي بدوره يساعد على خلق المشاكل وضياح المجتمع. ومن أسس التنظيم الاجتماعي أيضا عدم الاهتمام برعاية الأم العاملة أو رب الأسرة العامل، فالعنيون بالامر يجب أن يهيئوا الوسائل المختلفة لرعاية هؤلاء لأن الانعكاس السيء يكون على الأحداث الصغار، ولذا فانه من الضروري انشاء ملاعب للأطفال وتهيئة دور الرعاية وغيرها. فوجود مثل هذه المؤسسات يبعد الأفراد عن مظاهر الاحتراف ويخفف من الأعباء النفسية التي قد تحدث كالتوتر والقلق والكآبة والتي قد تنقلب الى حالات مرضية.

ومن وسائل التنظيم الاجتماعي أيضا الاهتمام بوسائل الاعلام السمعية والبصرية فهي من الوسائل المهمة في التوعية الاجتماعية الصحية. وقد أظهر اغلب البحوث الاجتماعيين اثر الوسائل الاعلامية على مدارك الصغار العقلية والنفسية بما تطبعه من أثار في نفسه وما تتركه من رواسب في عقله. وقد غالى البعض في تقييم أثرها واعتبروها العلم الذي يؤثر على عقلية الطفل فتكيف تفكيره الى السيء أو الحسن، كما اعتبروها الدافع المؤثر على الصغير في اطلاق عاداته ونزواته السيئة التي قد لا يرضاهها المجتمع. فوسائل الاعلام اذن هي أحد العوامل الموجهة، وقد تأخذ الجانب السلبي في انحراف الأطفال اذا لم تكن موجهة ومدروسة ومنظمة.

٢ - العامل البيولوجي :- Biological Factors

إن العامل البيولوجي هو أحد العوامل في أحداث التشرد. وسوف لا نطيل فيه لأنه من اختصاص جهة أخرى حيث يدخل ضمن هذا العامل الاستعدادات الوراثية الضعيفة:

- ١ - الضعف والتخلف العقلي والجنون.

ب - الأمراض الزهرية التي تسبب التشوهات الجسمية الظاهرة والتخريبات في الأنسجة العقلية.

ج - الألمان على المسكرات والمخدرات التي تؤثر في انجاب نسل ضعيف وهذه الاستعدادات الموروثة تؤثر بشكل واضح في أحداث حالات التشرد.

٣ - العامل المرضي :- Pothological

سنستكمل بصدد هذا العامل عن الأمراض البيولوجية التي لها مساس بموضوع بحثنا ثم الأمراض النفسية.

١ - الأمراض الباثولوجية :-

١ - الأمراض الحادة كالإصابة بالحمى على اختلاف أنواعها مثل الحمى الدماغية أو الحصبة أو المفلتريا. فهذه الأمراض تترك آثاراً قد لا تفارق الحدث خاصة إذا أصيب فيها في أدوار الطفولة، ومن الآثار الظاهرة والملاحظة الضعف والنحول والكسل وعدم تحمل الجهد الفكري والبدني والصداق والدوار والاضغام أحياناً. والخطورة الناتجة عنها هي من المضاعفات التي تسبب الصرع أو الالتهابات الحية وغيرها من الأمراض التي تؤثر على الجملة الدماغية وهذه غالباً ما تؤثر على مقدرة الحدث في تنظيم سلوكه أو السيطرة على ميوله ونزعاته.

ب - الأمراض المزمنة والمستعصية: إن هذه الأمراض المزمنة التي تلازم الحدث أيام الطفولة والتي تستمر إلى سنوات طويلة تعتبر من العوامل المؤثرة على سلوكه لأنها تؤثر في نموه وتلحق به عاهات بدنية كتعطيل بعض أعضائه الموقت أو المستديم كالشلل وإلقدان بعض الحواس وسواء كانت العاهة مؤقتة أو مستديمة فإنها تشعّر الحدث بثقل الحياة ومرارتها، كما تولد عنده روح التبرم والضييق بالناس ومن جهة أخرى فالطفل الذي يعاني من الأمراض غالباً ما يلقي معاملة خاصة تصل أحياناً إلى حد إفسادها. ويذكر العالم برت Burt أن المرض المزمن يخلق لدى الطفل التهيب والخوف ويقره ذلك إلى الخداع والفسخ لأن الطفل الذي يفتقر في أوضاع حاجاته بواسطة الطرق الصحيحة يلجأ إلى أوضاعها بطرق الغش والصداق^١.

أذن فالمرض المزمن يبعث في الطفل العجز عن القيام بالنشاط المعتاد ويفقده الاعتماد على النفس مما قد يشده بعيداً عن طريق الصواب.

٢ - الأمراض النفسية :-

إذا كان للأمراض الباثولوجية آثار شديدة على سلوك الفرد وتصرفاته فالعوامل النفسية سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة لها نفس الأثر أو قد يكون لشدة منه على السلوك الفردى وقد تتعداه إلى التأثير على بعض أجهزة الجسم فهناك جملة من الاختلالات العضوية تكون أسبابها اضطرابات نفسية صرفة. ويمكن تلخيص الاضطرابات النفسية بأنها ردود فعل لعدم الاستقرار النفسي والعاطفي نتيجة للصعوبات التي تواجه الفرد في حياته ولأجل الوصول إلى الاستقرار النفسي يضطر الحدث إلى اتباع وسائل غير صحيحة أو شاذة، فهذه الوسائل تؤدي إلى اضطراب في سلوكه ويبدو عليه الاضطراب الانفعالي. ومن مظاهر هذا الاضطراب العزوف عن الطعام، سرعة الغضب، عدم الطاعة، شدة الخجل، سرعة الاستهواء، الانقياد للغير، الغيرة الشديدة، أحلام اليقظة والكنب، ويصاحب هذه الاضطرابات النفسية أعراض بدنية كاضطراب جهاز الهضم والتبول والصداق وضيق التنفس وزيادة خفقان القلب، وعيوب الكلام والشعور بالضيق المتكرر.^٢

ومن بين الأمراض النفسية الشائعة بين الأحداث المفهرين المخاوف الشديدة Phobia والاضطرابات القهرية Compulsive Acts والقلق Anxiety وللشخصية السايكوباتية Psychopathic personality ومن الملاحظات والمقالات التي أجرتها كاتبة البحث مع الأحداث الشريدين في دور الرعاية وجد أن أغلبهم مصابون بأمراض مختلفة كالتهلف العقلي، الصرع، الأمراض العصبية على اختلافها.

ثالثاً

التشخيصات العرفية

(1) Burt-the young Deliprent. P 210

(2) Alporcal Psychology B.W.T. Coville. 1963. P. 123

التشرد في العراق

تطورات التشريع العراقي حول التشرد

قبل ذكر النصوص القانونية يجب أن نتطرق الى خلفية التشريع العراقي بهذا الصدد. فلقد اهتمت المنظمات التشريعية منذ زمن بعيد بظاهرة التشرد ولكن الفكرة القديمة التي كانت سائدة هي ضم المشردين ويضمينهم التسولين في محلات خاضعة واغداق الصنقات عليهم، ففي العهد العثماني صدر قانون للمشردين سنة ١٣٢٧ هـ، وورد في المادة التاسعة منه كل شخص بلغ الخامسة عشرة من عمره واعتاد التردد على الأماكن المريبة وأتى بتصرفات تدعو الى الشبهة يحجز مثل هذا الشخص ويحكم عليه بالحبس من اسبوع الى ستة اشهر او بالنفي من ثلاثة اشهر الى سنة، وقد ألغت محكمة التمييز العراقية هذا القانون في قرارها المرقم ٢١٤ ت ١٩٣٩.

وبعدها أخذت الجهات المعنية على عاتقها الاهتمام بهذه المشكلة فانشات دورا خاصة لرعاية المقعدين والمسنين تؤمن لهم المأكل والملبس، وكانت دوائر الصحة هي المشرفة على هذه الدور. وكان لا يوجد أي نظام أو تشريع يحدد المشمولين بهذه الرعاية.^٢

وفي سنة ١٩٤٦ جرت المخابرات بين وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وبين دوائر الصحة لوضع نظام خاص للمسنين والمقعدين وأسفرت هذه المخابرات عن صدور نظام العجزة رقم ٤٧ لسنة ١٩٤٧ وواضح من اسم النظام أن الاهتمام لم يوجه الا الى المقعدين والمسنين فقط، أما المشردين من الأحداث فلم يكونوا مشمولين بهذه الرعاية، وأهم ما جاء في هذا النظام:

١ - نصت الفقرة ٢- من المادة الأولى على أن الغاية من انشاء دور العجزة هي ابواء الاشخاص الذين لا يستطيعون كفالة أمور معيشتهم لكبر سنهم أو ابتلائهم بعمالة جسمية لا يستطيعون معها العمل والكسب.

٢ - نصت المادة ٥- على أن لدى العاهات الذين يتسولون في الطرق ويتقنون هذه العاهة وسيلة للتسول يحجزون بدور العجزة حتى يتعهد أحد اقاربهم أو اصنفائهم باعالتهم وعدم اعطائهم المجال للتسول في الطرقات.^٣

٣ - في عام ١٩٥٩ صدر نظام آخر بخصوص رعاية المسنين والمقعدين يشبه النظام السابق الا أنه اضيف الى الفقرة الرابعة من المادة ١١ " (يمكن ضم المحتاجين والذين لا وسيلة جلية للعيش لديهم الى دور رعاية المسنين والمقعدين بطلب منهم).

٤ - في سنة ١٩٦٢ شرع قانون الأحداث رقم (١١) وقد جاء فيه الكثير من النصوص التي ترمي المشردين الأحداث. وقد عدل هذا القانون سنة ١٩٦٤ وكذلك سنة ١٩٧٢ وسنذكر اهم النصوص التي تخص الأحداث المشردين من القانون الجديد المعدل رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٢.

الملاحظ ان أن الجهود كانت متواصلة الا أن الظاهرة لا زالت قائمة وقد يعزى ذلك الى عدم التنسيق في مؤسسات الرعاية الرسمية ثم لعدم وجود ما يكفي من المؤسسات لتضم المشردين.

وقد توالت اللجان من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية فشكلت لجنة في ٢١/٢/١٩٦٧ لاعداد لائحة تتضمن الاحكام المتعلقة بقضايا الأحداث ومكافحة التشرد بما يتفق مع قانون الأحداث. وتشكلت لجنة أخرى في ٩/٥/١٩٧٠ ضمت في عضويتها ممثلين عن مديرية الخدمات الاجتماعية العامة، مديرية الشرطة والجيشية والسفر، وأمانة العاصمة، وأوصت اللجنة باتخاذ بعض الاجراءات التي تخص تسفير

١ - المجلة العربية لعلوم الشرطة، العدد الأول ص. ٧٣.

٢ - ملفات مديرية الخدمات الاجتماعية (وزارة العمل والشؤون الاجتماعية).

٣ - ملفات مديرية الخدمات الاجتماعية (وزارة العمل).

المستولين الأجانب والمتسللين عبر الحدود ومحاولة إيجاد عمل لمن اضطروا للاستجداء وجمع المستولين العراقيين وارسالهم الى دور رعاية المسنين ومعاينة غير العجزة وأخذ تعهدات منهم وارسال صورهم الى المحافظات لاثبات تسولهم، ثم التشديد في العقوبة في حالة العودة الى التسول. وكذلك أوصت اللجنة بتحسين أوضاع دور الرعاية بصورة عامة. وهكذا فقد استمرت الجهود من قبل السلطات المعنية محاولة بذلك وضع الحلول الصائبة لتفادى هذه المشكلة.

ولقد جلبت هذه الظاهرة اهتمام المنظمات العربية والعالمية أيضاً، فقد قامت هيئة الأمم المتحدة بدراسات واسعة كما عقدت العديد من الحلقات العلمية بهذا الصدد إلا أن أغلب الدراسات كانت حول جنوح الأحداث والتشرد معاً. أما المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في القاهرة فقد قام بدراسة خاصة بتشرد الأحداث في القاهرة وتكونت هذه الدراسة من جزئين :-

أولاً :

دراسة احصائية للتعرف على حجم ظاهرة التشرد في القاهرة والتعرف على صورها وتوزيعها الايكولوجي.

ثانياً :

القيام ببحث مبدئي لعينة من الأحداث المشربين^١، وقد تلى ذلك دراسة أخرى قام بها صلاح عبد المتعال، الباحث في المركز المذكور أعلاه، بحث فيها العوامل الاجتماعية وأثرها في تشرد الأحداث، اقتصرت الدراسة على نمط واحد من أنماط التشرد وهو (جامعي أعقاب السكابر) لأنه لحد الأنماط التي تعاني منها القاهرة بالذات^٢.

أما المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في بغداد فقد اهتم بهذه الظاهرة أيضاً وأجريت الدراسة على عينة من البالغين المودعين في دار رعاية المسنين الذين اتخذوا من التسول وسيلة لعيشهم^٣.

أما بالنسبة للأحداث المشربين فقد كانت العينة المبحوثة على شكلين :-

١ - الأحداث المروجون في مؤسسات الرعاية الاجتماعية.

٢ - الأحداث المشربين الذين أحيات قضايهم على محكمة الأحداث للفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٠ وقد بلغت ٥٨ قضية كانت تخص ٧٥ حدثاً.

والظاهر أن هذه الأرقام لا تغطي الحجم الحقيقي للظاهرة إلا أنها أعطت بعض الملامح عن هذه المشكلة بالعراق.

وأخيراً فقد تشكلت هيئة عليا للرعاية الاجتماعية برئاسة السيد وزير العمل والشؤون الاجتماعية ومن ضمن مخططات هذه الهيئة بحث مشكلة التشرد. وقد عقدت عدة اجتماعات، كان الاجتماع الرابع لها بتاريخ ١٩٧٢/٨/٨ وقد ساهم في هذا الاجتماع كل من وزير العمل ومحافظ بغداد والمدير العام للمركز القومي ورئيس الهيئة الادارية لمكافحة التشرد ورئيس الاتحاد العام لنساء العراق ورئيسة الهيئة الادارية لجمعية مكافحة العلل الاجتماعية ومدير طبابة الصحة العقلية والنفسية ثم نقيب الأطباء العراقيين

١ - المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية - تشرد الأحداث - القاهرة ١٩٦٢

٢ - صلاح عبد المتعال. العوامل الاجتماعية في تشرد الأحداث.

المجلة الجنائية القومية. العدد الثاني يوليو ١٩٦٧

٣ - هذه المؤسسة تابعة لمديرية الخدمات الاجتماعية العامة وموقعها، الشمالية جنوب شرق بغداد.

٤ - جريدة الثورة العراقية للصادرة بتاريخ ١٩٧٢/٨/٩

التشرد في العراق

هذه أهم محاولات الرعاية الاجتماعية للمشردين البالغين منهم والأحداث الصغار، أما أهم النصوص القانونية التي وردت في التشريع العراقي بخصوص الأحداث المشردين فهي تضم ثلاث مجموعات رئيسية وهي :-

١ - قانون الأحداث رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٢ الذي ألغى قانون الأحداث رقم ١١ لسنة ١٩٦٢ المعدل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٤.

٢ - قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٩ اذ تخص المواد (٣٢١ - ٣٢٢) الأشخاص المشردين.

٣ - قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩، حيث تضمنت مواده (٦٦ - ٧٩) الأحكام الخاصة بجرائم الأحداث. أما المادة ٣٩٠ فقد تضمنت التعريف الكامل للمشرد البالغ والمتسول.

وتضمنت المواد (٣٨٧ ثم ٣٩٩) تعريض البالغ للحدث على اساءة التصرف والعقوبة المترتبة عليه. والمادة ١٠٥ تخص الايداع في مستشفى الأمراض العقلية وبما أن قسماً من المشردين مصابون بخلل أو تخلف عقلي لهذه المادة تستعمل في ايداعهم في مثل هذه المستشفيات.

وتضمنت المادة ٣٧١ عدم الرعاية للأطفال والشيوخ ذات الصلة. والمادة ١١٢ تضمنت رفع الوصاية من ولي الأمر. أما المواد ٣٩١ - ٣٩٢ فقد تضمنت أحكام ايداع المتسولين الى المؤسسات الحكومية.

هذه أهم المواد القانونية التي تخص المشردين في كل من قانون العقوبات وأصول المحاكمات أما أهم النصوص في قانون الأحداث بصدد المشردين فهي كما يلي:

١ - لقد خصص قانون الأحداث (الباب الخامس) للأحداث المشردين وسيئي السلوك، فخصصت المادة ٤٩ على الفقرات التالية:-

١ - اذا وجد متسولاً في الطريق العام أو في الامكان العامة. ويعتبر متسولاً من تصنع الاعصابة بجروح أو عامات أو استعمال اية وسيلة من وسائل الغش لاكتساب عطف الجمهور.

٢ - اذا مارس جمع الفضلات أو المهملات.

٣ - اذا لم يكن له محل اقامة معين أو كان يبيت عادة في الطريق أو الساحات العامة

٤ - اذا لم تكن له وسيلة مشروعة للعيش وليس له ولي أمر أو مرب.

المادة الخمسون :

يعتبر الحدث سيئ السلوك في الحالات الآتية :-

١ - اذا قام بأعمال تتصل بالدعارة أو الغش أو افساد الاخلاق أو القمار أو قام بخيانة من يقومون بهذه الأعمال.

٢ - اذا ثبت مرقوه من سلطة ابيه أو وليه أو وصيه أو من سلطة أمه في حالة وفاة وليه أو غيابه أو عدم اهليته أو سلب ولايته ولا يجوز في هذه الحالة اتخاذ اجراء ضد الحدث الا بناء على اذن من ابيه أو وليه أو وصيه أو أمه حسب الأحوال.

٣ - اذا خلط المشردين أو الذين اشتهر عنهم سوء السيرة والسلوك.

المادة الحادية والخمسون :

١ - اذ وجد الحدث في إحدى الحالات المشار اليها في المادتين التاسعة والأربعين والخمسين من هذا القانون فيقدم الى محكمة الأحداث بدعوى موجزة وفقاً لقانون أصول المحاكمات الجزائية، ويجوز لمحكمة الأحداث قبل اجراء المحاكمة ايداع الحدث في دار تأهيل الأحداث أو اية مؤسسة اجتماعية مشابهة ثم تصدر قرارها النهائي بعد استلام تقرير البحث الاجتماعي عنه وفقاً لما يلي :-

١ - تسليم الحدث الى ولي أو مربى للمحافظة على حسن سلوكه وسيرته وترتيبه وتهنيئه بموجب تعهد مقترن

بضمان مالي مناسب تقدره المحكمة وعند الاخلال بهذا الضمان فللمحكمة أن تقرر الزام الضامن بدفع مبلغ الضمان كلا أو جزءاً.

ب - ايداع الحدث في دار تأهيل الأحداث أو أية مؤسسة اجتماعية معدة لهذا الغرض حتى بلوغه الثامنة عشرة من عمره.

٢ - اذا قررت المحكمة تسليم الحدث وفقاً للفقرة (١ - أ) من هذه المادة وأخل المتسلم بالتعهد أو لم يتقدم أحد لاعطاء التعهد المطلوب فتقرر المحكمة ايداع الحدث وفقاً للفقرة (١ - ب) من هذه المادة.

المادة الثمانية والخمسون :

١ - اذا ظهر للمحكمة أن الحدث المدع في دار تأهيل الأحداث أو في مؤسسة اجتماعية مماثلة قريباً لغاية الدرجة الرابعة وطلب تسليمه اليه، فعلى المحكمة بعد أن تتحقق من صحة ادعائه وحسن سلوكه وعدم

وجود مصلحته، أن تقرر تسليم الحدث له.

٢ - اذا طلب شخص من حسن السيرة والسلوك متحد في الجنسية والدين مع الحدث تسليمه اليه لتربيته وتهذيبه، فللمحكمة أن تسلمه اليه بتعهد مقترن بضمان مالي مناسب يلتزم فيه بتربيته وتهذيبه وفق شروط تعيينها المحكمة، مراعية فيها مصلحة الحدث الصغير، وعلى المحكمة أن تراقب حسن تربية

الحدث للمدة التي تنسبها

المادة الثالثة والخمسون :

١ - اذا ثبت للمحكمة أن صغيراً يقل عمره عن سبع سنوات فاقد الوالدين أو القريب الذي يتمكن من ايوائه ورعايته فعلى المحكمة أن تقرر الصالحه بأحدى دور الحضانه أو روضة أطفال أو احدى المؤسسات الاجتماعية أو الخيرية.

٢ - اذا كان الصغير بأحدى المؤسسات المذكورة في الفقرة (١) من هذه المادة يسقط عن الصرف عليه للمحكمة أن تلزم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بنفقته، على أن تبلغ الوزارة أو من يعنها في المدينة التي تقع فيها محكمة الأحداث لارسال ممثل عنها لحضور المرافعة.

المادة الرابعة والخمسون :

للمحكمة بناء على تقرير من قبل مدير دار تأهيل الأحداث أو بطلب من الحدث أو قريبه أو الشخص المتعهد بتربيته وتهذيبه أن تعيد النظر في القرار الذي أصدرته وأن تعدل فيه وفقاً لما تراه ملائماً لحالة الحدث ومصلحته.

رابعة

المقترحات :-

قبل أن نذكر بعض المقترحات لحل ظاهرة التشرد، هناك بعض الملاحظات الواضحة من حالات التشرد بصورة عامة يجدر الاشارة اليها.

فقد ظهرت هذه الملامح من جراء الدراسات الميدانية التي قام بها بعض الباحثين في كل من المراكز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في القاهرة وكذلك المركز القومي في بغداد.

وبينت هاتان الدراسات أن :

١ - عمر الحدث:

ان اعمار الأحداث المتشردين تقع غالبيتها بين ١٠ - ١٥ سنة. أما الصغار الذين تقل أعمارهم عن السبع سنوات فنسبتهم قليلة جداً. وأبنت تلك دراسة المركز القومي في بغداد حيث أظهرت النتائج التالية :-

التشرد في العراق

العمر/سنة	النسبة
٧ - ٩	٦ و ٨٪
١٠ - ١٢	٨ و ١٢٪
١٣ - ١٥	٥٠٪
١٦ - ١٨	٦ و ٢٨٪

ب - الجنس :

ان أغلب المشردين كانوا من الذكور، أما الإناث فكانت نسبتهم ضئيلة جداً، وقد تكون منعومة وقد تفسر هذه الظاهرة محاباة أجهزة الشرطة والقضاء والتساهل مع الفتيات المشردين، ثم لعدم وجود مؤسسات محترمة تضمنهن، أما ما قبل القضاء فأجهزة الشرطة بصورة عامة تتساهل معهن لأن النظرة الى الفتاة لا زالت لها طابع خاص تميزها عن الرجل في الشرق العربي، فمن ملفات محكمة الأحداث العراقية يوضح لنا الجدول الآتي هذه الظاهرة :-

سنة	العدد	ذكور	إناث
١٩٦٥	٤٨٣	٤٦٧	١٦
١٩٦٦	٤٧٥	٤٦٠	١٥
١٩٦٧	٥٠٠	٤٨٥	١٥
١٩٦٨	٥١٠	٤٩٩	١١
١٩٧٠	٤٧٨	٤٦٧	١١

ج - المجال التعليمي :-

لقد بينت الدراسات أن حالة المشردين التعليمية ضعيفة. فقد ورد في دراسة المركز القومي في بغداد أن نسبة ٤٢٪ من المشردين أميون و ٥٨٪ منهم في حدود الدراسة الأولية أي يقرأون ويكتبون فقط^٢.

د - أنماط التشرد :-

ان أغلب الانماط التي يتبعها المشردين في تشردهم تستند على التسول بالدرجة الأولى ثم السرقات البسيطة والنشل وخاصة في العتبات المقدسة مثل مرقد الإمام الكاظم، والشيخ عبد القادر الكيلاني، أما في مصر فجمع إغراق السكابر هو أحد الأنماط الواضحة.

هـ - ممارسة العمل :-

لقد بينت دراسة المركز القومي العراقي أن ٧٠٪ من الأحداث المشردين سبق لها ان مارسوا عملاً ما، بينما ٣٠٪ منهم لم تمارس أي عمل. وبينت أيضاً أن أكثر من نصف الأحداث بدأوا عملهم قبل سن العاشرة وتبين أيضاً أن ٧٩,٩٪ من الأحداث الذين مارسوا العمل كانوا قد تركوه^٣. وهذه الأرقام تتقارب مع دراسة المركز القومي في القاهرة إذ أوضحت أن ٩٠٪ من الأحداث المشردين مارسوا نوعاً من العمل وأن جميعهم مارسوه وهم دون سن العاشرة وتبين أيضاً أن ٧٢,٩٪ كانوا قد مارسوا نوعاً من العمل المنكرو^٤.

١ - ملفات محكمة الأحداث الجاهلین ١٩٦٥ - ١٩٧٠

٢ - بحث ظاهرة التشرد من ٢٢ (المركز القومي - بغداد) ١٩٧٢. كذلك نفس المصدر من ٥٤

٣ - بحث ظاهرة التشرد من ٥٤ (المركز القومي - بغداد، ١٩٧٢)

٤ - بحث ظاهرة التشرد من ٥٤ (المركز القومي - بغداد، ١٩٧٢)

أما نوع الأعمال التي مارسوها فاعلموا كانت أعمال خدمة في البيوت أو التحميل في الأسواق أو بيع السكر المفردة أو مسح زجاج السيارات، وغيرها من الأعمال التي لا تحتاج إلى مهارة أو مجهود ذهني. أما أهم المقترحات التي يمكن أن نصمم بها بحثنا لمشكلة التشرد فهي أن هذه المشكلة تحتاج إلى

نوعين من الرعاية :-

١ - الرعاية العامة.

٢ - الرعاية الخاصة.

١ - الرعاية العامة :-

وهي الجانب الوقائي وتعتمد على رسم الخطط لاصلاح كافة النواحي الاجتماعية من ثقافية وتعليمية ورعاية أسرة وغيرها من محولات النهوض بمستوى المجتمع ووقاية الأفراد من استهواء التشرد. فالاهتمام بالأسرة والمحافظة على كيانها من الانهيار والتصدع يعتبر من العوامل المهمة في ضم الأحداث إلى عوائلهم، لذا يجب الاهتمام بكل ما يحيط بالأسرة لانتشالها من التصدع لأنه كما نكرس سلفا أن هذا العامل هو الأهم في تشرد الأحداث. أما المدرسة فيما أن دورها لا يقل أهمية عن دور العائلة في التنشئة الاجتماعية، لذا يجب توجيه العناية إلى الأساليب التربوية والاهتمام بالطلاب المتخلفين من الناحية الدراسية ورعاية الطلاب الذين يعانون من المشاكل (اقتصادية، تعليمية، عائلية، مرضية وغيرها) ويتم ذلك بتعيين أخصائيين اجتماعيين لدراسة مثل هذه الحالات والقيام بتقديم المساعدات لهم. كما ويجب أيضا توفير مجالات التعليم المهني، ثم الاهتمام بالوقت فراغ الطلبة. وهناك نقطة أخرى تخص الاهتمام بتحسين المناطق السكنية، خاصة الشعبية منها وتوفير وسائل التسلية والترفيه للأطفال والأحداث والشباب. كذلك المؤسسات الاجتماعية المختلفة التي تخدم المنطقة كالمراكز الاجتماعية والأندية الموجهة وتزويدها بالوسائل المادية والفنية لكي تؤدي خدماتها على الوجه الصحيح.

وأخيرا وجوب الاهتمام بالريف العراقي ورفع مستوياته لتقليل الهجرة الريفية إلى المدينة ثم السعي لتوفير مجالات العمل لمختلف الأفراد كالخارجين من السجون أو الأحداث الذين يتكون دور الرعاية.

٢ - الرعاية الخاصة:

وهي الجانب العلاجي الخاص بالمشردين الذين هجروا بيوتهم سواء الأحداث منهم أو البالغين The Adults تعتبر هذه إحدى طرق النفاق الاجتماعي، فقد نالت المؤتمرات الدولية الخاصة بالقضايا الاجتماعية بحل هذه المشكلة باتخاذ الطرق العلاجية المختلفة، كسن التشريعات وإنشاء دور للرعاية والتأهيل بصورة عامة كما نالت بنهذ فكرة العقوبات لأنها لا تجدي نفعا في تعديل انحراف السلوك الفردي فالمدراس الحديثة في تعديل الظواهر الاجتماعية قررت أن الفرد لا يمكن أن يخرج عن جادة الصواب ما لم تكن هناك دوافع قاهرة تدفعه لئلا هذا التصرف المنحرف Deviant Behavior أو التصرف الجانح Delinquent Behavior .

لذا فاهم الحلول التي قد تقيد في علاج ظاهرة التشرد هي :-

١ - وجوب تطبيق وتنفيذ كل ما ورد في النصوص القانونية بهذا الصدد.

٢ - إعادة النظر في تشكيل دور الرعاية والتأهيل الموجودة حاليا والتأكيد على وضع أسس تربوية وثقافية ومهنية تساعد الأحداث المودعين لديها من رعاية أنفسهم عند تركهم للمؤسسة.

٣ - إنشاء مؤسسات أخرى للرعاية والتأهيل، إذ أن المؤسسات الحالية عاجزة عن ضم الأحداث المشردين الذين تثر عليهم الشرطة، فتضطر محكمة الأحداث إلى إطلاق سراحهم لرفض المؤسسات الاجتماعية قبولهم لعدم توفر الامكانيات بصورة عامة سواء المكانية منها أو الفنية، فيعودون إلى الشارع ثانية.

٤ - ضرورة التعاون مع الجمعيات الأهلية في مجالات التأهيل والرعاية، كما يجب التنسيق في العمل بين المؤسسات كافة.

التشرد في العراق

هذا ما يخص الاحداث المشردين بصورة عامة، اما ما يخص المشردين من الباقين كالمسولين والذين ليس لهم وسيلة للعيش كالافراد الذين يطلق سراحهم من السجون او الاصلاحيات فيجب الاهتمام بهم بمحاولة ايجاد عمل يكسبون عيشهم منه.

اما المسولون الذين ليس لهم القدرة على العمل والعاجزون فيجب ايداعهم في مؤسسات تحترم البشرية وتوفر لهم الحدود المعقولة للعيش.

٥ - ضرورة تأسيس مكاتب للخدمة الاجتماعية بإشراف حكومي تكون حلقة وصل بين المشردين بصورة عامة، سواء الذين يتركون المؤسسات الرسمية، أو المودعين لدى دوائر الشرطة وبين مختلف مكاتب العمل، سواء الحكومية منها أو الأهلية لايجاد الأشغال المناسبة للقادرين على العمل. ولتنسيق العمل في المكتب يجب الحاق دائرة للتسجيل في هذا المكتب ثم هيئة صحية تزود المشردين بالتقارير الصحية.

وختاماً يمكننا القول أنه باعطاء أهمية لهذه الوسائل ومحاولة تطبيقها نكون قد أبعنا بشروط ومشاكل التشرد. وكذلك نكون قد أمانا جانباً مهماً من جوانب الدفاع الاجتماعي Social Defence.

المصادر العربية :-

- ١ - مجلة الأمن العام - القاهرة العدد ٢٠
- ٢ - المجلة الجنائية القومية - العدد الأول
- ٣ - المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية القاهرة - ١٩٦٢ تشرد الأحداث
- ٤ - قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١
- ٥ - قانون العقوبات البغدادى رقم ١١ سنة ١٩٦٩
- ٦ - المجلة العربية للدفاع الاجتماعي - العدد الأول ١٩٦٩
- ٧ - العوامل الاجتماعية من تشرد الأحداث. صلاح عبد المتعال المجلة الجنائية القومية - العدد الثاني ١٩٦٧
- ٨ - المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بحث ظاهرة التشرد ١٩٧٢ بغداد
- ٩ - جريدة الثورة العراقية الصادرة بتاريخ ١٩٧٢/٨/٩
- ١٠ - من ملفات مديرية الخدمات الاجتماعية
- ١١ - (وزارة العمل والشؤون الاجتماعية)
- ١٢ - ملفات محكمة الأحداث الجانحين ١٩٦٥ - ١٩٧٠

المصادر الإنكليزية :-

1. The Hobo the sociology of the homeless Man 1967
By Nels Andron
2. Youth in Conflict.
By Meriam Van. 1963
3. The Young Delinquency.
By M. Burt. 1963
4. Abnormal Psychology.
By Walter J. Coville,
Timothy W. Costello. 1963
5. Jovenile Delinprency, Its Nature and Control
By. Sophia M. Robison 1961

بحسب الاستطلاح عن الجمعية التعاونية الإسلامية الكويتية العالمية في دولة الكويت

استاذ دكتور محمد سامي
استاذ دكتور محمود باززع
دكتور سعود الرضمان

هدف الدراسة وأهميتها :

تهدف الدراسة الى تصوير واقع الحال في الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت لاستعراض نتائجها في الحلقة الدراسية الاقليمية الاولى للكويت والخليج العربي للإدارة العليا في الجمعيات التعاونية والتي تعدها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بالتعاون مع اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية وجامعة الكويت والمعهد العربي للتخطيط ومنظمة العمل الدولية ومجلس التخطيط . وقد عقدت هذه الحلقة في الكويت في الفترة من ٧/٤/٧٤ الى ٢/٥/١٩٧٤ بهدف رفع كفاية العاملين في ميدان التعاون وزيادة قدرتهم على التطوير .

وتعتبر هذه الدراسة من أوائل الدراسات الميدانية التي أجريت عن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت والتي يمكن الاستفادة بنتائجها في التعرف على واقع الحال في هذه الجمعيات كأساس لتشخيص المشاكل التي تواجه الجمعيات مستقبلا والقيام بالدراسات المتعمقة لمعالجتها .

اسلوب الدراسة :

تنصب الدراسة اساسا كما هو موضح في هدفها على تصوير واقع الحال في الجمعيات التعاونية العاملة في دولة الكويت وذلك في مجالات التنظيم والمعالجة والشاء والتخزين وتموين السوق المركزي بالسلع وعرضها به والتسويق والترويج والتمويل ومشاكل الجمعيات في علاقاتها مع الأطراف الأخرى .
وقد تم اعداد قائمة أسئلة للحصول على البيانات المطلوبة ، وقد تم اجتماع الباحثين مع أعضاء اللجنة التحضيرية للحلقة حيث ناقشت الأسئلة الواردة في القائمة خلال شهرين من أيار ١٩٧٤ وتم تعديل صياغة بعض الأسئلة طبقا للملاحظات الأعضاء .

وتم اختيار فريق من موظفي وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لجمع البيانات الواردة في القوائم وهم السادة :

- ١ - رفيع قنسي
- ٢ - محمد نايز مسالخي
- ٣ - محمد محروس السيد
- ٤ - مصطفى أحمد

بحث استطلاعي عن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية العاملة في دولة الكويت

وعقد اجتماع حضره أعضاء الفريق وذلك في قسم إدارة الأعمال بكلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية حيث قام الباحثون بشرح الأسئلة الواردة في القائمة وأجابة استفسارات أعضاء الفريق بشأنها .
وأتفق في الاجتماع على قيام المقابلين بجمع البيانات المطلوبة من كل رئيس مجلس إدارة الجمعية وأعضاء مجلس الإدارة والمدير العام ورؤس الحسابات حسب طبيعة البيانات المطلوبة بالنسبة لكل سؤال .
وقد اتفق أيضاً على جميع البيانات من جميع الجمعيات العاملة في الكويت وعددها ١٦ جمعية وهي :

- ١ - جمعية كيفان التعاونية
- ٢ - جمعية الشامية التعاونية
- ٣ - جمعية الدسمة التعاونية
- ٤ - جمعية الفيحاء التعاونية
- ٥ - جمعية القادسية التعاونية
- ٦ - جمعية الصليبخات التعاونية
- ٧ - جمعية الدعية التعاونية
- ٨ - جمعية الخالدية التعاونية
- ٩ - جمعية الرميثة التعاونية
- ١٠ - جمعية العنيلة التعاونية
- ١١ - جمعية الشعب التعاونية
- ١٢ - جمعية الفروانية التعاونية
- ١٣ - جمعية السالمية التعاونية
- ١٤ - جمعية الروضة التعاونية
- ١٥ - جمعية خيطان التعاونية
- ١٦ - جمعية ضاحية عبد الله السالم التعاونية

ويلاحظ أن جمعية ضاحية عبد الله السالم لم تكن قد افتتحت سوقها المركزي وقت تحرير القائمة وبالتالي فإن جميع الأسئلة الواردة بها لم يتم الإجابة عليها . ورغض المسؤولون في جمعية الدعية الإجابة على الأسئلة .

وقد تم جمع البيانات خلال شهري يناير وفبراير ١٩٧٤ . وقامت المعينة موسى الحمد بقسم إدارة الأعمال بكلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية بتفريغ البيانات تحت إشراف الباحثين . وقد تمت مراجعة البيانات الواردة في القوائم قبل تفريغها .

وقد قام الباحثون بعرض لتطوير الجمعيات التعاونية في الكويت ، وأهم المواد قانون التعاون في دولة الكويت ، ودور اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية ، وبعض البيانات المالية عن الجمعيات خلال الفترة من ١٩٦٦ إلى ١٩٧٠ . واعتمدوا في ذلك على قانون التعاون والنظام الأساسي للجمعيات وبعض الدراسات المنشورة وغير المنشورة عن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت .

واستعان الباحثون ببعض الدراسات المنشورة وغير المنشورة عن الجمعيات التعاونية في دولة الكويت^٩ .

١ - أ - دكتور محمود صادق باززع ، « المشاكل التسويقية للجمعيات التعاونية في دولة الكويت » ، مجلة المحاسبة والإدارة والتمويل ، (العدد ١٨ ، ١٩٧٢) ص ٢١١ - ٢٤١ .

ب - محمد محروس السيد ، تطور الموارد المالية واستخداماتها في الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في الكويت وتقييم أدائها المالي ، رسالة ماجستير غير منشورة (الكويت - كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة الكويت ، ١٩٧٢)

الجمعيات التعاونية في دولة الكويت^١

عدد الجمعيات وعدد أعضائها :

هناك ٢٠ جمعية تعاونية في الكويت تضم في عضويتها ٢٧٠٦٨ مساهماً، وطبقاً للبيانات المتاحة للدارسين والخاصة بعام ١٩٧٠ فإن هناك ١٦ جمعية مسجلة و ١٤ جمعية عاملة كما يوضحها الجدول التالي .

١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠
٢	٤	٤	٥	٧	١٠	١٤	١٦
٣	٤	٤	٥	٥	٨	٩	١٤

عدد الجمعيات الاستهلاكية المسجلة

عدد الجمعيات الاستهلاكية العاملة

وقد بلغ عدد أعضاء الجمعيات التعاونية الاستهلاكية الى اجمالي عدد أعضاء الجمعيات التعاونية حوالي ٩٤٪ وذلك خلال عام ١٩٧٠ كما يوضحه الجدول التالي :

١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠
٦٩٥	٧٥٨	١٦٦٢	٢٢٨٢	٢١٢٠	٥٨٢٠	١١٠٣٨	١٢٣٦٨
٦٩٥	٧٥٨	١٠٦٧	١٦٨٤	٢٤٦٢	٥١٢٠	٩٢٧٣	١١٥٧٥

عدد أعضاء الجمعيات التعاونية

عدد أعضاء الجمعيات الاستهلاكية

تتركز الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في كل من ضواحي محافظة العاصمة ومحافظة حولي . وبلغ عدد المناطق التي تخضعها هذه الجمعيات ١٦ منطقة خلال عام ١٩٧٠ بنسبة ٣٣,٣٪ من اجمالي عدد مناطق الكويت . وطبقاً لتعداد ١٩٧٠ بلغ عدد سكان هذه المناطق ٣٨,٥٪ من اجمالي عدد سكان دولة الكويت . وتتركز الجمعيات في مناطق متقاربة وصغيرة المساحة . وتتراوح مساحة المناطق التي توجد بها جمعيات في محافظة العاصمة بين ١,٧ كم^٢ بالنسبة لمنطقة الدسمه و ٢,٩ كم^٢ بالنسبة لمنطقة كيفان ، أما بالنسبة لمحافظة حولي فتتراوح المساحة بين ٢,٩ كم^٢ بالنسبة للروضة و ١٠,٢ كم^٢ بالنسبة للسالمية .

مبيعات الجمعيات التعاونية الاستهلاكية :

بلغت قيمة مبيعات الجمعيات التعاونية الاستهلاكية ٧٥٣ ألف دينار خلال عام ١٩٦٦ و ٥,٧ مليون دينار تقريباً خلال عام ١٩٧٠ وحوالي ٨,٩ مليون دينار خلال عام ١٩٧٢ . وقد بلغت مبيعات الاسواق المركزية خلال السنة الاخيرة حوالي ٦,٤ مليون دينار أي حوالي ٧٢٪ من قيمة مبيعات الجمعيات وقد تراوحت مبيعات الاسواق المركزية بين حوالي ١٥٦ ألف دينار وحوالي ١,٣ مليون دينار . وتبلغ قيمة المبيعات الوسيطة للأسواق المركزية خلال عام ١٩٧٢ حوالي ٣٩٠ ألف دينار^٢ .

١ - جميع البيانات للفترة (١٩٦٦ - ١٩٧٠) مستخلصة من رسالة الماجستير - محمد محروس السيد

٢ - حديث وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بمناسبة العيد الثالث للتعاون في أول مارس ١٩٧٤

٣ - البحث المؤدي .

بحث استطلاعي عن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية العاملة في دولة الكويت

وقد بلغت قيمة مشتريات الأعضاء الى مبيعات الانقسام ذات العائد ١٠٠,٢٪ خلال عام ١٩٦٦ و ٢٠,٨٪ خلال عام ١٩٧٠ وبالتالي فإن نسبة العائد الى مشتريات الأعضاء ٢٥,٣٪ خلال عام ١٩٦٦ و ٢٦٪ خلال عام ١٩٦٧ و ١٩,٢٪ خلال عام ١٩٦٨ و ١١,٣٪ خلال عام ١٩٦٩ و ٧,٥٪ خلال عام ١٩٧٠ .

بعض المؤشرات المالية في الجمعيات التعاونية الاستهلاكية :

حصلت الجمعيات التعاونية الاستهلاكية على أموالها خلال الفترة من ١٩٦٣ حتى ١٩٧٠ من زيادة الخصوم وحقوق المساهمين (٩٦,١٪ من المصادر) ومن نقص بعض الأصول (٣,٩٪) وبالنسبة للخصوم وحقوق المساهمين فإنه يمكن توزيعها على النحو التالي :

٨٨,٤٪ من رأس المال المدفوع ٥,٩٪ من الاحتياطي العام ٥,٧٪ من رسوم الاشتراك . أما استخدامات الأموال فهي ٦٢,٥٪ زيادة صافي رأس المال العامل مقابل ٢٨,٣٪ للاستخدامات الرأسمالية و ٧,٩٪ للأصول الأخرى و ١,٣٪ لنقص الخصوم .

ويوضح الجدول التالي بعض البيانات المالية الخاصة بالجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت :

١٩٧٠	١٩٦٦	
٢٨٨ مليون دينار	٢٩٠ ألف دينار	١ (قيمة إجمالي الأصول
١٨٨ مره	٢٨٨ مره	٢ (نسبة التداول
٤٠ مره	١٠ مره	٣ (نسبة السيولة
٢٠ مره	٨٠ مره	٤ (معدل التقديرة السريع
١٠ ٪	١٥٩ ٪	٥ (إجمالي الأرباح / المبيعات
١٧ ٪	٦١ ٪	٦ (صافي الأرباح / المبيعات
٢٤ ٪	١١٩ ٪	٧ (صافي الأرباح (١) / مجموع الأصول
٣٥ مره	٤٧ مره	٨ (معدل دوران (١) البضاعة
مرتان	١٩ مره	٩ (معدل دوران رأس المال
٥٠ ٪	٣٩ ٪	١٠ (المربيات والأجور / إجمالي المصروفات

المناخات التي تواجهها الجمعيات التعاونية :

هناك عدة أنواع من المناخات التي واجهتها الجمعية التعاونية في دولة الكويت : منافسة بين الجمعيات التعاونية المختلفة حيث أن هذه الجمعيات لا تباع للأعضاء فقط بل وأن المبيعات لغير الأعضاء تفوق المبيعات للأعضاء . ويلاحظ أن الجمعيات تباع لمشتريين من خارج المناطق التي توجد بها الجمعيات ، ومنافسة مع عدد من متاجر " السوبر ماركت " التي تمتلكها شركات تضامن أو توصية أو ذات مسؤولية محدودة . ويبلغ عددها ٦ كبار متاجر " السوبر ماركت " ٢ . وتعمل هذه المتاجر على تقديم تشكيلات من السلع غير المتوفرة في الجمعيات وتقديم الهدايا والطوابع وفتح المتاجر في جميع الأوقات وبيع السلع التي يقبل عليها

١ - تتلذذ الجمعيات العاملة في الكويت بتحقيق إيرادات كبيرة من إعادة تأجير بعض الفروع المؤجرة لها بإيجار رمزي من الحكومة (متوسطها السنوي ٨١٪ تقريباً من إجمالي الإيرادات) وغالباً ما كانت هذا الإيرادات السبب الرئيسي في تعليق أرباحها صافية للجمعيات ولولاها لحقت خسائر لزيادة مصروفاتها عن إجمالي الأرباح .

المصدر : محمد محروس السيد - مصدر سبق ذكره ص ٥٩٠ - ص ٥٩١ .

٢ - هذه الأرقام جمعها خضر حسن الطالب بماستير إدارة الأعمال من وزارة المالية والاقتصاد

الأجانب ولكل لمنافسة الجمعيات التعاونية ، ومنافسة مع البقالين الذين ينتشرون في المناطق السكنية المختلفة ويبيعون على الحساب ويقومون بتوصيل الطلبات للمنازل وتلقى الطلبات بالتلفون ويقومون بفتح متاجرهم في معظم الأوقات . وتزيد اعدادها عن ٣٠٠٠ متجر^٢ ولا يعتبر البقالون منافسين مباشرين للجمعيات حيث أنهم يقومون ببيع الاحتياجات الطارئة للمشتريين وللأفراد من ذرى الدخول المحدودة الذين يشترون على الحساب ومن لا توجد لديهم سيارات بالإضافة الى ان البقالين كثيرا ما يقومون بالشراء من فروع البيع بالجملة التابعة للجمعيات .

وقد تبين من إحدى الدراسات الميدانية التي قام بها أحد الطلاب بالدراسات العليا بجامعة الكويت^١ والتي أجريت على أساس عينة مؤلفة من ١٠٠ مفردة أن ما يزيد عن ٥٠٪ منهم يقومون بالشراء من الجمعيات التعاونية بالنسبة للزبد واللبن والمعلبات والخضروات المجددة والمربيات والشاي والأرز والسكر والجبن ويقوم ٥٩٪ من مفردات العينة بشراء المسجيرات من متاجر البقالة . ويتجه ما يزيد عن ٥٠٪ من مفردات العينة الى شراء الخضروات الطازجة والفواكه واللحوم والبيض وأدوات التجميل والمكسرات من المتاجر المتخصصة في بيع هذه المنتجات .

وقد أوضحت هذه الدراسة ان ٧٦٪ من مفردات العينة يتعاملون مع متاجر بقالة معينة في جميع المرات . وبينما يتعامل ٩٪ فقط من مفردات العينة مع جمعيات معينة .

وقد تبين من هذه الدراسة ان ما يزيد عن ٦٠٪ من مفردات العينة تتعامل مع الجمعيات التعاونية لعدة أسباب وهي وفرة التشكيلة وحسن ترتيب المتاجر ونظافة وجودة السلع المعروضة والحصول على هدايا . بينما أوضح ما يزيد عن ٤٠٪ من مفردات العينة أنهم يتعاملون مع الجمعيات التعاونية لرخس اسعارها بالنسبة للمتاجر الأخرى .

وقد أوضح ما يزيد عن ٧٥٪ من مفردات العينة أنهم يتعاملون مع البقالة لحسن الخدمة والقرب من المنازل والبيع على الحساب بينما أوضح ما يزيد عن ٦٠٪ من مفردات العينة ان ذلك يرجع الى توصيل الطلبات للمنازل .

عرض نتائج الدراسة الميدانية

التنظيم

١ - يتراوح عدد أعضاء مجالس إدارات الجمعيات المشتركة في الدراسة بين ٥ أعضاء و٩ أعضاء ولم تحدد جمعيتان عدد الأعضاء بها . أما بالنسبة للجمعيات الأخرى فبيانا يلي بعدد أعضائها :
عدد أعضاء مجالس إدارات الجمعيات التعاونية المشتركة في الدراسة

عدد الجمعيات	عدد أعضاء مجالس الإدارة
٢	٥
١	٦
٢	٧
٢	٨
٦	٩

١ - فتي محمد محمد مراد - دواعي افرا' من محلات البقالة والسيور ماركات والجمعيات التعاونية في دولة الكويت - دراسة تحت اشراف د . محمود باززع وتمت للمناقشة في قاعة البحث بفترة التمهيدية بمجستير إدارة الأعمال - كلية التجارة - جامعة الكويت خلال العام الجامعي ٧١-١٩٧٢ .

بحث استطلاعي عن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية العاملة في دولة الكويت

وقد أوضحت الاجابات الواردة في قوائم الأسئلة ان ٥٤٪ من اعضاء مجالس الادارة مؤهلاتهم اقل من شهادة الثانوية مقابل ١٤٪ يحملون شهادة الثانوية و ٢٢٪ منهم جامعيون .

٢ - تراوح عدد اجتماعات مجلس الادارة فيما بين ٧ جلسات و ٤٨ جلسة خلال عام ١٩٧٢ وفيما بين ٩ جلسات و ٤٨ جلسة خلال عام ١٩٧٢ . وقد بلغ متوسط عدد جلسات مجلس الادارة الوسيط ١٤ جلسة خلال عام ١٩٧٢ و ١٦ جلسة خلال عام ١٩٧٢ . وقد عقد مجلس ادارة جمعية عبد الله السالم (تحت التأسيس) ٤٨ جلسة خلال عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٣ .

وقد اوضحت الاجابات الواردة في قوائم الاسئلة ان مجالس الادارة في هذه الجمعيات تقوم بما يلي :

- ١ - رسم السياسات العامة للجمعية خاصة للسياسات الشرائية .
- ب - تعيين الموظفين وتحديد رواتبهم ومكافاتهم .
- ج - اعتماد اسعار البيع في الجمعية .
- د - ابرام عقود الاعمال وعقد استثمار المحال واختيار المستثمرين وتحديد حصة الجمعية .
- هـ - التوقيع على سندات الصرف .
- و - اقرار ما يصرف على المعونات الاجتماعية .
- ز - اعداد الميزانية والتقرير المالي السنوي .
- ح - دراسة الوضع المالي للجمعية ، ودراسة حركة المبيعات والمشتريات بصفة دورية .
- ط - فتح الاعتمادات للاستيراد من الخارج .
- ي - تحديد مواعيد الجرد السنوي وتشكيل لجانته .
- ك - اعتماد كشوف البضائع الثالفة .
- ل - دعوة الجمعية العمومية للاجتماع .
- م - دراسة وتقييم المشروعات المستقبلية للجمعية .
- ن - دراسة شكاوى واقتراحات المستهلكين .
- ٢ - يتبع مجلس الادارة في كل جمعية عدة لجان دائمة وأخرى مؤقتة وفيما يلي بيان كل منها :

اولا : اللجان الدائمة

١ - لجنة المشتريات :

وتوجد في ١٢ جمعية ويبلغ عدد اعضائها ٥ اعضاء في جمعيتين و ٤ اعضاء في ٣ جمعيات و ٣ اعضاء في ٦ جمعيات وعضوين في جمعية واحدة وعضوا واحدا في جمعية واحدة . وبطبيعة الحال لا تعتبر هذه لجنة في الجمعية التي تشكل فيها من عضو واحد . وتجتمع اللجنة ٥ اجتماعات شهريا في جمعية واحدة و ٤ اجتماعات شهريا في ٣ جمعيات واجتماعين شهريا في ٢ جمعيات . وتجتمع اللجنة يوميا في احدى الجمعيات كما انها لا تجتمع على الاطلاق في جمعية اخرى . ولم يحدد عدد الاجتماعات بالنسبة لـ ٣ جمعيات . وتقوم اللجنة بتحديد الاصناف الجديدة المشتراة وتحديد مصادر الشراء وكميات الشراء ومناقشة سياسات الشراء واعتماد كشوف السلع والمواد المطلوب شراؤها .

ب - لجنة الموظفين :

وتوجد في ١٠ جمعيات ولها عدة مسميات منها " التوظيف " و " شؤون العاملين " و " اللجنة الادارية " و " لجنة العلاقات العامة وسياسة المستخدمين " و " شؤون الموظفين " و " الموظفين " . ويبلغ عدد اعضاء اللجنة ١٠ اعضاء في ٧ جمعيات و ٤ اعضاء في جمعيتين و ٥ اعضاء في جمعية واحدة . وتجتمع اللجنة مرة واحدة شهريا في جمعيتين ، ومرتين شهريا في ٣ جمعيات و ٤ مرات شهريا في ٣

جمعيات ايضا وتجتمع اللجنة حسب الحاجة في جمعية واحدة . ولم تحدد احدى الجمعيات عدد اجتماعات هذه اللجنة .

وتختص هذه اللجنة باختيار الموظفين وبحث طلبات التوظيف وتعيين الموظفين والعمال . وقد نصت اجابة احدى الجمعيات ان اختصاصات اللجنة تنصب اساسا على الوظائف القيادية بها .

ج - لجان اخرى :

اوضحت اجابات الجمعيات المشتركة في الدراسة ان هناك لم'نا دائمة اخرى بها وهي " لجنة المساهمين والخدمات الاجتماعية " وعدد اعضائها ٢ أعضاء وتجتمع مرة شهريا لصرف المعونات الاجتماعية . و لجنة الخدمات الاجتماعية " وعدد اعضائها ٢ أعضاء وتجتمع ٤ مرات شهريا للدراسة الحالات الاجتماعية وبحث طلبات وشكاوى ! اهمين ، و " لجنة البضائع التالفة " وعدد اعضائها ٥ أعضاء وعدد اجتماعاتها شهريا غير محدد وتختص بفحص البضائع التالفة وتحرير كتشوف بها لغرضها على مجلس الادارة ، و " لجنة العلاقات العامة " وعدد اعضائها ٦ أعضاء وتجتمع عند الحاجة وغير محدد اختصاصاتها و " لجنة الشكاوى " وعدد اعضائها ٥ أعضاء وتجتمع عند الحاجة وغير محدد اختصاصاتها ، و " اللجنة التجارية وسياسة المراقبة والمحاسبة " وعدد اعضائها ٢ أعضاء وتجتمع مرتين شهريا ومهمتها دراسة المشتريات والحركة المالية و " لجنة الاستثمارات " وعدد اعضائها ٣ أعضاء وتجتمع حسب الحاجة ومهمتها الاشراف على الفروع المستاجرة ، و " لجنة السوق المركزي " وعدد اعضائها اثنان وتجتمع مرتين شهريا ومهمتها مراقبة حركة البيع في السوق المركزي وتنظيمه و " اللجنة المالية " وعدد اعضائها ٢ أعضاء وتجتمع مرة شهريا . وتبحث اللجنة في مقدرة الجمعية من الناحية المالية من حيث تنفيذ مشروعاتها المختلفة . و " لجنة الشؤون الادارية والمالية " وعدد اعضائها ٣ أعضاء وتجتمع مرتين شهريا وغير محدد اختصاصاتها ، و " لجنة الفروع " وعدد اعضائها ٢ أعضاء وتجتمع عند الحاجة وغير محدد اختصاصاتها و " لجنة الصيانة والانشاءات " وعدد اعضائها ٢ أعضاء وتجتمع عند الحاجة وتختص بالنظر في امور الصيانة والانشاءات .

ومن هذه اللجان توجد لجنة واحدة في كل جمعية من الجمعيات التي تغطيها هذه الدراسة .

ثانيا : اللجان المؤقتة :

فيما يلي بيان باللجان المؤقتة لمجلس الادارة :

اسم اللجنة	التي بها اللجنة	عدد الاعضاء	عدد الاجتماعات شهريا	اختصاصات اللجنة
الجرد السنوي	١	غير محدد	غير محدد	الاشراف على الجرد
بناء السوق المركزي وتأسيسه	١	غير محدد	غير محدد	غير محددة
اعداد التقرير السنوي	١	غير محدد	غير محدد	اعداد التقرير السنوي لمرضه على الجمعية العمومية
الفروع الخارجية	١	١	٢	مراقبة الفروع الخارجية ومعاملتها للمعلاء وجودة الاصناف المباعة بها
الشؤون الخارجية	١	١	٢	متابعة معاملات الجمعية في

٧ تعتبر لجنة لانها تتألف من عضو واحد فقط .

بحث استطلاعي عن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية العاملة في دولة الكويت

المجالس المحلية	١	٢	غير محدد	الدوائر الرسمية وانجازها
المباني الجديدة	١	٢	لم تجتمع بعد	المبنى الجديدة للجمعية
التوزيع	٢	٥	في جمعية لم تجتمع	الاشراف على توزيع الارز
شؤون الموظفين	٢	٥	مرة سنويا	دراسة احوال العاملين

٤ - يوضح الجدول التالي المناصب الخاصة بإدارة الجمعية ومؤهلات شاغليها كما وردت في اجابات الجمعيات المشتركة في الدراسة .

مدير الجمعية	مدير السوق الرئيسي	مأمور المشتريات	مسؤول عن فرع الجملة	أمين المخازن
٢	١	١	٨	٤
٢	١	١	٢	١٠
٧	٢	١٤	٢	١
٢	١	٥	٤	—

ويلاحظ من الاجابات السابقة انه من بين ٧٩ من العاملين في ادارة الجمعيات المشتركة في الدراسة لا يوجد الا ٢٦ منهم يحملون شهادات جامعية وذلك بواقع ٢٢٪ منهم تقريبا . ويلاحظ ايضا ان حوالي ٥٨٪ من مديري الجمعيات وحوالي ١٤٪ من مديري الاسواق المركزية وحوالي ٩٣٪ من رؤساء الحسابات وحوالي ١٥٪ من المسؤولين عن فروع الجملة وحوالي ٧٪ من امناء المخازن لا يحملون مؤهلات جامعية . ولا يعمل اي من مأموري المشتريات هذه المؤهلات .

٥ - يرجع جميع مديري الجمعيات الى اعضاء مجلس الادارة وذلك من حيث تلقي الاوامر والتعليمات . اما بالنسبة للموظائف الادارية الاخرى فيوضحها الجدول التالي :

جهة الرجوع الوظيفة	مجلس الادارة	مدير الجمعية	أمين الصندوق	مدير عام السوق المركزي	لجنة المشتريات
مدير السوق المركزي	٤	١٢	—	١	—
رئيس الحسابات	٢	١٢	١	١	—
مأمور المشتريات	٢	١١	—	١	١
مسؤول فرع الجملة	٢	١٢	—	٢	—
أمين المخازن	١	١٢	—	١	—

ويلاحظ من بيانات الجدول السابق ان عدد الاجابات بالنسبة لجميع الوظائف فيما عدا اثناء المخازن - اكبر من عدد الجمعيات المشتركة مما يعني ان هناك بعض العاملين في بعض الجمعيات يرجعون الى اكثر من مستوى واحد .

٦ - يوجد تحديد مكتوب لاختصاصات مجلس الادارة في ٨ جمعيات فقط ويقتصر ذلك على التحديد الوارد في النظام الاساسي للجمعية . ويوجد تحديد مكتوب لاختصاصات مدير الجمعية في ٤ جمعيات ومدير السوق المركزي في جمعيتين وامور المشتريات في جمعيتين ورئيس الحسابات في ٤ جمعيات ومسؤول فرع الجملة في جمعية واحدة وامين المخازن في جمعيتين .

٧ - يقوم اعضاء مجلس الادارة بتوجيه مدير الجمعية في امور الشراء وذلك في ١١ جمعية وفي امور البيع في ٧ جمعيات وفي التوريد في ٥ جمعيات والتوظيف في ١١ جمعية . ويكون التوجيه في مجال الشراء على النحو التالي :

- أ - اقرار الشراء او عدمه
 - ب - تعديل الكميات المطلوبة او مصدر التوريد
 - ج - ابداء الراي في العروض المقدمة للتوريد .
 - د - تحديد حد اقصى لسعر الشراء بالنسبة لبعض السلع
 - هـ - ما تقرره لجنة المشتريات
 - اما البيع فيخضع للاجراء التالي .
 - ١ - تحديد الاسعار
 - ب - تحديد السلع التي يمكن ان تخفض اسعارها
- وكثيرا ما يوجه اعضاء مجلس الادارة مديري الجمعيات عن طريق الاشراف على حسن عرض السلع وتقديم الاقتراحات الخاصة بزيادة المبيعات .
- اما في مجال التوظيف فيجب ان يسترشد المدير بقرارات مجلس الادارة الخاصة بالتوظيف وتحديد المرتبات .

٨ - اوضحت ٤ جمعيات ان هناك مشاكل تنظيمية تواجهها وهي كما يلي

- أ - عدم وضوح الاختصاصات ما بين مجلس الادارة والمدير العام .
 - ب - عدم وجود تحديد مكتوب لسلطات ومسؤوليات كل وظيفة .
 - ج - كثرة تنقل الموظفين داخل الجمعية .
 - د - ارتفاع معدل دوران العمل .
 - هـ - تغيب العمال
 - و - كثرة قرارات النقل بما يؤدي الى عدم رضاه العاملين في الجمعية
 - ز - عدم شغل بعض الوظائف بالتخصصين .
- يلاحظ ان بعض هذه المشاكل غير متعلقة بالتنظيم (ومنها المشاكل ٤ و ٥)

٩ - اوضحت اجابات الجمعيات المشتركة في الدراسة ان هناك مشاكل تواجهها مع بعض الهيئات وذلك على النحو التالي .

بحث استطلاعي عن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية العاملة في دولة الكويت

وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل :

- أ - قلة تواجد موظفي الوزارة اثناء انتخابات الجمعية العمومية للجمعية
- ب - تشجيع فتح جمعيات جديدة في مناطق متقاربة .
- ج - عدم المساهمة في نشر الوعي التعاوني
- د - عدم مساندة الوزارة للجمعيات لدى الهيئات المختلفة في الدولة .
- هـ - تعقد الاجراءات الخاصة باستخراج بطاقات العمل للموظفين .

اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية :

- أ - عدم وضوح العلاقة بين الاتحاد والجمعيات .
- ب - عدم قيام الاتحاد ببعض المهام كالنقل والشراء بالجملة والتغليف .
- ج - التأخير في توزيع السلع التي يوزعها الاتحاد على الجمعيات كالخبز والأرز والنفخالة .
- د - عدم مساعدة الجمعيات بتقنين القروض اليها .

المساهمون :

- أ - عدم حضور اجتماعات الجمعية العمومية .
- ب - انخفاض الوعي التعاوني وعدم ادراكهم لدور الجمعيات التعاونية .
- ج - الاهتمام بالأرباح والمقارنة بين ما توزعه الجمعية من ارباح وارباح البنوك والشركات .
- د - التكتلات التي تحدث بين المساهمين اثناء انعقاد الجمعية العمومية .

المستهلكون :

- أ - عدم التقيد بمواعيد فتح واغلاق السوق المركزي .
- ب - تمسك بعض المستهلكين بأنواع معينة من السلع كالأرز البشاور
- ج - العبث ببعض السلع واتلافها .
- د - عدم المحافظة على نظافة السوق المركزي
- هـ - بعض السرقات داخل السوق المركزي

جهات اخرى :

- أ - الجمارك : عدم تخفيض الضرائب الجمركية للجمعية .
- ب - الجنسية والجوازات : عدم منح اقامات لبعض العاملين بها .
- ج - وزارة التجارة : تحديد اسعار بعض السلع التي تتقلب اسعارها في السوق بدرجة كبيرة .

العمال :

- ١ - يعمل ٦٤٢ من العاملين في الجمعيات المشتركة في الدراسة يمكن تقسيمهم كما يلي :

- أ - ١٩٠ يعملون في الجهاز الاداري و ٤٥٢ يعملون مستخدمين وعمال
- ب - من بين العاملين في الجهاز الاداري ١٦ كويتيين و ١٧٤ غير كويتيين .
- ج - من بين المستخدمين والعمال ٨ كويتيين و ٤٤٤ غير كويتيين .

د - من بين العاملين في الجهاز الإداري ٢٨ جامعيون و ٨٢ لديهم شهادات الثانوية و ٤١ لديهم شهادة أقل من الثانوية و ٢٩ بدون شهادة .

هـ - من بين المستخدمين والعمال ٥ جامعيون و ٣٨ لديهم شهادة الثانوية و ٢٢٩ لديهم شهادة أقل من الثانوية و ١٧٠ بدون شهادة .

و - يتضح من النتائج السابقة ان حوالي ٤٪ من العاملين في الجمعيات المشتركة في لدراسة كويتيون يتركز معظمهم في الجهاز الإداري ، وان ٢٩٪ من اجمالي العاملين في هذه الجمعيات يعملون في الجهاز الإداري مقابل ٧١٪ منهم يعملون مستخدمين وعمالا ، وان ٧٪ منهم جامعيون مقابل حوالي ١٨٪ لديهم شهادة الثانوية وحوالي ٤٢٪ منهم لديهم شهادة أقل من الثانوية وحوالي ٣٢٪ منهم بدون شهادة .

٢ - ترى ١٢ جمعية ان عدد العاملين في الجهاز الإداري كاف فيما ترى ٢ جمعيات ان عددهم غير كاف بالنسبة لظروف العمل ، وترى ١١ جمعية ان عدد المستخدمين والعمال كاف فيما ترى ٤ جمعيات انه غير كاف في ضوء احتياجات العمل والفوعية المطلوبة طبقا لهذه الاحتياجات .

٣ - اجابت ١٣ جمعية فقط عن السؤال الخاص بقيمة الأجور والمرتبات المدفوعة خلال اعوام ١٩٧٠ و ١٩٧١ و ١٩٧٢ . ولم توضح الأجور والمرتبات الخاصة بكل من الجهاز الإداري والمالي والمستخدمين الا ٤ جمعيات فقط .

واوضحت هذه الاجابات ان قيمة الأجور والمرتبات بلغت ٣١٤,٩ ألف دينار خلال عام ١٩٧٠ و ٣٨٤,٣ ألف دينار خلال عام ١٩٧١ و ٤٠٤,١ ألف دينار خلال عام ١٩٧٢ . وباعتبار ١٩٧٠ سنة اساس فقد بلغت نسبة الزيادة في الأجور والمرتبات ٢٢٪ خلال عام ١٩٧١ و ٢٨٪ خلال عام ١٩٧٢ ويتضح من البيانات التي اوردتها الجمعيات الاربعة بشأن توزيع الأجور والمرتبات على كل من الجهاز الإداري والمالي والمستخدمين ان نسبة الأجور والمرتبات المدفوعة للجهاز الإداري تتراوح بين ٢٨٪ و ٦٣٪ من اجمالي الأجور والمرتبات في هذه الجمعيات خلال عام ١٩٧٠ مقابل مدى يتراوح بين ٢٤٪ و ٨٠٪ خلال عام ١٩٧٢ .

٤ - يتم تحديد العاملين في السوق المركزي - طبقا للاجابات الواردة في قوائم الاسئلة - طبقا لحركة البيع في السوق المركزي حيث يزداد عدد العاملين بزيادة المبيعات في السوق ، وعدد الرفوف به والتنظيم الداخلي للسوق المركزي وعدد الاقسام به .

واوضحت هذه الاجابات ان قيمة الأجور والمرتبات بلغت ٣١٤,٩ ألف دينار خلال عام ١٩٧٠ و ٣٨٤,٣ ألف دينار خلال عام ١٩٧١ و ٤٠٤,١ ألف دينار خلال عام ١٩٧٢ . وباعتبار ١٩٧٠ سنة اساس فقد بلغت نسبة الزيادة في الأجور والمرتبات ٢٢٪ خلال عام ١٩٧١ و ٢٨٪ خلال عام ١٩٧٢ ويتضح من البيانات التي اوردتها الجمعيات الاربعة بشأن توزيع الأجور والمرتبات على كل من الجهاز الإداري والمالي والمستخدمين ان نسبة الأجور والمرتبات المدفوعة للجهاز الإداري تتراوح بين ٢٨٪ و ٦٣٪ من اجمالي الأجور والمرتبات في هذه الجمعيات خلال عام ١٩٧٠ مقابل مدى يتراوح بين ٢٤٪ و ٨٠٪ خلال عام ١٩٧٢ .

٤ - يتم تحديد العاملين في السوق المركزي - طبقا للاجابات الواردة في قوائم الاسئلة - طبقا لحركة البيع في السوق المركزي حيث يزداد عدد العاملين بزيادة المبيعات في السوق ، وعدد الرفوف به والتنظيم الداخلي للسوق المركزي وعدد الاقسام به .

واوضحت الاجابات الواردة في قوائم الاسئلة انه يتم توزيع العاملين على الاعمال في السوق المركزي طبقا لرغبة رئيس مجلس الادارة وحسب ما تقتضيه الاعمال داخل الجمعية وحسب حاجة العمل وكفاءة العاملين .

بحث استطلاعي عن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية العاملة في دولة الكويت

- ٥ - لا تقوم اى جمعية من الجمعيات التي تغطيها الدراسة بتدريب العاملين بها ويرجع ذلك من وجهة نظر المسؤولين بها الى ضعف القدرة المالية للجمعيات مما لا يمكنها من ذلك . وترى بعض الجمعيات ضرورة قيام وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل واتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية بنشاط التدريب .
 - ٦ - يحدد المرتب الخاص بالعاملين في الجمعيات المشتركة في الدراسة في ضوء المؤهلات والخبرات ومتطلبات الوظيفة والمرتبات في الجمعيات الأخرى والقوانين الخاصة بالقطاع الأهلي .
وأجمع المسؤولون في الجمعيات المشتركة في الدراسة ان الاجر الاضافي يتم تحديده طبقا لقانون العمل في القطاع الأهلي .
 - ٧ - تقدم ٧ جمعيات حوافز مالية للجهاز الإداري والمستخدمين والعمال وذلك في شكل زيادة رواتب ومكافآت شهرية للمعينين حسب تقدير ادارة الجمعية ، وتقدم ٤ جمعيات أخرى حوافز معنوية في شكل كتب شكر للمعينين في أعمالهم . ولا تقدم ٤ جمعيات أى حوافز . ولا يحصل العاملون في الجمعيات على أى خصم على مشترياتهم منها باستثناء جمعية واحدة .
 - ٨ - تتم ترقية العاملين على أساس الكفاءة فقط في جمعتين وعلى أساس الأقدمية فقط في جمعية واحدة وعلى أساس كل من الكفاءة والأقدمية في الجمعيات الأخرى .
- وفيما يلي عرض للطرق المستخدمة في قياس كفاءة العاملين بالجمعيات المشتركة في الدراسة حيث تمثل كل نقطة ما هو مطبق في احدى الجمعيات :
- أ - طبقا لتقدير المدير العام ومجلس الإدارة .
 - ب - طبقا لعدة أسس وهي الشعور بالمسؤولية والمواظبة على الدوام والمبادرة في انجاز الأعمال .
 - ج - النشاط الوظيفي والاخلاص في العمل .
 - د - انتاج العامل أو الموظف ومدى تنفيذه للمطلوب منه (جمعيتان)
 - هـ - طبقا لتقارير الرئيس المباشر للموظف أو العامل (٧ جمعيات)
 - و - طبقا لتقارير مدير الجمعية كل ٣ شهور بالنسبة للجهاز الإداري ، وتقارير مدير السوق كل ٣ شهور بالنسبة للعاملين في السوق المركزى .
- ٩ - يشرف الرئيس المباشر على العاملين تحت رئاسته . وعادة ما يكون القسم هو الوحدة التنظيمية ويخضع العاملون في احدى الجمعيات لاشراف المدير العام ومجلس الإدارة بينما يخضع العاملون في جمعية أخرى لاشراف جميع المسؤولين في الجمعية وذلك بالإضافة الى اشراف الرئيس المباشر .
 - ١٠ - لا يوجد في اى جمعية من الجمعيات المشتركة في الدراسة تحليل للوظائف أو الأعمال أو تقييم الوظائف والأعمال .
 - ١١ - يتم الاعلان عن الوظائف الخالية خاصة الوظائف القيادية في ٥ جمعيات ، وتكتفي الجمعيات الأخرى بالطلبات التي سبق تقديمها . وتتم مقابلة المتقدمين مع المدير العام فإذا ما قرر صلاحية أى منهم فإن رئيس مجلس الإدارة يعتمد تعيينه وتختص لجنة شؤون الموظفين أيضا باختيار الموظفين وبحث طلبات التوظيف وتعيين العاملين بالجمعية . وقد نصت اجابة احدى الجمعيات ان اختصاصات هذه اللجنة تنصب اساسا على الوظائف القيادية بها .
 - ١٢ - يوجد نظام لتأكيث العاملين في جميع الجمعيات موضع الدراسة وهو منصب على لائحة الإجراءات الصادرة من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل . والنظام معلن للعاملين بالجمعيات .
 - ١٣ - اوضحت اجابات الجمعيات المشتركة في الدراسة المشاكل التالية المتعلقة بالعاملين بها

- ١ - تأخر العاملين عن الحضور في مواعيد العمل نظرا لبعد محل اقامتهم عن الجمعية وعدم توفر وسائل المواصلات .
- ب - انخفاض الرواتب المعطاة لهم بالنسبة لارتفاع الاسعار .
- ج - ارتفاع معدل دوران العمل .
- د - عدم توحيد المرتبات والاجور بين العاملين في الجمعيات مما يسبب في ارتفاع معدل دوران العمل نتيجة لتنقل العاملين بين الجمعيات .
- هـ - عدم معرفة العاملين بطبيعة اعمال الجمعية مما يؤثر على ادائهم لاعمالهم .
- و - قصر مدة الاجازة السنوية المقررة للعاملين بالجمعية مما يؤثر على ادائهم لاعمالهم .

الشراء

- ١ - تعتبر لجنة المشتريات مسؤولة عن الشراء في ٧ من الجمعيات المشتركة في الدراسة ويشترك المدير العام مع لجنة المشتريات في الشراء في جميعتين ، ويشترك مأمور المشتريات مع لجنة المشتريات في ٢ جمعيات . ويلوم كل من مأمور المشتريات والمدير العام واللجنة التجارية بالشراء في احدى الجمعيات ، بينما تقوم اللجنة المالية والادارية بالاستيراد وشراء الاصناف الجديدة ويقوم المدير العام بالشراء بالنسبة للاصناف التي تشتري يوميا وذلك في جمعية اخرى . وتقوم كل من لجنة المشتريات واللجنة المالية والمدير العام وتائبه بالشراء في جمعية اخرى .
- ٢ - تقوم ٦ فقط من الجمعيات المشتركة في الدراسة ببعض الدراسات لاختيار انواع السلع المباعة في الاسواق المركزية التابعة لها . وتتركز هذه الدراسات في ٢ جمعيات على معدلات دوران البضاعة بينما تنصب الدراسة على دراسة رغبات واحتياجات اهالي المنطقة وذلك بالنسبة لجمعيتين . وتقوم جمعية اخرى بدراسة الانواع الموجودة في الجمعيات الاخرى والمفاضلة بين السلع المعروضة على لجنة المشتريات .
- وتقوم ٧ جمعيات ببعض الدراسات عند اضافة انواع جديدة من السلع وتقوم جمعيتان بعرض كميات محدودة من السلعة الجديدة في السوق المركزي فاذا ما ثبت اقبال المستهلكين عليها يتم عرضها بكميات كبيرة . وتقوم جمعية اخرى بدراسة مدى نجاح السلع الجديدة في الجمعيات الاخرى قبل اتخاذ قرار بشأن اضافتها . واوضحت اجابات ٤ جمعيات الاجابات التالية :
- " حسب احتياج المستهلكين " و " تجديد الانواع البديلة لبعض السلع " و " حسب رغبات العملاء " و " مواكبة تطور ذوق المستهلك "
- وهي عبارات عامة ولم توضح المقابلة مع المسؤول في كل من هذه الجمعيات انها تقوم فعلا بدراسات ميدانية للوصول الى هذه النتائج .
- ٣ - يتم تحديد الكميات المشتراة من السلعة حسب الكميات المباعة منها في الاشهر الماضية وذلك بالنسبة لثلاث من الجمعيات المشتركة في الدراسة ، وتقوم احدى الجمعيات بتجديدها حسب تواجد العروض من السلعة في الاسواق فيما تقوم جمعية اخرى بتحديد الكمية حسب توقعات التغير في الاسعار . ولا تقوم الجمعيات الاخرى بدراسات في هذا النطاق .
- ٤ - يوضح الجدول التالي المجموعات السلعية التي يتم شراؤها محليا ومن الخارج :

بحث استطلاعي عن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية العاملة في دولة الكويت

عدد الجمعيات التي تقوم بالشراء من الخارج	عدد الجمعيات التي تقوم بالشراء محليا	المجموعة السلمية
١	١٤	المطويات والتجميل
٨	١٤	الملابس
١	١٣	الخضروات المجمدة
٢	١٣	اللحوم المجمدة
٣	١٣	الدواجن المجمدة
٢	١٤	منتجات الألبان
—	١٤	البس
—	١٤	الفول والحبوب
٦	١٢	الدهون والزيوت
—	١٤	السكر
—	١٤	السجائر
—	١٤	الخبز ومنتجات الدقيق
٥	١٣	الحلويات
٤	١٣	لعب الأطفال
٧	١٠	أدوات منزلية
٦	١١	أدوات مكتبية
٢	١٢	منظفات صناعية
٤	١٢	مفروشات
٢	١٤	شاي وقهوة

وبصفة عامة يتم شراء الجمعيات من الخارج بالنسبة للسلع التي لا يوجد لها وكلاء في الكويت (بعض الملابس والحلويات والأدوات المنزلية) وللحصول على خصم عال (البعض العطورات والتجميل والدهون والزيوت والأدوات المكتبية ولعب الأطفال) والرغبة في عرض تشكيلة متميزة من السلع (بعض منتجات الألبان والمنظفات الصناعية والمفروشات) .

لا يتفق مجموع عدد الجمعيات التي تشتري محليا ومن الخارج بالنسبة لكل مجموعة مع عدد الجمعيات المشتركة في الدراسة لقيام بعض الجمعيات بالشراء محليا ومن الخارج بالنسبة لبعض السلع . ويلاحظ أن جمعية عبد الله السالم لم تبدأ بعد أعمالها على نطاق واسع عند القيام بهذه الدراسة .

المقصود بالشراء محليا هو الشراء من موزعين محليا أو من المنتج المحلي رأسا «شركة مطاحن الدقيق» مثلا .

- ويلاحظ ان جميع الجمعيات تقوم بالشراء محليا بالنسبة للسلع التي تتميز بسرعة التلف كالبيض والخبز ومنتجات الدقيق . وفي حالة الشراء من الخارج فانه يتم الشراء من الوسطاء بالنسبة لجميع السلع فيما عدا القبطاسية والأواني المصنوعة التي تشتري من المنتج بالنسبة لجمعية واحدة .
- ٥ - تقوم ١٤ جمعية بزيادة الكميات المشتراة من السلعة في حالة توقع ارتفاع اسعارها مستقبلا بينما تقوم جمعية واحدة بعدم الشراء عند توقع ذلك .
- ولا تقوم ٩ جمعيات بزيادة الكميات المشتراة عند توقع انخفاض الأسعار مستقبلا وذلك حتى يتم الشراء عند حدوث الانخفاض فعلا . اما الجمعيات الأخرى فلم تجب عن السؤال المتعلق بذلك .
- ٦ - تقوم ١٢ جمعية بالبحث عن سلع بديلة في حالة ارتفاع اسعار السلع التي تقوم ببيعها حاليا بينما لا تقوم ٣ جمعيات بذلك . ومن أمثلة السلع التي حدث فيها ذلك الحليب والدهون والأرز والحبوب والدجاج والبيض .
- ٧ - فيما يلي الأسس التي تأخذها الجمعيات في الحساب عند اختيار السلع المشتراة للسوق المركزية مرتبة باستخدام أسلوب الترتيب بالنقط :

المرکز	الاساس	عدد النقط
الاول	جودة السلعة	٨٧
الثاني	احتياجات المنطقة	٨٠
الثالث	انخفاض السعر	٧٦
الرابع	شهرة المنتج	٥٣
الخامس	السلعة منتجة محليا	٤٨
السادس	تسهيلات ائتمانية	٣٣
السابع	خصم كمية	٢٩

- ٨ - في حالة وجود انتاج كويتي بالنسبة لسلعة معينة تقوم ٤ جمعيات فقط بالاقتصار على شرائها بينما تقوم ١١ جمعية بشرائها مع شراء السلع الأجنبية المنافسة لها . وبالنسبة للمعكرونة تقوم جمعيتان من هذه الجمعيات (١١) جمعية بالاقتصار على شرائها . ولا يحدث تمييز في عرض السلعة الأجنبية والكويتية في ٨ جمعيات بينما يتم عرض السلعة الكويتية بشكل مميز في ٧ جمعيات أخرى .
- ٩ - تقوم ٩ جمعيات بشراء تشكيلة محدودة من كل سلعة من السلع المعروضة بها ، وتقوم جمعية واحدة بشراء تشكيلة محدودة من السلعة الجنبية فقط اما بالنسبة للسلع الأخرى فانها تتفق مع الجمعيات التسعة الأخرى في ان الشراء يتوقف على ظروف العروض من السلعة واشكالها .
- ١٠ - تقوم ٨ جمعيات بشراء نفس السلع لكل من السوق المركزي ولفرع الجملة ، بينما لا تقوم ٧ جمعيات بذلك حيث تقتصر السلع التي تشتري لفرع الجملة على السلع الأساسية كالسكر والأرز والشاي والدهون وبعض انواع المعلبات والمنظفات الصناعية .
- ١١ - لا توجد لائحة مكتوبة للمشتريات في جميع الجمعيات المشتركة في الدراسة .
- ١٢ - يقترح المسؤولون في بعض الجمعيات زيادة فاعلية الدور الذي يقوم به اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في الاستيراد من الخارج وتغيير السلع محليا بأسعار مناسبة .

التخزين

١ - يوضح الجدول التالي عدد المخازن في الجمعيات موضع البحث :

عدد الجمعيات	عدد المخازن
٦	١
٥	٢
١	٢
٢	٤
١	٥
٤	غرف تبريد

أي ان هناك ٢٢ مخزناً تابعة للجمعيات المشتركة في الدراسة بالإضافة الى غرف التبريد . وتقع ١٨ منها (بنسبة ٥٦٪ منها تقريباً) بجوار السوق المركزي بينما تقع المخازن الأخرى في مناطق بعيدة عنها . وتتراوح مساحة المخازن بين ٦٠ متر مربع و ١٥٠٠ متر مربع . وترى ٣ جمعيات فقط ان عدد ومساحة المخازن كاف لاستيعاب السلع المخزونة التابعة لها . وترى ٦ لقط من الجمعيات ان مواقع مخازنها ملائمة لقربها من الجمعيات . وأوضحت ٦ جمعيات ان مخازنها غير مجهزة لحفظ السلع من التلف .

٢ - تقوم جميع الجمعيات المشتركة في الدراسة بالصرف من مخازن السوق المركزي على اساس الوارد او لا يصرف أولاً .

وتقوم ١١ جمعية بتحديد الحد الأدنى للمخزون بينما تقوم ٨ جمعيات بتحديد الحد الأعلى للمخزون . وتقوم ٣ جمعيات بتحديد حد اعادة الطلب . أما بالنسبة لمعدل دوران البضاعة فتقوم ٨ جمعيات بحسابه بالنسبة لعدد محدود من السلع كالخضروات المطبوخة والحبوب والحليب والمعكرونة والدواجن ومعبون الطماطم والمربيات . وبالرغم من هذه الاجابات الا ان استقراء الطرق المثبتة في تحديد الحد الأدنى للمخزون والحد الأعلى للمخزون وحد اعادة الطلب وكيفية الاستفادة من حساب معدل دوران البضاعة يجعل الباحثين يشكون في فهم المستقصي منهم لهذه المعايير وكيفية حسابها وكيفية الاستفادة منها .

٣ - أجابت ٩ جمعيات فقط عن الأسئلة الخاصة بالبضائع الثالفة والتي ترواحت نسبيتها في هذه الجمعيات خلال عام ١٩٧٢ بين اربع٪ من تكلفة البضاعة المخزونة الى ٩,٢٪ . وتعتبر كل من المبيعات ومنتجات الألبان والحلويات والمواد المثلجة من أهم السلع الثالفة . ويرجع التلف الى قلة الطلب عليها وسوء التخزين وعدم وجود تلاجاج في المخازن وطول فترة التخزين مع قابلية بعض السلع لسرعة التلف ومنها الحلويات ومنتجات الألبان وسوء النقل والتفريغ في الجمارك وقيام بعض المستهلكين بفتح العبوات والعبث بها . ويتم التصرف في هذه السلع عن طريق ردها للمورد او بيعها بسعر مخفض مع اعدام غير الصالح منها .

٤ - أجابت جمعية واحدة فقط عن الأسئلة المتعلقة بالبضاعة الراكدة وأوضحت انها بلغت خلال عام ١٩٧٢ حوالي ١,٢٪ من البضاعة المخزونة وانها في شكل خراطيم مياه وأواني منزلية ومربى وهولندي ويرجع ركوها الى ارتفاع اسعارها وقلة الطلب عليها وانه يمكن التصرف فيها بخفض الاسعار .

٥ - توجد بطاقات اصناف في ١٤ جمعية ويتم تحديد ارقام المخزون من كل صنف من هذه البطاقات في ١٢ جمعية وذلك على النحو التالي : -

عدد الجمعيات	معدل تصيد ارقام المخزون من بطاقات الاصناف
٢	اسبوعيا
١	كل اسبوعين
٤	شهريا
١	كل شهرين
٦	كل ٣ شهور
١	كل ٤ شهور
١	كل ٦ شهور
١	مرة سنويا

وتقوم جمعية بتحديد المخزون من هذه البطاقات مرة سنويا بالنسبة لجميع السلع و ٢ مرات سنويا بالنسبة لعينة من البضائع سريعة الحركة . اما بالنسبة للجمعيات الاخرى فتقوم ٦ جمعيات بتحديد ارقام المخزون لجميع انواع السلع فيما تقوم ٥ جمعيات بذلك على اساس اختيار عينة من السلع عشوائيا .

٦ - في حالة وجود اختلاف بين الرصيد الدفترى والمخزون الفعلي ، اوضحت اجابات الجمعيات المشتركة في الدراسة التصرفات التالية لادارة الجمعية :

- ١ - يحمل امين المخازن بقيمة الفرق ويتخذ مجلس الادارة الاجراءات اللازمة لمواجهة هذا الموقف .
- ب - يقرر مجلس الادارة التصرف المناسب في مثل هذه الحالة .
- ج - اذا كان الفرق مبلغا ضئيلا فانه يخصم من الارباح ، اما اذا كان الفرق مبلغا كبيرا فيقوم مجلس الادارة بالتحقيق ويقوم باتخاذ القرارات المناسبة .
- د - يظل الفرق مطلقا حتى آخر العام حيث يقوم مراقبو الحسابات بمعالجته .

٧ - اوضحت اجابات الجمعيات موضع الدراسة ان واجبات امين المخازن على النحو التالي :

- ١ - المحافظة على البضائع الموجودة في المخازن .
- ب - الصرف من المخازن .
- ج - مسك بطاقات الاصناف .
- د - طلب البضاعة عند قرب نفاذها .
- هـ - استلام البضائع من الموردين والتأكد من مطابقتها من حيث العدد والمواصفات .
- و - اخطار الادارة عن كل تلف في البضاعة .
- ز - تزويد الادارة ببيانات حركة الاصناف .

٨ - اوضحت ١١ جمعية ان امين المخازن بها يحمل شهادة الثانوية مع خبرة في اعمال المخازن . وقد اوضحت احدى الجمعيات ان خبرة امين المخازن في تلك ٥ سنوات . ووضحت ٣ جمعيات ان امين المخازن بها يحمل شهادة اقل من الثانوية . ومن المثير للدهشة ان امين المخازن في جمعية واحدة يحمل ليسانس حقوق .

بحث استطلاعي عن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية العاملة في دولة الكويت

٩ - تقترح الجمعيات المشتركة في الدراسة ضرورة قيام اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية ببناء مخازن نموذجية يتم تأجيرها للجمعيات ، وأن يقوم الاتحاد بعمليات الشراء والتخزين والتوزيع لسلع الجمعيات ، وأن يراعى قرب المخازن من الجمعيات تسهيلات للنقل وخفضاً لتكاليفه .

تموين السوق المركزي وعرض السلع فيه

١ - أوضحت جمعيتان من الجمعيات المشتركة في الدراسة أنه لا توجد أسس واضحة روعيت عند تحديد الأماكن المختلفة لمواقع السلع المعروضة في الأسواق المركزية التابعة لها .

وتشير إجابات الجمعيات الأخرى إلى الأسس التالية :

- أ - تجانس السلع
 - ب - عرض السلع المعروضة لعبث الأطفال أو السرقة بالقرب من إشراف العاملين وأمناء الصندوق .
 - ج - تواجد السلع التي تحتاج إلى تبريد في الثلاجات .
 - د - التبسيط في العرض
 - هـ - ترتيب السلع في مجموعات مع مراعاة التحرك الدائري للعميل
 - و - سهولة تحرك العميل أثناء التسوق
 - ز - تقسيم السوق إلى أقسام محددة (المطبات ، الأواني المنزلية .. الخ)
 - ح - تزييد السوق بملفزيون ليبيان حركة العملاء لدى مكتب المراقبة .
- ويلاحظ أن هذه الأسس كلها ليست مراعاة في كل جمعية وإنما يتم اتباع واحد أو اثنين منها في نفس الجمعية . ويلاحظ أنها أسس عامة ويعمل إلى الوصف ولا تعتمد على الدراسات الحديثة في أعداد التنظيم الداخلي للسوق المركزي .

٢ - يوضح الجدول التالي معدل تموين رفوف البضاعة في الجمعيات موضع البحث :

الجمعية السلفية	يومياً	٢-٣ يوم	أسبوعياً	شهرياً	حسب الحاجة	إجمالي عدد الجمعيات
المطور وأدوات التجميل	٤	١	٤	١	٤	١٤
المطبات	١٢	٢	—	—	—	١٤
الخضروات المجمدة	١٠	٢	—	—	١	١٣
اللحوم	٩	٤	—	—	١	١٤
الدواجن المجمدة	١١	١	—	—	٢	١٤
منتجات الألبان	١٢	١	—	—	—	١٤
البيض	١٣	١	—	—	—	١٤
الفول والحبوب	٦	٧	—	—	١	١٤
الدهون والزيوت	٧	٦	—	—	١	١٤
السكر	١١	٢	—	—	١	١٤
السجائر	١٠	٣	—	—	—	١٣
الخبز ومنتجات الدقيق	١٤	—	—	—	—	١٤
الحلويات	١١	٣	—	—	—	١٤

١٦	٥	٢	٣	—	٢	لعب الأطفال
١٢	٥	—	٤	١	٢	ادوات منزلية
٨	٤	—	٢	—	٢	ادوات مكتبية
١٣	٤	١	١	١	٦	منظفات صناعية
١١	٣	١	٢	١	٤	مفروشات
١٣	١	—	—	٢	١٠	شاي وقهوة

٤ - يتم تموين الرفوف بالسلع المختلفة في الاسواق المركزية في جميع الجمعيات المشتركة في الدراسة اثناء الساعات التي يعمل فيها السوق المركزي . ويخصص عامل لتموين الرفوف بالسلع لكل قسم وذلك في ١١ جمعية . وقد اوضحت هذه الجمعيات ان التعليمات المعطاة لهذا العامل تتلخص في التأكد من صلاحية السلعة ومن كتابة سعر البيع عليها ووضعها على الرفوف بطريقة سليمة وتنظيف الرفوف قبل وضع السلع عليها وترتيب السلع بطريقة جذابة . واوضحت احدى هذه الجمعيات انه يجب على العامل تحريك البضاعة على الرف بحيث الوارد اولاً يصرف اولاً تجنباً لعدم تلف السلع .

٤ - اوضحت اجابات الجمعيات المشتركة في الدراسة ان ادارة الجمعية تعرف الكميات المتبقية من كل سلعة عن طريق مدير السوق الذي يطالع على الكميات المتبقية من كل سلعة ومعدل تصريفها اليومي (٣ جمعيات) ، ويقوم البائع في كل قسم او المسؤول عن رف معين بتوضيح ما يحتاجه من بضاعة وذلك لنير السوق المركزي (جمعيتان) ، ويوزد المسؤول عن القسم او الرف في احدى الجمعيات بالمقر يطلب فيه ما يحتاج اليه اولاً بأول (جمعية) ، ويقوم المسؤولون عن الفروع والمخازن بتعريف ادارة الجمعية بالكميات المتبقية من كل سلعة (جمعيتان) ولم ترد الجمعيات الاخرى عن السؤال الخاص بذلك .

٥ - لطلب البضاعة من المخازن اوضحت اجابات ٤ من الجمعيات ان مدير السوق يطلب السلع المطلوبة بعد تحرير نماذج خاصة وذلك من المخازن وترسل هذه النماذج الى المسؤول عن المحاسبة لتسجيلها وترسل السلع المطلوبة للسوق المركزي بنماذج معينة حيث يتم تسعيرها ووضعها في مكانها بالرف . وهناك سلع ترد يومياً للسوق كالببيض والخبز والالبان وذلك دون الحاجة لطلبها من المخازن .

٦ - يقوم احد العمال بوضع السعر على السلعة في ٩ جمعيات ومسؤول السوق في ٤ جمعيات ومسؤول القسم في جمعية واحدة . وتعطى له تعليمات قبل ذلك على النحو التالي :

قوائم الاسعار الموجودة لديه (٧ جمعيات) وحسب التعليمات الواردة له من مدير السوق او ادارة الجمعية (٧ جمعيات) .

وتتم مراجعة السعر بعد وضعه على السلعة في جميع الجمعيات موضع الدراسة . ويقوم مدير السوق بذلك في ٩ جمعيات بينما يقوم كل محاسب التسعير مع مراقب السوق ومسؤول الفروع مع مندوب من المحاسبة ومندوب من قسم المحاسبة ومسؤول المبيعات مع مسؤول المشتريات ومراقب الادارة والمدير العام وذلك في جمعية بالنسبة لكل منهم .

وتتم المراجعة على اساس عينة من السلع يتم اختيارها ومراقبة اسعارها شهرياً وذلك بالنسبة لجمعيتين اما الجمعيات الاخرى فلم توضح في اجاباتها طريقة المراجعة بالتحديد .

٧ - اوضحت جميع الجمعيات انه يحدث تعجيل في اسعارها نتيجة للتغيرات التي تطرأ في اسعار السوق

بحث استطلاعي عن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية العاملة في دولة الكويت

ويقوم بالتحليل المحاسب في ٥ جمعيات . وكل من مراقب الاسعار ومسؤول السوق مع كاتب المشتريات والمدير العام والمعاون التجاري مع معاوني المالي ومدير السوق وقسم المشتريات ومسؤول الفرع مع مندوب من قسم المحاسبة ومسؤول من قسم المحاسبة والمخازن وذلك في جمعية بالنسبة لكل منهم . ولم توضح احدى الجمعيات القائم بالتعديل ويتم التعديل بناء على قرار اداري او اشعار من قسم المحاسبة .

٨ - اوضحت جميع الجمعيات فيما عدا جمعية واحدة ان المسؤول عن كل قسم تتولى لديه المطومات الكافية عن كل السلع المباعة به . ووضحت هذه الجمعيات الطرق التالية المتبعة بها لتعريفه بهذه المطومات :

١ - مدير السوق (٤ جمعيات)

ب - الخبرة (٢ جمعيات)

ج - مندوب المولد (جمعيتان)

د - جهوده الشخصية (جمعية)

هـ - الذاكرة (جمعية)

و - بدون اجابة (جمعيتان)

٩ - يقوم العاملون في كل قسم - طبقا لاجابات الجمعيات - باستلام البضائع الواردة من المخازن وعرضها في اماكنها بعد تسعيرها وتسجيل ما ينقص منها وترتيبها بشكل جذاب ومقبول والرد على استفسارات العملاء ومراعات نظافة القسم والابلاغ عن البضائع التالفة والراكدة ومساعدة العملاء في البحث عن السلع ونقل رغباتهم لمدير السوق.

١٠ - اوضحت اجابات الجمعيات المشتركة في الدراسة المشاكل التالية :

أ - اتلاف السلع من جانب المستهلكين

ب - وجود سرقات داخل السوق

ج - كثرة تغيير العمال

وتقترح الجمعيات ضرورة توعية المستهلكين بالمحافظة على السلع وترتيبها داخل السوق.

التصغير

١ - يتم التسعير في الجمعيات التعاونية الاستهلاكية المشتركة في الدراسة بناء على الاسس التالية :

أ - هناك اسعار محددة من وزارة التجارة والصناعة لبعض السلع تلتزم بها الجمعيات .

ب - هناك اسعار محددة من جانب الموردين لبعض السلع تلتزم بها الجمعيات .

ج - بالنسبة للسلع الاخرى يتم اضافة نسبة ربح بسيطة الى التكلفة وتختلف نسبة الربح باختلاف السلعة . وتأخذ جمعيتان فقط معدل دوران البضاعة في الحسبان وذلك عند تحديد هامش الربح . وتراعى احدى الجمعيات الاسعار السائدة لنفس السلعة في الجمعيات الاخرى .

٢ - لم تذكر نسب الاضافة (التكلفة) بالنسبة للسلع المختلفة الا ٦ جمعيات فقط كما يوضحها الجدول التالي :

السلة	جمعة أ	جمعة ب	جمعة ج	جمعة د	جمعة هـ	جمعة و	جمعة ز
المطبخ وادوات التجميل	٢٠	١٠	١٠	٥	١٠	١٠	٢٠/٢٥
الملابس	٤	١٠	٥	٧	١٥	١٠	٥
الخضروات المجمدة	٤	١٠	٥	٧	٧	٤	٥
اللحوم المجمدة	٤	١٠	٥	٧	٥	١٠	٥
الدواجن المجمدة	٧	١٠	٥	٧	٥	١٠	٥
منتجات الألبان	٥	—	٥	٧	٥	١٠	٥
البض	٨	١٥	٥	٥	٥	٢	٥
الفول والحبوب	٥	١٠	—	١٠	١٠	٢	٥
الدهون والزيوت	٢	١٠	—	١٥	٢	—	٥
السكر	٢	٢	٥	٥	٢٠	٥	٥
السجائر	٥	١٠	—	٧	—	١٠	٥
الخبز ومنتجات الدقيق	٧	٢٠	٥	١٠	٢٠	١٠	١٥
الحلويات	١٥	—	١٥	—	٢٠	٥	٢٠
لعب الأطفال	١٥	٢٠	١٠	٢٠	٢٠	—	٢٠
الأدوات المنزلية	٢٠	—	١٠	٢٠	—	—	—
الأدوات المكتبية	٥	٢٠	١٠	١٠	١٠	—	١٠
المنظفات الصناعية	—	—	١٠	٢٠	—	—	٢٠
المفروشات	—	—	١٠	٢٠	—	—	٥
شاي وقهوة	٤	١٠	٥	١٠	٥	—	٥

ويلاحظ من النسب السابقة انه لا يوجد تناسق بين الجمعيات في تحديد هذه النسب بالنسبة لنفس السلعة .
ولا يمكن معرفة اسس تحديد هذه النسب .

٣ - يقوم المدير العام بالتسعير في ٥ جمعيات ويشترك المدير العام مع المحاسبة في التسعير في جمعيتين ومع لجنة المشتريات في جمعية أخرى . ويقوم قسم المحاسبة بالتسعير في جمعيتين بينما يقوم المعاون التجاري ومسؤول المبيعات ومراقب الامعار ومدير السوق (بموافقة المدير العام) بالتسعير في جمعية وذلك لكن منهم .

٤ - تقوم الادارة بجمع البيانات التالية قبل تسعير السلع المباعة بها :

- ١ (اسعار الجمعيات الاخرى
- ٢ ١٢ جمعية
- ٣ (الاسعار السائدة في الاسواق
- ٤ ١١ جمعية
- ٥ (التكلفة
- ٦ ٨ جمعيات
- ٧ (اسعار وزارة التجارة
- ٨ جمعيتين
- ٩ (اهمية السلعة للمستهلك
- ١٠ جمعية واحدة

بحث استطلاعي عن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية العاملة في دولة الكويت

وأوضحت إحدى الجمعيات أنها لا تقوم بجمع أى بيانات قبل التسعير .

٥ - أوضحت ٨ جمعيات أنه لا توجد مشاكل تواجهها في التسعير . أما الجمعيات الأخرى فقد ذكرت أن أهم هذه المشاكل التغيرات المستمرة في أسعار الشراء من الموردين (٦ جمعيات) وعدم توفر البيانات اللازمة للتسعير (جمعية) واختلاف نسب الأرباح لنفس السلعة بين الجمعيات المختلفة (جمعية)

الترويج

- ١ - لا تقوم جميع الجمعيات المشتركة في الدراسة بنشاط الاعلان التجارى . وتقوم جمعية واحدة بتنظيم زيارات للجمعية من جانب الولود التي تزور الكويت وبطبيعة الحال لا يعتبر ذلك اعلانا تجاريا .
 - ٢ - تقوم جمعيتان فقط بتقديم الطوابع الحمراء لعملائها . وتبلغ تكلفتها حوالي ٢٪ من قيمة المبيعات وقد فصلت احداهما من عضوية اتحاد الجمعيات التعاونية الا استهلاكية نتيجة لذلك نظرا لأن تقديم الطوابع مخالف للوائح الاتحاد . وامنعت الأخرى عن تقديم الطوابع اعتبارا من آخر فبراير ١٩٧٤ .
 - ٣ - تقوم جمعية واحدة بتقديم هدايا في حالة عدم رغبة العميل في الطوابع الحمراء . وهي نفس الجمعية التي فصلت من عضوية الاتحاد . وتكلفتها الهدايا ٢٪ تقريبا من المبيعات .
 - ٤ - تقوم ١١ جمعية بتخفيض أسعار بعض السلع المباعة بها عن أسعارها المحددة في حالات انخفاض تكلفة الشراء أو انخفاض أسعار نفس السلع في الجمعيات الأخرى . وقد أوضحت ٤ من هذه الجمعيات أنها تلجأ الى ذلك في حالة ركود السلع ويطء تصريفها . وتشير اجابات الجمعيات الى ان المبيعات وبعض الأواني المنزلية هي أكثر السلع التي تخفض أسعارها ، وتكلفتها ذلك ما بين ١٪ الى ١٠٪ وذكرت إحدى الجمعيات أن تكلفة ذلك بين ٢٠ و ٤٠٪ ويلاحظ أن تخفيض السعر لا تلجأ اليه الجمعيات لأغراض ترويجية .
- ولا تستخدم الجمعيات اساليب أخرى للترويج .

التمويل

- ١ - يتم تحديد الجزء المخصص من الأرباح للخدمات الاجتماعية طبقا لقانون التعاون المطبق في الكويت ، والنظام الأساسي للجمعية ، أما مجالات الخدمة الاجتماعية فيجدها مجلس الإدارة في جميع الجمعيات طبقا لاحتياجات المنطقة .
- ٢ - يتم تحديد قيمة الفوائد على الإسهام طبقا للنظام الأساسي للجمعية* . ويوزع عائد المعاملات على أساس مشتريات الأعضاء من السوق المركزي في ٩ جمعيات وعلى أساس مشتريات الأعضاء من السوق المركزي ونقرع الجملة في ٥ جمعيات .
- ٣ - لا ترجع الا جمعية واحدة تقوم باعداد خطتها المالية مقدما . ويتركز ذلك على تقدير الانشاءات الجديدة لها . ولا تستعين أى جمعية بالاساليب الطوعية في التخطيط المالي كالميزانيات التقديرية والتنبؤ

* ينص قانون التعاون والنظام الأساسي للجمعية على أنه يقتطع قيمة الفائدة على الإسهام على الأيزيد عن ٦٪ من القيمة الاسمية للسهم على الأيتجاوز ٢٠٪ من صفائي الأرباح . ومن ثم فإن تحديد المعدل لا يختلف من جمعية لأخرى حسب مايراد مجلس الإدارة . وبالتالي فإن الجمعيات المشتركة في الدراسة لم تجب على المطلوب من هذا السؤال . وقد يعني ذلك أنه يتم دفع الحد الأقصى للفائدة وهو ٦٪ .

بالمبيعات وقوائم حركة الاموال والميزانية التقفية ... الخ ولا تقوم جميع الجمعيات بتقييم ادائها المالي

- ٤ - تقوم جميع الجمعيات بالاعتماد على الشراء الاجل في تمويل احتياجاتها القصيرة الاجل.
- ٥ - تقوم ٨ جمعيات فقط بتحليل المبيعات . ويتم تحليل المبيعات حسب الفروع والاقسام (سوق مركزي ، جملة ، غاز .. الخ) وذلك في ٦ جمعيات . وتقوم جمعية واحدة بمقارنة المبيعات من سنة لآخرى ، بينما تقوم جمعية اخرى بدراسة نسب ارباح الجمعية الى مبيعاتها من سنة لآخرى .
- ٦ - تقوم ١٠ جمعيات بتحليل المصروفات حسب بنودها المختلفة (ادارية ، بيعية ، .. الخ) وبدراسة التغيرات فيها من سنة لآخرى . ولا تتم دراسة التكاليف حسب الاقسام أو الفروع أو المنتجات المختلفة .

٧ - ترى ١٢ جمعية ان مصادرها المالية الحالية كافية لتمويل احتياجاتها فيما ترى ٣ جمعيات ان هذه المصادر غير كافية لتمويل احتياجاتها . وبالرغم من ذلك فقد اوضحت بعض الجمعيات ممن ترى ان مصادرها المالية كافية عند ذكر المشاكل المالية التي تواجهها عدم توفر الاموال الكافية بها لتوفير السلع عن طريق الاستيراد من الخارج وذلك باقتى الاسعار ، وتقص الاموال اللازمة لتمويل احتياجاتها .

٨ - لا يوجد مدير مالي في أى من الجمعيات التي تغطيها الدراسة . ويختلف المسؤول عن النواحي المالية من جمعية لآخرى . وغالبا ما يشترك اكثر من شخص واحد في ذلك . وفيما يلي عرض لاجابات الجمعيات في هذا الشأن :

- ١ - رئيس مجلس الادارة ورئيس الحسابات (جمعية)
- ب - رئيس مجلس الادارة وامين الصندوق (٥ جمعيات)
- ج - رئيس مجلس الادارة وامين الصندوق والمشرط المالي (جمعية)
- د - مجلس الادارة وامين الصندوق (جمعية)
- هـ - مجلس الادارة والمدير العام (جمعية)
- و - المدير العام ورئيس الحسابات (جمعية)
- ز - امين الصندوق ورئيس الحسابات (جمعية)
- ح - للجنة المالية والمدير العام وقسم الحسابات (جمعية)
- ط - للجنة المالية وقسم الحسابات (جمعية)
- ى - اعضاء مجلس الادارة والمدير العام في حدود عهد مستتمة (جمعية)

مشاكل الجمعيات

فيما يلي ملخص للمشاكل التي تواجه الجمعيات كما وردت في قوائم الاستئلة :

- ١ - المستهلكون :
- السرفات من السوق المركزي - فتح المجلات واتلاف السلع - نقل البضاعة من رب لآخر .
- ٢ - المساهمون :
- عدم الاهتمام بحضور اجتماعات الجمعية العمومية والتركيز على ارباح الجمعية دون المساهمة في نجاحها .

بحث استطلاعي عن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية العاملة في دولة الكويت

- ٣ - الفروع المستأجرة خارج السوق المركزي :
اختلاف مواعيد فتحها وإغلاقها عن السوق المركزي - ضعف اشراف الادارة على السلع المباعة في الفروع نوعا ومن حيث السعر - التأجير من الباطن .
- ٤ - المنافسة مع متاجر السوبر ماركت :
البيع بالأجل في هذه المتاجر - تقديم الهدايا والطابع - التعامل في سلع محرمة (لحوم الخنزير)
- ٥ - وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل :
عدم ارسال اشخاص اكفاء لحضور اجتماعات الجمعية العمومية - عدم تنظيم دورات تدريبية للعاملين في الجمعيات - عدم المساهمة في توعية الاهالي بالتعاون .
- ٦ - الهيئات الحكومية :
عدم وجود اعفاءات جمركية بالنسبة للسلع المستوردة التي تباع في الجمعيات .
- ٧ - النقل :
ارتفاع تكلفة النقل من المخازن التي تقع بعيدا عن الجمعية .

مقترحات النهوض بالحركة التعاونية في الكويت

فيما يلي هذه المقترحات والتي وردت في قوائم الاسئلة :

- ١ - تعاون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل مع وزارة الاعلام واتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في اعداد برنامج اعلامي وتثقيفي للجامعير مهتمه التعريف بالتعاون واهدافه وخصائصه .
- ٢ - قيام الاتحاد بدورات تدريبية للعاملين في الجمعيات ، وينشر الوعي التعاوني بين اعضاء مجالس ادارات الجمعيات .
- ٣ - قيام الاتحاد بالشراء الموحد للجمعيات ثم التوزيع عليها وبالتالي فانه يقوم أيضا بوظيفة التخزين .
- ٤ - فتح باب المساهمة لغير الكويتيين لزيادة رأس المال .
- ٥ - منح الجمعيات تسهيلات جمركية حتى تتمكن من البيع للمستهلكين بأقل الاسعار .
- ٦ - توحيد الاجور في الجمعيات بالنسبة لنفس الوظائف .
- ٧ - توعية المساهمين والمستهلكين بالمحافظة على السلع داخل الجمعية ونظافة مباني الجمعية ، وتوعية المساهمين بالحرص على حضور اجتماعات الجمعية العمومية .

النتائج النهائية

أوضحت هذه الدراسة ان هناك عدة مشاكل تواجه الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت وهي على النحو التالي :

- ١ - تركيز الجمعيات التعاونية الاستهلاكية :
سبق ان اوضحنا ان عدد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت قد زاد من ٣ جمعيات خلال عام ١٩٦٢ الى ١٦ جمعية خلال عام ١٩٧٠ . ولا تعتبر الزيادة في عدد الجمعيات وحدها

ظاهرة طيبة خاصة وإن هناك سوء توزيع لهذه الجمعيات حيث أنها تتركز في ٢٢,٣٪ من عدد المناطق في الكويت والتي يبلغ عدد سكانها ٢٨,٥٪ من عدد السكان في الكويت . وبالإضافة إلى ذلك فإن عددا كبيرا من الجمعيات تخدم مناطق صغيرة المساحة مقارنة مع مناطق أخرى بها جمعيات أخرى . وقد أدى ذلك إلى عدم الاستفادة من مزايا البيع بكميات كبيرة في المجالات التسويقية المختلفة مما أدى بالتالي إلى انخفاض الأرباح التي تحققها كل جمعية وبالإضافة إلى ذلك فإن الجمعيات غير قادرة على خدمة المستهلكين بتقديم المنتجات بأسعار مخفضة لعدم تحقيق وفورات في الشراء نتيجة عدم التعامل في كميات كبيرة مما يؤدي إلى صعوبة البيع بأسعار مخفضة . ويرجع ذلك إلى سهولة تأسيس الجمعية حيث لا يتطلب ذلك إلا قيام ١٥ من الأفراد الذين يسكنون في منطقة معينة بطلب تأسيس الجمعية دون القيام بالدراسات الاقتصادية اللازمة قبل الموافقة على تأسيس الجمعية .

٢ - الكفاءة الإدارية :

أوضحت الدراسة أن إدارة الجمعيات التعاونية لا تتوافر لديها الكفاءة المطلوبة بالقدر اللازم للقيام بالتخطيط والتنظيم والتوجيه والإشراف والرقابة بالرغم من اعتماد مبيعات الجمعيات على مبيعات السوق المركزي إلى حد كبير والذي يشبه في الخارج السوبر ماركت والذي أصبح علما له مبادئ وأسس علمية وأصبح يدرس في عدد كبير من الجامعات الأجنبية خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية . ولم تعد الخبرة أو التجربة والخطأ أو التخمين أساس الإدارة في هذا النوع من المتاجر .

ويلاحظ أن نسبة كبيرة من أعضاء مجالس الإدارات والمديرين والمستخدمين في الجمعيات لم يسبق لهم التعرف على مفاهيم وأساليب إدارة الأعمال بصفة عامة والتسويق بصفة خاصة ، كما أنه لم تنظم لهم برامج تدريبية في مجالات الإدارة بصفة عامة وإدارة الجمعيات التعاونية بصفة خاصة . وقد أوضحت الدراسة أيضا أن مبدأ وحدة الأمر غير مطبق في الجمعيات حيث أن الرؤوس الواحد يرجع إلى أكثر من رئيس ، وأن مسؤوليات وسلطات العاملين في الجمعية غير محددة بوضوح ، وأنه لا يوجد تحليل للوظائف أو الأعمال ، وأن الإشراف يتم بطرق اجتهدانية وغير محددة . ويلاحظ أنه لا يوجد تفويض كاف للسلطات لمدير الجمعية وذلك في بعض الجمعيات مما يؤدي إلى عدم تمكنه من اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب وإدارة الجمعية بطريقة ملائمة ومما يؤدي بالتالي إلى رجوعه إلى كل صغيرة وكبيرة لأعضاء مجلس الإدارة . ومن المثير للدهشة وجود لجان في بعض الجمعيات تتألف من عضو واحد . وقد أدى كل ذلك إلى عدم الأخذ بالأساليب العلمية في إدارة الجمعية بصفة عامة والسوق المركزي بصفة خاصة والتي ثبت نجاحها في عدد كبير من الدول المتقدمة .

وفيما يلي بعض الأمثلة عن النتائج المترتبة من عدم توافر الكفاءة المنشودة في إدارة الجمعيات بصفة عامة :

١ - عدم القيام بدراسة احتياجات المستهلكين كما ونوعا عند القيام بشراء المنتجات خاصة المنتجات الجيدة ، أو القيام بذلك بطرق غير علمية لا تتميز بالدقة أو الموضوعية .

٢ - لا يوجد أي اهتمام بدراسة درجة مرونة الطلب، ومعدلات الدوران والتكلفة للمنتجات غير المسعرة من الدولة وذلك عند القيام بالتسعير . ولا تقوم الإدارة ببيع أي من المنتجات بأسعار أقل من التكلفة الكلية أو التكلفة المتغيرة لتنشيط المبيعات . ولا توجد أي سلعة تباع في السوق المركزي التابع للجمعية باستثناء عدد محدود من السلع الراكدة في بعض الجمعيات ، دون أن تكون هناك نسبة إضافية معينة لها . وحتى بالنسبة لنسب الإضافة فإنه لا تتم أية دراسات خاصة بنسب الإضافة الأصلية ونسب الإضافة المحققة ونسب التخفيض المتوقعة . ويلاحظ أن نسب الإضافة في الجمعيات موضع الدراسة

بحث استطلاعي عن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية العاملة في دولة الكويت

مرتفعة بالنسبة لطبيعة السلع المباعة بها . ومع ذلك فإن الجمعيات لا تحقق أرباحاً صافية إلا نتيجة لتأجير الفروع الخارجية عن مبنى السوق المركزي .

ويلاحظ أن نسبة صافي الربح إلى المبيعات في الجمعيات التعاونية الاستهلاكية (١٠,٧ / خلال عام ١٩٧٠) تقل كثيراً عن النسبة التي تحققها مثلاً متاجر السوبر ماركت عادة في دولة أجنبية والتي تبلغ حوالي ٢٩,٨ / . وإن معدل دوران البضاعة في الجمعيات (٣,٥ مرات خلال عام ١٩٧٠) يقل عن نفس المعدل في نفس متاجر " السوبر ماركت " والتي تبلغ ما بين ٧,٨ مرات و ١٤,٩ مرة .
٢ - لا يتم القيام بتحليل المبيعات أو دراسة معدلات دوران البضاعة حسب المنتجات والأشكال المختلفة منها . ولا تتم دراسة الانتاجية حسب المساحات المخصصة لكل من المنتجات . ولا يتم تحديد الحدود الدنيا والعليا وحدود إعادة الطلب بالنسبة للمنتجات في المخازن . ويتم تحديد هذه الحدود في بعض الجمعيات بطرق غير علمية ولا تتميز بالدقة . وقد أدى ذلك إلى نفاذ بعض المنتجات التي عليها طلب دون أن يكون هناك وحدات إضافية منها .

٣ - لا توجد عناية بالمخازن والتي تقع نسبة كبيرة منها بعيداً عن موقع الجمعية وقد أدى ذلك أيضاً إلى تحمل نفقات نقل عالية .

٤ - لا توجد نظم موضوعية لاختيار العاملين وتحديد مكافآتهم وقياس أدائهم والإشراف عليهم . وقد أدى ذلك إلى ارتفاع معدل دوران العمالة . ولا يتم تقييم الوظائف والأعمال في الجمعيات .

٥ - تعتمد الجمعيات على نصوص المواد الواردة في قانون لتعاون والنظام الأساسي للجمعية في الأعمال الخاصة بالجمعية وإدارتها بالرغم من أن هذه النصوص عامة وبعضها مرن بحيث يجب وضعها وترتيبها في شكل نظم وخطط وإبرام تأخذ في الحسبان ظروف الجمعية وأمكانياتها .

٦ - لا تتبع الأساليب العلمية الحديثة في التخطيط المالي والتخطيط النقدي والرقابة المالية ومنها الميزانيات التقديرية والتحليل المالي وتحليل التعادل .. الخ ويرجع ذلك أساساً إلى عدم النظر إلى الإدارة المالية بمفاهيمها الحديثة وعدم الاهتمام بدراسة أوجه استخدامات الأموال ومصادرها حالياً ومستقبلاً والتوفيق بين الربحية والسيولة . وبالإضافة إلى ذلك فإن المسؤولية المالية في الجمعية موزعة بين أكثر من شخص مما يؤدي إلى صعوبة أدائها بطريق سليمة وفعالة .

٧ - لا تهتم الإدارة في عدد كبير من الجمعيات بوضع بيانات باللغة العربية عن المنتجات التي تباع في الأسواق المركزية خاصة وأن معظم هذه المنتجات أجنبية وجميع البيانات عليها باللغات الأجنبية وشمول بعض هذه المنتجات على مستويات مخالفة للدين الإسلامي والتي قد يحجم عن شرائها الكثيرون لو عرفوا ذلك .

ونتيجة لقصور البيانات فإن عدداً كبيراً من المشترين يقومون بمحاولة فتح العبوات لمعرفة محتوياتها والتطلع إليها وفحصها . وبالإضافة إلى ذلك فإن العاملين المسؤولين عن الأقسام لا تتوفر لديهم البيانات الكافية عن أماكن وجود السلع ومحتوياتها مما يجعلهم مصدراً غير صحيح للبيانات التي يطلبها المشتري .

٨ - تعتمد متاجر " السوبر ماركت " في الخارج على خدمة النفس وتحمل نفقات رأسمالية كبيرة في سبيل توفير نفقات العمل ، ويلاحظ أن الأسواق المركزية في الكويت والتابعة للجمعيات التعاونية تتبع خدمة النفس وفي نفس الوقت توظف عدداً كبيراً من العمال والمستخدمين وتندفع أجوراً ومزببات تصل إلى حوالي ٥٠٪ من إجمالي المصروفات .. ومن ثم فإنها تتحمل نفقات الاعتماد على خدمة النفس والاعتماد أيضاً على البائعين مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات انفاذها والتأثير في أدائها المالي .

- ١٠ - يقوم العمال بوضع السلع على الرفوف وتنظيف معرات " السوق المركزي " في اوقات البيع مما يؤدي الى ازحام المعرات بالصناديق التي توجد بها السلع أو معدات التنظيف . وهذا غير سليم من الناحية المظهرية .
- ١١ - لا تقوم الجمعيات التعاونية بأى نشاط ترويجي باستثناء احدى الجمعيات التي توزع ملابح ترويجه لعملائها بالرغم من اعتراف اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية على ذلك مما أدى الى فصلها من الاتحاد .
- ١٢ - تقوم بعض الأسواق المركزية ببيع بعض السلع الانتقائية (سلع التسوق) كالأحذية والملابس بالرغم من عدم ملاءمتها لهذا النوع من المتاجر بتنظيمها الحالي .
- وتوضح الأمثلة السابقة ان هناك عدم كفاءة في إدارة الجمعيات مما يؤثر بالتالي على النتائج التي تحققها .

ثالثا : الإمكانيات المالية :

لا يمكن أن تحقق الجمعيات التعاونية أهدافها من حيث خدمة المستهلك الأخير والمنطقة التي تقع فيها إلا إذا توفرت لديها الأموال التي تمكنها من الاعتماد على الأساليب العلمية الحديثة والكفاءات الإدارية والبشرية القادرة على إدارة الجمعيات والأسواق المركزية التابعة لها .

وبالرغم من أن معظم الجمعيات أجابت بأن إمكانياتها المالية كافية إلا أنه يمكن تفسير ذلك بأنها كافية في ضوء ما تقوم به الجمعيات حاليا وليس الدور الذي يجب أن تقوم به ، فإمكانياتها الحالية لا تمكنها الاستيراد المباشر والاعتماد الى حد كبير على الموزعين المحليين كما لا تمكنها من الاستفادة من مزايا الشراء والبيع بكميات كبيرة . ويرجع ذلك أيضا الى كبر عدد الجمعيات وتركزها في عدد قليل من المناطق كما سبق أن أوضحنا .

ومن الأسباب التي يجب أخذها في الحسبان لنقص الإمكانيات المالية للجمعيات الاعتماد على المساهم الكويتي فقط علما بأن السكان غير الكويتيين يمثلون حوالي ٥٣٪ من إجمالي عدد السكان طبقا لإحصائيات السكان في عام ١٩٧٠ . وبالرغم من أن عددا كبيرا من غير المساهمين يتعاملون مع الجمعيات مما يؤدي الى حصول المساهم الحالي على عائد معاملات لم يحم به وإنما قام بها عميل غير مساهم ، ويخالف ذلك القواعد الواردة في قانون التعاون والنظام الأساسي للجمعيات من حيث أن الاستثناء أن تتعامل الجمعية مع الغير . ويلاحظ أن هذا الاستثناء أصبح قاعدة عامة . وبالإضافة الى ذلك فإن من مبادئ التعاون عدم التمييز وفتح باب العضوية للجميع تطبيقا لمبدأ باب العضوية المفتوح . إن تطبيق هذه القاعدة سيساهم في توفير بعض الأموال اللازمة لإدارة الجمعيات بطريقة سليمة . وعليه يتحتم القيام بأعادة النظر في شروط تكوين الجمعية وعضوية مجلس الإدارة وبيع أسهم الأعضاء حتى يمكن تطبيق الأسس والمبادئ التعاونية السليمة بما يحقق الاستقرار للجمعيات . ويمكن أيضا التفكير في الاعتماد على القروض قصيرة الأجل والقروض طويلة الأجل في تمويل احتياجات الجمعيات في مشروعات تتم دراستها دراسة موضوعية وواقعية .

ويجب الاهتمام بتوطيد العلاقة مع المساهمين حتى لا تكون علاقتهم بالجمعية هول للحصول على الفوائد وعائد المعاملات وإنما يجب أن يشعروا بانتماثلهم للجمعية والعمل على رقيها وتحقيق مصالحها ، والاهتمام بحضور الجمعيات العمومية .

خاتمة

بعد استعراض نتائج البحث ، فإنه يهمننا ان نوضح ان الجمعيات التعاونية الاستهلاكية - كمنشأة من المنشآت التسويقية والتي تعمل في تجارة عدد كبير من السلع الاستهلاكية بصفة رئيسية - يمكن ان تلعب دورا هاما في دولة الكويت من حيث توفير السلع بأقل الاسعار والعمل على النهوض بالمناطق التي توجد بها . ولا يمكن ان يتم ذلك الا اذا تمت ادارتها على اساس اقتصادية سليمة وانتهت في تشغيلها الاساليب الادارية العلمية الحديثة .

يجب تحديد اهداف الجمعيات التعاونية بوضوح وقرار ما اذا كانت الجمعية التعاونية مؤسسة اجتماعية ام مؤسسة اقتصادية ؟ وعلان هذه الاهداف بوضوح للمساهمين والمستهلكين والمسؤولين عن ادارة الجمعيات .. الخ ، ويجب تحديد العلاقة بين الجمعيات وكل من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل واتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية وذلك بنقطة ووضوح بحيث لا يتدخل اى طرف في اعمال الاطراف الاخرى ويحيط يكون هناك تعاون بين جميع الاطراف .

ويرى الباحثون انه حتى في حالة اعتبار الجمعية مؤسسة اجتماعية فلا يوجد ما يحول دون تطبيق الاساليب الحديثة في الادارة حتى يمكن تخفيض تكاليف التشغيل وتحقيق الاهداف المطلوبة من الجمعية بأقل تكلفة ممكنة والحد من الاسراف .

ويرى الباحثون عرض الأفكار التالية لمواجهة مشاكل الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في الكويت بحيث تصلح اطارا يحدد مناقشته :

١ - إعادة النظر في قانون التعاون وتعديله بحيث يستند اساسا على مبادئ التعاون المتعارف عليها وعلى الاخص فيما يتعلق بالعضوية واجراء التعديلات التي يتطلبها ذلك في المواد الاخرى للقانون . وكذلك ما اذا كان يصلح الاكتفاء بموافقة ١٥ فردا على تكوين جمعية لتأسيسها دون القيام بالدراسات اللازمة لتحديد مدى الحاجة اليها .

٢ - اجراء دراسات اقتصادية قبل انشاء الجمعيات التعاونية الجديدة واعادة النظر في الجمعيات الحالية بحيث يتم نمج عند من الجمعيات معا حتى يتم تكوين الجمعيات على اساس اقتصادية سليمة تسمح لها بتشغيل الاسواق المركزية على اساس سليمة . ويمكن ان تكون للجمعيات المنتجة فروع في بعض المناطق حسب ما تسفر عنه الدراسات الاقتصادية اللازمة لانشاء الفروع .

وهو الباحثين هنا ان يركزوا على ضرورة الاهتمام بدراسة المشاكل المالية والتنظيمية والتسويقية التي قد تنتج عن الانماج وكيفية مواجهتها وذلك قبل قراره .

٣ - تكوين وحدة تنظيمية في اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية مهمتها القيام بالدراسات الاقتصادية والبحوث لمعاونة الادارة في كل جمعية على دراسة المشاكل التي تواجهها ووضع التوصيات اللازمة لمعالجتها . ويتطلب ذلك تدعيم هذه الوحدة المقترحة بالكفاءات البشرية والمالية .

٤ - الاستعانة بالعلميين والباحثين في دراسة مشاكل الجمعيات ووضع التوصيات المناسبة لمعالجتها ، والقيام بالدراسات الاقتصادية اللازمة قبل انشاء اية جمعية جديدة ، وتصنيف وتحليل وتقييم الوظائف والاعمال ، ووضع نظم العمل في الجمعيات بحيث تكون الادارة فيها على اساس النظم .

٥ - الاهتمام بتدريب العاملين في الجمعيات التعاونية على الاساليب الحديثة في ادارة الجمعيات ومزاولة الاعمال بها . ويجب ان يكون التدريب متخصصا وطويل الاجل ومثمرا .

٦ - تدريب اعضاء مجالس الادارات في دورات قصيرة لتعريفهم بالمبادئ والاسس العلمية للادارة وكيفية تطبيقها في الجمعيات التعاونية .

٧ - تكتل الجمعيات معا للشراء من الخارج مباشرة بعد القيام بالدراسات الكمية والنوعية والتكاليفية اللازمة وذلك تحقيقا لمزايا الشراء بكميات كبيرة ، او اسناد هذه المهمة بكاملها او في اجزاء منها لاتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية .

٨ - العمل على توطيد العلاقات مع المساهمين والمستهلكين والموردين . الخ ببرامج علاقات عامة مدروسة .

٩ - دراسة مدى حاجة الكويت لجمعيات تعاونية صناعية وجمعيات تعاونية متخصصة بحيث لا تقتصر الحركة التعاونية على الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في الكويت . وتشجيع تكوين الجمعيات التعاونية الاستهلاكية للتعامل في الانواع المختلفة من السلع حتى لا تقتصر فقط على السلع الغذائية وانما يمتد نشاطها الى سلع وخدمات أخرى .

ويهم الباحثين هنا القول بأنه يجب القيام بدراسة الاطراف المختلفة المعنية بالتعاون في الكويت كالمساهمين والمستهلكين وخالانهم حتى يتم تقييم الحركة التعاونية في الكويت بصورة شاملة ودقيقة للتعرف على ايجابياتها وسلبياتها .

حوار التخلّف السياسي والاقتصادي في دول العالم الثالث

د. عمار بوحوش *

تمهيد

انه لمن الصعب على اي مفكر ان يضع مقياسا لتحديد نوعية الدول التي يصح لنا ان نعتبرها متقدمة والدول التي يمكن ان نقول عنها بانها متخلفة . ومصدر هذه الصعوبة هو ان التخلّف السياسي مرتبط بالتخلّف الاقتصادي ولا يمكن فصلهما في اية دراسة تحليلية عن بعضهما البعض . فاذا كانت هناك بعض الدول المنتجة للبتترول غنية ومعدل دخل افرادها يفوق معدل دخل بعض الدول الصناعية فهذا لا يعني ان الدول الثرية قد انتقلت من صف الدول المتأخرة الى صف الدول المتقدمة ، لان التقدم الحقيقي لا يقاس بما تجلبه الثروة البترولية من عملات صعبة وانما يقاس بمدى مقدرة كل دولة على انتاج الآلات الصناعية وقلة اعتمادها على المواد المستوردة من الدول الاجنبية . وحيثنا في ذلك هي ان الاعتماد على الخارج للحصول على المواد والآلات الصناعية التي تعتبر اساسية لقطاعات الانتاج ، يعني الارتباط السياسي وخضوع الاختيارات الوطنية في دول العالم الثالث للنفوذ الاجنبي . وتبعاً لذلك تكون النتيجة الحتمية طغيان المصالح الاجنبية على المصالح الوطنية وقهرها في عقر دارها .

واذا كان الثراء ليس هو مقياس التقدم لان الاعتبارات السياسية تجعل الدول المتقدمة صناعياً هي التي تتحكم في وسائل الانتاج ، لذلك لا يعني ان الابتعاد عن الدول المتقدمة ، التي يمكن وصفها بانها مطلقة للاستثمار بخيرات الدول النامية ، هو الطريق السليم الذي يقود الى طريق الخلاص من مشاكل التخلّف السياسي والاقتصادي . فعلى العكس من ذلك ، ان الاحتكاك بالدول الصناعية يساعد الدول النامية على الاستفادة من خبرة الدول المتقدمة في ميدان التقنية والتعرف على الاكتشافات العلمية التي تمكن جميع الامم من محاربة التخلّف في كل ميدان . وفي حقيقة الامر ، فان الاتصالات بين الدول والافراد تعتبر ضرورية لان كل طرف في حاجة الى الطرف الاخر سواء لاستكمال ما ينقصه من مواد اولية او للاستعانة به للتغلب على المشاكل الاقتصادية والسياسية التي تزداد تعقيداً بمرور الزمن . وهذه هي سنة الله في الحياة ، فالانسان بطبعه يعمل الى التكيف مع رفاقته في هذا العالم ، فيحاول ان يغيد غيره بما يملك ويقنع الآخرين بتزويده بما هو في حاجة اليه . ولكن المشكل الذي يقف حجر عثرة في طريق تحسين العلاقات بين الدول والافراد

* د. عمار بوحوش، الاستاذ في كلية الحقوق - جامعة الجزائر.

هو تلهف القوي على هضم حق الضعيف وتبسيط الضغط على من هو في مركز الضعف لكي يلبى بالشروط المجحفة التي تفرضها عليه من هو في مركز القوى . وكنتيجة طبيعية لصرار القوي على تغيير قوانين التعامل بين الافراد والدول ، تزدول الثقة بين الدول والافراد ويحل محلها الجفاء ويقضى على روح التعاون وانعاش للصدقة الطيبة بين الامم .

الانسجام بين الجماعات هو المحرك الاساسي لاية نهضة

واعترافنا على اعتبار مستوى الدخل القومي او عدد العمال الذين يتحصلون على دخلهم الشهري من القطاع الصناعي او الفلاحي كمقياس للتقدم في المجتمعات النامية يقوم اساسا على اختلاف وضعية دول العالم الثالث التي تمر بمرحلة مغايرة لوضعية العالم الغربي . فالدول المصنعة قد وجهت عنايتها الى البناء الداخلي منذ زمن بعيد فتمكنت من اقامة هياكل اقتصادية متنافسة وتداركت الاخطاء التي وقعت فيها مشاريع التنمية من حين لآخر . كما ان الدول الصناعية تبحث اليوم عن التقنيات الاضافية التي تمكنها من تدعيم اجهزتها السياسية والاقتصادية واستقلال ثرواتها وتجنيد الطاقات البشرية لتحقيق نهضة اقتصادية واجتماعية شاملة . وقد تمت هذه العمليات المنسقة تدريجيا وبدون تدخل خارجي .

في حين ان الدول النامية لا تبحث عن التقنيات الاضافية ولكنها تريد بناء الهياكل السياسية والاقتصادية المتناسكة التي تكون قادرة على تحمل اعباء البناء الثقيلة والوقوف في وجه الزوابع القوية التي تهب عليها سواء من الشرق او من الغرب . واذا كان البنيان قويا ، فان حظوظ النجاح في معركة التنشيد وتحقيق نهضة اجتماعية واقتصادية وسياسية تكون كبيرة . وبالإضافة الى التركيز على اقامة الدعامات الاساسية للنهضة ، فان دول العالم الثالث في حاجة للتفرغ الى مراقبة الجماعات المحلية التي تساهم في العمل اليومي لرفع مستوى الانتاج والتوفيق بين الجهات والمؤسسات المتنافسة على النفوذ والثروة وطرق العمل . ولكن التدخلات الاجنبية كثيرا ما تلهي قادة الدول النامية عن البناء الداخلي وتمنعهم من التركيز على المسائل الحيوية التي تهم شعوبهم .

واذا نحن القينا نظرة سريعة على تجربة أوروبا وحللنا المراحل التي مرت بها لتحقيق نهضتها السياسية والاقتصادية ، فاننا نجد التغيرات التي طرأت على الوضعية السياسية والاجتماعية والاقتصادية هي التي ادت الى ابراز نوع جديد من الادوار التي يقوم بها الافراد وظلت نوعا جديدا من العلاقات بين الفئات العاملة في مختلف القطاعات . والعامل الاساسي الاول الذي ظهرت ملامحه في الاتفاق الاوروبي نتيجة للتطورات الاقتصادية هو انتقال السلطة السياسية بالتدرج من يد الحكام الى الهياكل السياسية التي اصبحت قادرة على تحمل الاعباء الثقيلة وحل المشاكل التي تواجه السكان قبل استئصالها . اما العامل الثاني فهو قبول الافراد والجماعات بالعمل في نطاق القوانين التي تسطرها القيادة السياسية وعدم التمرد على هذه الأخيرة ما دامت القرارات تمثل الارادة الشعبية وليس ارادة الملك او العائلات الاوروبية التي كانت مستاثرة بالحكم . والعامل الثالث هو ان دور الحكومات الاوروبية قد تغير تبعاً لتغير العلاقات التي تربط بين الافراد والمنظمات ، فاصبحت لا تكتفي بسن القوانين وحماية الملكية الخاصة بل تقوم بدور الحكم المنصف بين الفئات المتنافسة على الثروة والنفوذ وجمالية مكتسباتها التي حققتها¹

1 — Irving Louis Horowitz, «Three Worlds of Development» in Reader in Political Sociology, New York : Funk and Wagnals, 1968, pp. 165-179.

عوامل التخلف السياسي والاقتصادي في دول العالم الثالث

ان العبرة التي يمكن استخلاصها من التجربة الاوروبية في نظرنا ، هي ان رغبة الهياآت لاحراز التقدم العلمي وتقوية الدول سواء عن طريق اختراع اسلحة جديدة او توحيد الدولات المتجانسة ، قد ضاعف ارادة الافراد لكي يتغلبوا على المشاكل التي تعترض سبيل تقدمهم بدلا من محاربة بعضهم البعض . وتبع لهذا التطور ، تحولت الحكومات الى اداة موجهة ومشجعة للعمل الجماعي من اجل تلليل الصعاب التي تعترض طريق التقدم وتحقيق الانسجام بين الجماعات المجتدة للعمل في كل قطاع . وبهذه الطريقة اصبحت سلطة الدولة مفروضة لا على الافراد فقط ولكن على الاشياء التي تعرقل الجهود المبذولة لبلوغ الاهداف المنشودة .

الفنيون هم الدعامه الاساسية للتقدم

وطبقا لهذه التطورات الجديدة ، فان مقدرة الدول على تحقيق النهضات الصناعية والخروج من التخلف السياسي والاقتصادي يعتمد الى حد كبير على مدى نجاحها في تجنيد الطاقات الانسانية واستغلال ثرواتها الوطنية لغاثة الجماهير الشعبية . واعتماد الدولة على الاطارات الفنية لرفع مستوى الانتاج واختراع الآلات الحديثة معناه اعطاء صلاحيات جديدة وحق اتخاذ القرارات التي يتوقف عليها مصير الشعوب . وتبع لهذا التغير يمكن ان تنتقل السلطة السياسية من يد الطبقة الارستقراطية وكبار ملاك الارض الى يد الفنيين المهرة الذين يحتاجهم المجتمع للاستفادة من خبراتهم في مختلف القطاعات من اجل احراز المزيد من التقدم السياسي والاقتصادي .

والمشكل الاساسي الذي عرقل التقدم وحال دون تحقيق نهضة اقتصادية في العالم العربي هو قلة الانسجام بين القيادات الوطنية ولغاث الخبراء الذين يرغبون في توجيه سياسة الدولة طبقا لقوانين الخبرات الفنية التي اتبعتها معظم المنظمات الغربية . ولعل من واجبا ان تلفت الانتباه الى ان هذه الظاهرة برزت في بعض الدول في اطار اخر يمثل العلاقة بين القيادات السياسية والافليات المحلية . اذ ان غياب الانسجام بين الطرفين ادى الى عدم وجود تفاهم وثقة متبادلة بين القيادة والجماعات الفنية التي ترغب في فرض اختياراتها السياسية بطريقة خفية او علنية .

والمشكل الثاني الذي لا يمكن التغاضي عنه هو ان الخبراء قد وجهوا عنايتهم الكاملة الى وضع الخطط الدقيقة التي يرونها اساسية للتغلب على المشاكل السياسية والاقتصادية ولكنهم اعملوا الجوانب العملية التي هي التنسيق في العمل واتباع نظام محكم وكفيل بتحقيق الاهداف المسطرة في برامج التنمية الاقتصادية وخلق الوعي السياسي لدى المواطنين . فقد لاحظنا ، مثلا ان اغلب الخبراء والمخططين يعكفون على تقديم النظريات التي تبدو سليمة وكفيلة باخراج الشعوب من مرحلة التخلف الاقتصادي والسياسي والارتفاع بهم الى مستوى الدول المتقدمة وذلك باتباع الطرق الاتية :

١ - عدم التنبيه واستعمال الموارد الاولية بدون اسراف

٢ - التخطيط في التنمية

٣ - رفع مستوى الانتاج

٤ - رفع مستوى الدخل

٥ - تحسين الهياكل السياسية والاقتصادية

٦ - خلق الوئام الوطني

٧ - الحرص على الاستقلال السياسي والاقتصادي

٨ - المحافظة على الديمقراطية السياسية^٢

ولكن الواقع هو ان وضع الخطة شيء وتحقيقها شيء آخر . فالخطط تعبر عن التوقعات وآمال المستقبل ولا تنقلب الى حقائق ملموسة الا بتوفر الجو الملائم والترتيبات الدقيقة التي يتحتم تطبيقها بكيفية محكمة .

والمشكل الثالث هو ان الطاقات الانسانية بالعالم العربي تكاد تكون مركزة في القطاع الفلاحي الذي يذهب انتاجه الى الاستهلاك من طرف السكان المتزايد عددهم بشكل مطرد . وفي الحقيقة ان هذا القطاع لا يكتفي بامتصاص الجزء الكبير من الطاقات البشرية ولكنه يستأثر بنسبة عالية من الاستثمارات المالية وذلك نظرا الى ان سكان الارياف الذين يشكلون نسبة عالية من السكان يعتمدون على الزراعة لكسب عيشهم . فعدم الاستثمار في القطاع الفلاحي يعني تجميد نسبة كبيرة من الطاقات الجماهيرية التي تعوت على كسب عيشها من خيرات الارض . والشيء المؤسف بالنسبة للاستثمارات الانسانية والمادية في القطاع الفلاحي انها غير مجدية ولا تساهم كثيرا في التوسع الصناعي ، وذلك لان الزيادة المطردة في السكان تلتهم اي فائض في الانتاج الفلاحي مما يجعل اثار التقدم في هذا القطاع ضعيفة او معدومة .

الاسباب الرئيسية للتأخر السيماسي والاقتصادي في الدول النامية

اذا كانت كلمة «التقدم» كلمة حببية الى نفوس العديد من الافراد ، فهي كلمة مخيفة بالنسبة للافراد الذين يحتلون مناصب اجتماعية مرموقة ويتمتعون بميزات سياسية او اقتصادية . ولهذا فان الصراع الرئيسي الذي يشغل بال المجتمعات ويمنعها من توجيه طاقاتها الى العمل البذاه هو ذلك النطاحن الذي يدور بين المستفيدين من اي تغير وغير المستفيدين . وبطبيعة الحال ، فان اي تغير يحصل سيفيد مجموعة على حساب مجموعة اخرى ، لان الامكانيات محدودة ومن الصعب تلبية جميع الرغبات في ان واحد .

ولكي نفهم حقيقة الوضع في الدول النامية والدول المتقدمة ينبغي ان نشير الى ان الجماعات المهنية قد تضاعلت اعدادها نتيجة للتوسع التجاري والصناعي ، مما ادى الى زيادة مشاكل الانظمة السياسية التي تسعى لتحقيق الانسجام بين الجماعات التي لها جذورها العميقة في العمل وتلك التي اصبحت تعمل بكل جهد للمحافظة على اوضاعها ومكتسباتها . والارتباك الذي تحدثه المواجهة بين التجمعات الجديدة والتجمعات القديمة ناتج عن تصلب كل منظمة وعدم تنازلها عن مطالبها الاساسية .

والسبب الاول الذي يعرقل مسير الدول النامية نحو تحقيق نهضة سياسية واقتصادية هو عدم شعور تجمعات الضفط المتنافسة على الثروة والنفوذ بالثقة في الآخرين INSECURITY . لانه يبدو لكل نخبة ان نجاح النخبة المنافسة لها يعني القضاء عليها في آخر الامر . وهذا الخوف يخلق الانشقاق في داخل

2 — Gunnar Myrdal, *Asian Democracy : An Inquiry into the Poverty of Nations*. New York : Pantheon Books, Twentieth Century, 1968, p. 2284

عوامل التخلف الميسلي والاقتصادي في دول العالم الثالث

الحكومات لان القيادات تشتمل ، في العادة ، على عناصر مختلفة تمثل اغلب الاتجاهات السياسية الموجودة بكل بلد . وبالإضافة الى هذا المشكل ، هناك ايضاً مشكل آخر يتمثل في كون جماعات الضغط في الدول النامية غيرة على قيمها وينقصها التالف والعمل المنسق بينها COHESIVENESS وهذه الحزازات تخلق تعقيدات للقيادة التي تحاول خلق الروام وتوجيه الجماعات الى العمل بدلا من التريص لبعضهم البعض .

وليس هناك اي شت بان قلة الانسجام بين مختلف المنظمات الوطنية في الدول النامية قد تؤثر الى حد كبير بالتدخلات الخارجية من الدول الكبرى التي تحاول ان تلهي القيادات عن تكريس الجهود لخدمة القضايا الحيوية وذلك بتحريض الفئات الضعيفة على القوى التقدمية واثارة البلبلة في عقول الجماهير الشعبية . وهذه الحقيقة تعطينا فكرة صادقة عن الفرق الجوهرية بين الدول الصناعية التي استطاعت ان تحسم الخلافات الداخلية بين مختلف الجماعات المتنافسة بدون تدخل خارجي ، والدول النامية التي تعاني من الانشقاقات الداخلية والتدخلات الخارجية في ان واحد . واعتمادا على هذه الحقيقة ، فان الدول التي وقعت بها ثورات شعبية وانصهرت جميع منظماتها في هيئة جماهيرية ، في امكانها الانطلاق بسرعة اكثر من المجتمعات التي وقع فيها التغير بالقيادة فقط وبقيت الصراعات مستترة بين الفئات الاجتماعية^٢

المشكل الثاني هو ان الهياكل السياسية INFRASTRUCTURE قد غرقت في المشاكل المعقدة التي جاءت نتيجة للتقدم الذي احرزه كل بلد واصبحت تنن من هذا العبء الثقيل الى درجة ان القضايا الحيوية التي يتوقف عليها مصير الجماهير الشعبية قد تعذر البت فيها بطرق واقعية . وبالإضافة الى ذلك ، هناك الاجهزة الادارية التي اصحت تمتص الجزء الكبير من اوقات السكان بحيث ان الوقت الذي يصرفه الناس في الانتقال من ادارة الى اخرى تجاوز الوقت الذي كان من المفروض ان يخصص للعمل والانتاج . والشيء الذي عرقل التنمية الاقتصادية وعرقل الاجهزة السياسية عن اداء مهماتها في دول العالم الثالث هو الفرق الشاسع بين رغبة الافراد في الاستفادة من عامل السرعة في تسابقهم مع الزمن وتصميم المسؤولين الاداريين على اخذ الوقت الكافي للتعرف على الجوانب الفنية لكل قضية تعرض عليهم .

وقصصنا من طغيان المشاكل الثانوية على المشاكل الرئيسية هو ان اغلب دول العالم الثالث لم تهضم جيدا فن تبسيط وتسهيل الاجراءات التي تمكن المسؤولين من مراقبة الامور بدقة وتلبية مطالب الافراد بصورة مستعجلة . وفي الحقيقة ، ان تسهيل الاجراءات الادارية يعتبر عاملا سياسيا مهما لان نجاح الموظف في تلبية طلبات السكان معناه زيادة الثقة الشعبية في النظام السياسي وتجاوب الافراد مع القيادة السياسية . واذنا نحن ادركنا ان الثقة المتبادلة هي الركيزة الاساسية لاية خطة سياسية واقتصادية ، فانه من السهل علينا ان نفهم جيدا حقيقة هامة في حياة الشعوب وهي ان التعاون والثقة المتبادلة بين الحكام والحكوميين يعتبران شرطين اساسيين لاي نجاح سياسي واقتصادي .

والمشكل الثالث يتمثل في التحول الجذري الذي طرا على العلاقات التقليدية بين الطبقة العاملة المنتجة وكبار الموظفين الاداريين الذين يشرفون على تسيير مختلف القطاعات العمومية . فبالرغم من ازدياد نفوذ الطبقة المنتجة وتصميمها على المساهمة في اتخاذ القرارات التي تتعلق بالاختيارات السياسية والاقتصادية ،

فإن المسيرين الإداريين يتمسكون ، في غالب الأحيان ، بنفوذهم ويستأثرون باتخاذ القرارات بمفردهم ويدون أي ضغط عليهم . وقد اعتبرت الطبقة المنتجة هذا التصلب في موقف المسيرين بمثابة تحدي أو عدم اعتراف بأهمية الطبقة العاملة التي لا يمكن حصر مجهوداتها في تنفيذ القرارات البيروقراطية بل ينبغي أن تمتد إلى المشاركة الفعلية في رسم سياسة العمل واقتسام فوائد الإنتاج .

ويدون شك ، فإن المشكل لا يكمن في مسألة التنافس في النفوذ السياسي وخلق مصاصب في وجه الحكومات بقدر ما يكمن في انعدام الاطارات المنتظمة لأجراء الحوار والتعرف على نوايا الطرف الآخر . فالشيء المطلوب أساسا حصول نوع من التفهم لموقف كل جانب ووصول الأفكار الجديدة إلى عقول المسؤولين في قطاعي الإنتاج والتسيير . والسبب الذي جعلنا نعطي أهمية كبيرة للمجالس التي تنشأ بقصد تقوية روح التفاهم والتعاون بين الاطارات المنتجة والاطارات المسيرة هو أن التنافس من أجل النفوذ وكسب الانتصارات السياسية يعتبر ظاهرة ملازمة لكل مجتمع يخوض معركة التقدم في الميدان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . كما أن ميدان التنافس قد اتسع نطاقه ولم يعد السباق بين القطاع العام والقطاع الخاص أو القطاع الوطني والقطاع الاجنبي وإنما أصبح السباق الآن بين مختلف القطاعات العمومية التي تتحدى من الضرائب المفروضة على الأفراد وممتلكاتهم وتستمد قوتها من استقلالها للثروات الوطنية. ولهذا فإن الصراع بين اطارات الإنتاج والاطارات التسيير لا جدوى منه ما دامت الدولة هي التي اصبحت ، بصفة عامة ، تشرف على وسائل الإنتاج وحماية الأفراد من أي تلاعب بخيرات الشعب .

المشكل الرابع يكمن في أسلوب القيادة وطريقة تجنيد الجماهير الشعبية لخدمة البلاد والخروج بها من مرحلة التخلف السياسي والاقتصادي إلى مرحلة التقدم والرفق . وبطبيعة الحال ، أن شخصية رئيس كل دولة لها طابعها الخاص وبخاصة الطريقة التي يتبعها لتحديد الاختيارات السياسية وكيفية تحقيق الأهداف البعيدة والقصيرة المدى . والنقطة التي يتوقف عليها مصير الشعوب هي مقدرة القيادة على تخفيف حدة التوتر الذي يسود الفئات المتنازعة واقناعهم بضرورة التمشي مع القرارات السياسية التي تمت الموافقة عليها بدون تردد أو تخوف . ومعنى هذا ، أن القيادة تتحمل مسؤولية كبح جماح الهيئات المتصارعة على المصالح الخاصة أو الاشياء التي تعود عليها بالفائدة ، وخلق نوع من العدل والانصاف بين المنظمات الضعيفة والقوية وتوزيع الثروات والفوائد بطريقة عادلة . وفي حالة نجاح القيادة في اقناع جميع أو أغلب الهيئات الشعبية بسلامة قراراتها ، فإنها تتحول إلى قوة قادرة على تجنيد الطاقات البشرية والمادية لخدمة القضايا الأساسية التي تهم الشعب بأكمله .

إن الجماهير ، في نظرنا ، في حاجة ماسة إلى العنصر الذي يمثل الرغبة الشعبية وليس رغبة جماعات معينة وبخاصة أن الاغلبية الساحقة من السكان غير قادرة على تغيير مجرى الامور أو الحد من نفوذ جماعات الضغط . وحالة فرنسا في الخمسينيات تعتبر ، في الحقيقة أحسن مثال على ما ذكرناه آنفا . فبالرغم من كون فرنسا دولة متقدمة ، فإن الحكومات الفرنسية قد وجدت نفسها عاجزة ، في أغلب الأحيان ، عن انتهاز سياسة وطنية تضمن لها مواصلة التوسع الاقتصادي والتغلب على الازمات السياسية التي كانت تواجه فرنسا . وهكذا ، أصبح البرلمان الفرنسي عبارة عن منصة لتبادل التهم بين الأحزاب التقدمية والأحزاب اليمينية ، وكل فئة تسعى لادانة الفئة المعادية واتهامها بانتهاج فكرة مضادة لمصلحة فرنسا . وقد استطاعت فرنسا أن تتغلب ، تدريجيا ، على ازماتها السياسية في سنة ١٩٥٨ وذلك عندما تسلم الجنرال ديغول زمام الامور السياسية وغير الدستور لكي يتسنى له أن يكون المعبر الحقيقي عن رغبة الشعب الفرنسي ويتخذ القرارات بعد استشارته في الاستفتاءات التي تنظم عندما تدعو الحاجة إلى ذلك .

عوامل التخلف السياسي والاقتصادي في دول العالم الثالث

المشكل الخامس هو أن ثروات دول العالم الثالث لا تستغل في أماكن استخراجها وإنما تصدر بارخص الائتمان إلى الدول المتقدمة التي تحولها إلى منتجات صناعية وتزيد في نسبة ربح مستوى انتاجها . أن حصول الدول المتقدمة على المواد الأولية بارخص الائتمان ، ثم إعادة تصدير بضائعها إلى دول العالم الثالث باغلى الائتمان ، قد جاء بمثابة نعمة على اقتصاد الدول المصنعة . إذ أن مصانع الدول المتقدمة لا تكتفي بامتصاص الثروات المعدنية وإنما تستنزف أموال الدول المتأخرة وذلك عن طريق تصدير بضائعها إلى أسواق الدول النامية .

وبالإضافة إلى ذلك ، يوجد مشكل آخر له ارتباط وثيق بالمشكل السابق وهو سيطرة الشركات العالمية على المؤسسات المالية في العالم . فالأموال التي تملكها الشركات العالمية التي يوجد مقرها الرسمي في الولايات المتحدة تقدر بحوالي ١٢٥ مليار دولار أميركي ^٤ . والمشكل هنا هو أن هذه المؤسسات المالية العملاقة أصبحت قادرة على التلاعب بالثروات والتأثير على اقتصاد الدول النامية وذلك عن طريق تحويل الاستثمارات من دولة إلى أخرى أو من قطاع إلى آخر . وحسب بعض الإحصائيات التي اطلعنا عليها مؤخرا ، فإن شركة «أرامكو» قد ارتفعت أرباح المساهمين فيها في مدة خمس سنوات (١٩٦٩-١٩٧٢) بنسبة لا تقل عن ٧٥٠٪ * .

وقصدنا من هذا المشكل الذي يعرقل تقدم الدول النامية هو أنه من الصعب إحراز أي تقدم اقتصادي ما دام العالم يتخبط في أزمة نقدية حيث يوجد نوع من الدولار يصرف في أمريكا ويدعم الاقتصاد الداخلي لهذا البلد . ودولار آخر يؤثر على اعصاب البشر ويتحكم في مصير دول العالم . وهكذا نرى اليوم الصراع يدور بين الأمريكيين والأوروبيين حول حماية مصالحهم الاقتصادية من أزمة التضخم المالي ، في حين أن دول العالم الثالث هي التي تتضرر اقتصادياتها من أي كتلة أخرى . فالأوروبيون يقولون اليوم : دع أمريكا وشأنها ولكنركز على حماية الأسواق الأوروبية . والأمريكيون يقولون من جهةهم : لنترك الدولار ضعيفا لأنه لا يضر اقتصاد أمريكا في الداخل ، إذ يساعدها على تصدير بضائعها إلى الخارج ^٥ . وكما قال الرئيس الفرنسي الراحل جوج بومبيدو ، فإنه لمن المؤسف أن يتخلف الدولار من الناحية الواقعية (وليس من الناحية النظرية) بنسبة ٢٣٪ في خلال ٢٤ شهرا . وبطبيعة الحال ، فإن تضخم الدولار في داخل الولايات المتحدة كان طبيعيا ولم يتضرر منه الاقتصاد الأمريكي . لكن اقتصاد أوروبا ودول العالم الثالث تضرر كثيرا من هذا التضخم المالي .

والمشكل السادس يكمن في افتقار الدول النامية إلى وجود طبقة كبيرة الحجم ، تشتمل على نسبة كبيرة من الأفراد القادرين على تنشيط الاستثمارات والتجارة والتعاون في إطار التنمية الاقتصادية واستغلال الثروات المعدنية والبشرية . والصعوبات التي تعترض قيام طبقة متوسطة نشطة تتمثل بصفة خاصة في امكانية التأثير على الاختبارات السياسية وخلق مضايقات للقيادات الوطنية التي تتحمل مسؤولية

4 — C.L. SULZBERGER , International Herald Tribune, July 14-15, 1973

5 — Morton Mintz, Washington Post, March 29, 1974

6 — C.L. Sulzberger, The International Herald Tribune, July 14-15, 1973

التوزيع العادل للثروات وحماية المصلحة العامة. الا ان الواقع هو ان اي تقدم تحققه اية قيادة لا يمكن الا ان يكون مصحوباً بظهور طبقة متوسطة ذات نفوذ وثروة لان فتح المجال للنشاط الاقتصادي والاجتماعي يعني اتاحة الفرص للأفراد النشطين الذين ينتهزون الفرص المواتية لتدعيم مكانتهم السياسية والاقتصادية .

وفي الحقيقة فان هذا الفراغ الاقتصادي والسياسي قد خلق صعوبات عديدة في وجه الدول النامية سواء في ميدان البناء الداخلي او مواجهة الدول الكبرى وشركاتها العملاقة . فعلى المستوى المحلي ، كان في امكان الدول النامية ان تجند اموالها للمشاريع الحيوية وتستثمر نسبة عالية في الصناعات الثقيلة ، لكن القطاع الخاص لم يلعب الدور المكمل للقطاع العام وبالتالي لم يساهم في تقوية البنية الاقتصادية وتشغيل اليد العاملة التي تبلى فائضة عن حاجيات القطاع العام . وعلى المستوى الخارجي ، نلاحظ ان الدول النامية لا تفكر الى رؤوس الاموال الوطنية فقط ولكنها تحتاج الى الخبرة الفنية والاموال التي تستثمر لمدة طويلة من الزمن . وبطبيعة الحال ، تحصل الشركات الاجنبية التي تتعامل معها الدول النامية على ارباح كبيرة لكي تقدم خدماتها لاية دولة . وبذلك تشتري الشركات الاجنبية نقل الثروات الوطنية الى خارج البلدان النامية في مقابل مساهمتها في معارك البناء والتشييد (انظر الجدول الموضح لارباح شركات البترول في سنة ١٩٧٢) .

نسبة زيادة الفوائد عن سنة ١٩٧٢	ارباحها في عام ١٩٧٢	اسم الشركة
٪ ٥٩	٢٤٤٠	اكسون
٪ ٤٥	١٠٢٩٢	نيكساي
٪ ٤٧	٨٤٢	موبيل
٪ ٢٨	٣٣٣	شيل
٪ ٤٨	١٨٠	يونيون
٪ ٢٧	١٣٦	سيتير سيرفي

عوامل التخلف السياسي والاقتصادي في دول العالم الثالث

اسم الشركة	ارباحها لمدة ٩ اشهر في عام ١٩٧٣ نسبة زيادة الفوائد من سنة ١٩٧٢
شولف	٧٥٠
ستاندارد اوف كاليفورنيا	٥٦٠
ستاندارد اوف اندميتا	٢٨٩
أركسو	١٧٨
كونوكو	١٥٢
فيلبس	١٤٢
	٦٠ %
	٤٠ %
	٣٢ %
	٣٧ %
	٢٢ %
	٢٠ %

ومن المشاكل العديدة التي أثرت بصفة مباشرة على مشاريع النمو الاقتصادي بدول العالم الثالث نخص هنا بالذكر المواجهات العديدة والازمات السياسية التي برزت من حين لآخر بين الدول النامية والشركات الأجنبية حول كيفية استغلال الثروات أو نسبة المشاركة في الأرباح . ولا يليق بمقام دولة ذات سيادة أن تدخل في صراع مع مجموعة من الانتفاعيين الذين يحرصون على حماية مصالحهم الخاصة . فالمفروض في هذه الحالة ، أن تكون المواجهة بين المؤسسات الوطنية والمؤسسات الأجنبية التي لها اختصاصات متشابهة . وبذلك يتسنى للدول النامية أن تقضي على فكرة تعكير الجوبين الشعوب والدول من طرف مجموعة من الأفراد الذين يجعلون من انفسهم جسرا للتعولن بين بلدانهم ودول العالم .

المشكل السابع الذي يعرقل محاولات الدول النامية للخروج من التخلف السياسي والاقتصادي هو موضوع الامكانيات المادية والوسائل التي تستعمل للتوسع الصناعي وتقوية قاعدة العمل للتقدم الاقتصادي . وليس هناك أي شك ، بأن معركة البناء تتطلب الات مرتفعة الثمن ، وطرقا حديثة للمواصلات ومراكز تعليمية لتخريج الاطارات الفنية التي تكون المحرك الاساسي لعربة التقدم والانتقال من مرحلة التخلف الى مرحلة التقدم . وهذا معناه ، ان احراز أي تقدم اقتصادي وتطوير الموارد الوطنية في الدول النامية يتطلب مدة طويلة من الوقت لبناء الطرق وجلب الآلات وخلق الاطارات الفنية . كما يعني أيضا ، وجود ثروات معدنية أو بترولية في الدول النامية وبذلك لكي تستعين بها هذه الدول في الحصول على عملات صعبة وبنعم ثمن الآلات المستوردة أو على الأقل تبادلها مع دول أخرى لاقتناء المعدات الاساسية لقيام نهضة حقيقية بالبلاد .

وقد لاحظنا ان الدول المصنعة حاولت ان تقدم مساعدات فنية ومادية للتغلب على مشاكل التخلف الاجتماعي والاقتصادي . ولكن هذه المساعدة لم تكن مجدية لان الدول المتقدمة كانت تحرص على بقاء اسواق الدول المتخلفة مكانا لترويج بضائعها ولا ترغب في تقوية مختلف الصناعات المنافسة لبضائعها . وحسب بعض الدراسات التي نشرت مؤخرا ، فان معدل المساعدات التي تقدمها الدول المصنعة الى الدول النامية تقدر ب ٩ مليارات من الدولارات كل سنة ، ولكن ٥ مليارات من هذه المساعدات تعود الى الدول المصنعة وذلك لدفع ثمن الديون وقوائد القروض ٧ .

ولكي نفهم جيدا ابعاد مشكل افتقار الدول النامية الى رؤوس الاموال لتمويل مشاريع البناء الاقتصادي ، ينبغي ان نشير الى ان اغلب الدول المتخلفة تعاني سواء من نقص الاموال الضرورية للاستثمار او من الارتباطات مع الشركات الاجنبية التي تستغل الثروات الثمينة الموجودة باراضها . والاحصائيات المتوفرة لدينا تشير الى ان الدول المتخلفة غير المنتجة للبترول قد دفعت كعملة صعبة للحصول على ما تحتاجه من الدول المصنعة في عام ١٩٧٣ ما قيمته ٥,٢ مليارات من الدولارات . ومن المنظر ان ترتفع كمية العملات الصعبة التي تستدفعها الدول النامية الى الدول المتقدمة في عام ١٩٧٤ الى حوالي ١٤,٩ مليارات من الدولارات ٨ . والمشكل المطروح الان . من اين ستأتي الدول المتخلفة بهذه الاموال لدفع ضريبة تقدمها ؟

ولا يغوتنا ان ثلث الانتباه الى حقيقة اخرى وهي ان العامل الزمني لا يخدم مصلحة الدول النامية . فاسعار المواد الاولية لم ترتفع بسرعة موازية لارتفاع اسعار الالات التي تصدرها الدول المصنعة . فالحقائق المتوفرة عن هذا الموضوع تشير الى ان اسعار المواد الاولية التي تصدرها الدول المتخلفة للحصول على المعدات الصناعية قد ارتفعت بنسبة ٤٥٪ في الفترة الممتدة من سنة ١٩٦٠ الى سنة ١٩٧٣ ، في حين ان اسعار المنتجات الصناعية قد ارتفعت في نفس الفترة بنسبة ١٨٠٪ . ومعنى هذا ان الدول النامية تصدر ما يعادل اربع مرات من مواردها الاولية لاستيراد نفس الكمية من المنتجات الصناعية التي كانت تحصل عليها في عهد الاستعمار ٩ .

لا بد من احلال التعاون محل الاستغلال

ان الحديث عن العمل للخروج من التخلف السياسي والاقتصادي لا يمكن فصله عن التطورات الحديثة في العلاقات الدولية . فعند حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، استعمل العرب سلاح البترول بقة ومهارة وغیروا مجرى الامور بفضل وحدة الصف والحصول على ثمن لبترولهم يتناسب والثمن الحقيقي لهذه الثروة العربية . ومقدرة العرب على مواجهة التحدي الغربي والحصول على عائدات لا يستهان بها من البترول ، تعني خضوع الدول المصنعة لطالب العرب والتعامل على اساس التعاون بدلا من السيطرة والاستغلال .

7 — Jacques Vignes, «Les Non-Alignés à l'O.N.U. : Grand Confrontation», *Afrique-Asie*, No. 50 (18 Février, 1974), p. 19

8 — Ibid; pp. 20-21

9 — Ibid; pp. 20-21

عوامل التخلف السياسي والاقتصادي في دول العالم الثالث

كما اننا نعتقد ان هناك عوامل اخرى ستؤثر على سياسة التنمية بالدول المتخلفة وذلك مثل التنافس الذي بدأ يظهر بين الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد الاوروبي . بل انه في امكاننا ان نقول بان انتعاش اقتصاد اوروبا الغربية ومقدرتها على الوقوف بمفردها في وجه اي كتلة اقتصادية اوسياسي في العالم سيتيح الفرصة لدول العالم الثالث لكي تتعامل مع كتل اخرى غير الكتلة السوفياتية والكتلة الامريكية . وتشجع اقتصاد دول اوروبا الغربية يعني الاستغناء عن الاستثمارات الامريكية ، وبالتالي نزول اميركا عن عرشها والتعامل مع نول اخرى في اطار المساواة والدند للتد.

ويدين شك ، فان الدول المنتجة للبترول قد خلقت الجو الملائم للتعاون المثمر بين الدول المصنعة والدول المتخلفة حيث ان مواصلة التوسع الاقتصادي في الدول الغربية نفسها اصبح يتوقف على الطاقة التي تأتي من الدول السائرة في طريق النمو . والاحصائيات التي اطلعنا عليها مؤخرا تشير الى ان اقتصاد الدول المتقدمة يعاني من مشكل انتقال جزء من ثروات الدول المصنعة الى الدول المنتجة للبترول . فمثلا ، ستدفع الدول الغربية الى الدول المنتجة للبترول ما قيمته ١٠٨,٥ مليار دولار في ١٩٧٤ وذلك لكي تحصل على حاجيتها الاساسية من البترول . وستكون هذه المبالغ موزعة بين المجموعات الاتية :

١ - الولايات المتحدة الامريكية	٢٥ مليار دولار ^{١١}
٢ - اوروبا الغربية	٥٥,٥ مليار دولار
٣ - اليابان	١٨ مليار دولار
٤ - الدول النامية	١٠ مليار دولار

الا ان وجود الاموال لا يكفي وحده لتحقيق نهضة اقتصادية في اي بلد ، فلا بد من قيام تعاون نزيه بين الدول التي تتوفر لديها الخبرة العلمية والدول التي تزخر اراضيها بالمواد الاولية . ان العائق الكبير لخلق الانسجام بين الدول المستهلكة والمنتجة للنفط قد ازيل تدريجيا من طريق التعاون وذلك عندما رضخت الدول المصنعة للامر الواقع واعترلت بحق الدول المنتجة للمواد الاولية في رفع اسعار ثرواتها وانهاء الاستغلال الخفي من طرف الشركات العالمية . والشيء الذي ينبغي مراقبته في المستقبل هو مدى رغبة الدول المصنعة في التعاون مع الدول النامية وبيع الثمن الحقيقي للمواد الاولية مقابل الحصول على الطاقة والحفاظة على نسبة الزيادة والتوسع في الانتاج الصناعي .

10 — International Herald Tribune, November 8, 1972

11 — LE MONDE, 10-11 Fevrier, 1974

البحر القيمي للتقدم العلمي والتكنولوجي

الدكتور صفوح الأخرس

إن البحث في البحر القيمي للتقدم العلمي والتكنولوجي متعدد الجوانب ، متشعب فنواحي ، ومحاولة عزله عن محتواه البيئي والمادي تحرمه من عناصر الحياة ذاتها .
غير أنه لا بد من عرض وجهة نظر حول ضرورة التركيز على هذا البحر القيمي الذي يؤثر باتجاهات متعددة سلبا وإيجابا .

فهو إما أن يعمل على الحد من نمو العناصر الأساسية للتقدم العلمي والتكنولوجي أو يعمل على تفتح براعمها لتؤتي أكلها وتحقق غاياتها :

فنجاح طلبية من العلماء في تكوين ظروف موضوعية للتقدم العلمي والتكنولوجي ، يرتبط بمدى انتظامهم بمؤسسات علمية تعمل في جو اجتماعي علمي . إن هذا الافتراض يمدنا بعناصر أساسية في التحليل تتمثل في شرح بعض الشروط الاجتماعية التي تعمل على تكوين الأساس الصحيح للتقدم العلمي والتكنولوجي .

وأهم تلك الشروط هي :

- ١ - للقضاء على المعارف الضائعة في المجتمع ،
- ٢ - دمج الأفراد الى المشاركة في النشاطات الحيوية بالقضاء على ظاهرة اللامبالاة والسلبية .
- ٣ - زيادة فعاليات المؤسسات التعليمية والثقافية .

أولا - القضاء على المعارف الضائعة في المجتمع

إن انتشار المعارف الضائعة في المجتمع التي لا تستند الى أساس علمي يحدد كثيرا من فعالية العنصر البشري في تكوين البيئة الأساسية للتقدم العلمي والتكنولوجي . ويبلغ هذا الحد درجة الخطورة عندما يشكل مع بعض العناصر الأخرى نظاما اجتماعيا متكاملا يسيطر على الأفراد في سلوكهم المهني والاجتماعي ، ويصبح كلا لا يتجزأ من فهمهم الاجتماعية السائدة التي تلازم المجتمعات لفترة طويلة بالرغم من دخول عناصر جديدة في التقدم ، فقد يأخذ بعض الأفراد بمعطيات التقدم التكنولوجي غير أنهم بتأثير تلك القيم السائدة ، لا يملكون القدرة على تمثيل هذه المعطيات التمثيل الصحيح . فتصبح القيم الاجتماعية السائدة عتبة في تطبيق التكنولوجيا مع أن وسائلها باتت معروفة عند أولئك الأفراد .

الدكتور محمد صفوح الأخرس خبير في المعهد العربي للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي استاذ متدرب في جامعة الكويت

ولا سبيل الى تمثيل هذه المعطيات الا بطرد تلك المعارف الشائعة ، وتكوين وعي علمي اجتماعي يحل محل القيم التي كانت سائدة في المجتمع . وفي المجتمع العربي ما زالت تنتشر بين قطاعات واسعة من افراد تعميمات شائعة لا تستند الى حقيقة علمية فتعكس على سلوكهم وتحد من قدرتهم على الربط بين العلة والمعلول .

واذا ما اربنا ان تعدد الاقوال الشائعة في مجتمعنا ، فسوف يأخذ ذلك منا وقتا غير قصير . على ان هذا الموضوع مهم للغاية والنفع فيه كبير لمن اراد ان يميز بين الاقوال الشائعة والمعارف العلمية . وايراد بعض الامثلة من واقع مجتمعنا العربي يسهم في توضيح بعض الافكار السابقة .

فمن الاقوال الشائعة مثلا بين كثير من الناس في المجتمع ان حك كف اليد اليمنى ينبيء عن استلام المرء لبلغم من المال ، كما ان حك الحاجب الايمن يدل على ان صديقا سوف يزور المنزل ، واذا ما قلم الانسان اظافره اثناء الليل فان احلاما مرعبة سوف تزوره الخ (١)

هذه الاقوال ، وما ما ثلها ، تندرج في قائمة المعارف غير العلمية . فهي ، اولا : لم تات نتيجة بحث علمي . ومتغيراتها ، في حديها (حك كف اليد اليمنى وبض الدراهم) ، غير مترابطة وغير متلازمة ايضا . وبصورة اوضح ، انه لا يصاحب كل حك لكف او للحاجب ، قبض للدراهم او استقبال صديق . بل في كثير من الاحيان يتحقق الحد الاول دون تحقق الحد الثاني . وقد يتحقق الحد الثاني دون تحقق الحد الاول . فقد نقبض دراهم ووزرنا صديق دون ان نشعر بحك كف اليد او الحاجب ، وبلغة البحث العلمي ، ان قاعدتي التلازم في الحضور وفي الغياب لا تتحققان في اطراف الاقوال السابقة ، او " المعاملة " المطلوبة .

ثانيا : ان معرفتنا لتلك العلاقات لم تات بعد استقراء لعدد من الحوادث على عديد من الافراد . فمع ان معرفتنا لتلك " العلاقات " قد جاءت نتيجة قصائد (حك الحاجب) مع بعض الخبرات الاخرى (استقبال زائر) التي تعرض لها بعض الاشخاص فقط ، غير اننا لم نستقرئ تلازم الوجود مع تلازم الغياب على مجموعة كبيرة من الناس ، فالانتقال من الجزء الى الكل هنا انتقال ناقص وغير عام ، ولا يصح ان تنتقل من حوادث جزئية الى تعميمات كلية الا بعد ان نتأكد من صحة تمثيل العينات ، الجزئية الى مجموعة اوسع من السكان . وهناك اساليب معروفة لطرق اختيار العينات وكيفية التأكد من صحة تمثيلها لمجموع السكان يمكن الرجوع اليها في كتب الاحصاء الاجتماعي وحسبنا ان نقرر هنا ان حك اليد او الحاجب لدى بعض الناس وفي بعض الاوقات لا يمكننا من التعميم على الناس كافة وفي الاوقات كلها ، انه تعميم خاطئ وغير عملي .

ثالثا : ان التأكد من صحة " العلاقات " الشائعة لا يمكن ان يتم باتباع المنهج التجريبي او بتحكيم منطق . فلا يمكن اعادة تكرار الحادثة او ضبط المتغيرات في اطراف العلاقة . فالحادثة هنا فريدة ونتائجها خاصة ، بعكس القوانين العلمية التي تتميز بصفة الشمول والعموم . اما المعارف العلمية فهي تتجمع بعد بحوث علمية في ظواهر مادية محسوسة ونحتكم فيها الى المنطق والتجربة معا .

ومع ان هذه المعارف العلمية قد تتبدل ويطرأ عليها بعض التغيرات الا انها تبقى ابدا حلقة من حلقات تطور العلوم واساسا في بنائها . ومجموعة الحقائق التي يعتقد بصحتها في عصر من العصور وفي مجتمع من المجتمعات تشكل ما يسمى بالنظام (System) او المنظومة العلمية (Scientific System) .

(١) انظر الملحق رقم (١) الذي يسرد بعض القوانين الشائعة في بعض الانتظار العربية، ونحن بصدد جمع المزيد منها وتصنيفها وتبويبها حسب مواضيعها.

أذن لا بد من أن نفرق ما بين مجموعة من المعارف المتفرقة التي لا يربطها رابط وظيفي أو منطقي ، وبين مجموعة من الحقائق ترتبط فيما بينها ترابطا يتم فيه كل قسم القسم الآخر ، وتسهم كل مادة بشرح المادة التي تسبقها ، وتلقي الضوء على ما يعقبها . فالأجزاء في المنظومة العلمية مترابطة ترابطا عضويا يسهم فيها الاطار العام في فهم الجزء تماما كما تسهم دراسة الأجزاء في تحديد الاطار العام .
ومثل هذا الترابط العضوي والمنطقي والتطبيقي بين ميادين العلوم المختلفة لا نجده في زمرة الاقوال الشائعة . فحاشية (ح ك ف اليد) لا تساعد على فهم ظاهرة (ح ك الحاجب) ، وهاتان الحاشيتان لا تساعدان على فهم ظاهرتي (قبض الدراهم) و (زيارة الصديق) .

ثانيا - دفع الافراد الى المشاركة في النشاطات الحيوية بالقضاء على ظاهرة اللامبالاة والسلبية

تعتبر ظاهرة اللامبالاة من الظواهر الاجتماعية التي سادت معظم التجمعات البشرية عبر تاريخها الطويل ، وهي لا تزال تسود المجتمعات العصرية بنسب متفاوتة في القوة والعمق . وإن تفاوتت حديثا يرتبط بالظروف المحلية السائدة في كل مجتمع من المجتمعات ، كما يرتبط بالعوامل التاريخية التي تمتد جذورها الى ماضي الامة وخصائصها الحضارية .
وقد انبرى لدراسة تلك الظاهرة ، كثير من علماء الاجتماع للتعرف الى اسبابها ، وبيان اثرها في تكوين صرح التقدم العلمي والتكنولوجي في المجتمع ، وقليل منهم اصاب نجاحا في هذا المضمار ، وذلك لارتباط ظاهرة اللامبالاة بظواهر أخرى تتشابك معها ، فنطمس كثيرا من معالمها ، يضاف الى ذلك ان ظاهرة اللامبالاة ناجمة عن مجموعة من العوامل او الاسباب التي تتفاوت من مجتمع لآخر ، مما يجعل اطلاق التعميم العلمي على كل المجتمعات ، امرا صعب التحقيق في هذه المرحلة من تطور العلوم الاجتماعية .
وانما سوف نحاول طرح بعض الخصائص العامة للامبالاة من ان يتبع ذلك خطوة أخرى في الربط بينها وبين عوامل تقدم المجتمع علميا وتكنولوجيا ، ربطا يعتمد على دراسات ميدانية تستلزم وقتا ارحب ومجالا اوسع .

معنى اللامبالاة

تتمثل اللامبالاة في قلة مشاركة الافراد في النشاطات الحيوية في حياة الجماهير ، وهذه النشاطات متعددة ، الا ان بعضها هو الذي يؤثر في عملية التغير الاجتماعي . وخطر انواع اللامبالاة على سير التقدم هو ذلك الذي يصيب تلك النشاطات الفعلية ، مما يؤدي بالمجتمع الى حالة من الخمول والتأخر .
ومن هنا نرى ان اللامبالاة هي حالة سلبية ، بالامكان قياس درجتها على سلم اجتماعي خاص ، يتدرج من حالة سلبية كلية تمثل درجة الانعدام في المشاركة والامتناع بشؤون المجتمع وقضاياها ، الى حالات أخرى اقل شدة من الحالة السلبية الاولى .
وعلى الطرف الثاني من القياس ، يمكن ان نحدد حالات ايجابية في المشاركة تنعزم فيها اللامبالاة لتصبح مشاركة فعلية في امور المجتمع وقضاياها . وهذه الحالة الايجابية تشابه الحالة السلبية في امكانية القياس وتسلسل الدرجات .

خصائص اللامبالاة ومؤشراتها

ان نشاطات الانسان متعددة في حياته اليومية ، ولكن بعضها فقط هو الذي يؤثر في عملية التغير والتقدم الاجتماعيين . ولهذا فقد ربطنا في تعريفنا لظاهرة اللامبالاة بين عدم المشاركة ونوع النشاط . فإذا كان النشاط حيويا وهاما بالنسبة لعملية التغير الاجتماعي ، فإن الابتعاد عنه او المشاركة فيه ، يشكل حالة سلبية او حالة ايجابية على التوالي .

الجو القيمي للتقدم العلمي والتكنولوجي

ان كل الخصائص تترابط بعضها مع بعض ، لتكون في النهاية سلوكا موحدا نحكم به على فرد معين بانه سلمي أو ايجابي . فاذا استمرى هذا السلوك الفردي ليصبح سلوكا جماعيا ، فاننا نجد انفسنا وجها لوجه امام ظاهرة الالامبالاة .

المفهوم العملي لظاهرة الالامبالاة

ان الظواهر الاجتماعية غالبا ما يترابط بعضها مع بعض ترابطا عضويا ووظيفيا ، فتشكل منظومة اجتماعية تخدم وظائف عامة تخص المنظومة ، ووظائف خاصة تتصل بالظواهر نفسها ، وبناء على ذلك فان البنية الاجتماعية تشمل تركيبا لمجموعة من المنظومات أو النظم الاجتماعية ، يتداخل بعضها مع بعض ، محققة بمقدورها ويتداخلها وظائف خاصة بكل مؤسسة ، وعامة بالنسبة للمؤسسات ككل . فاذا كانت صفة الظواهر الاجتماعية في المجتمع ، على هذا النحو من التشابك والتداخل ، فان منطق التحليل يفرض علينا تحديد تلك العناصر وتجسيدها وعزلها حتى يمكن قياسها وتشخيص مسبباتها . ومن خلال هذا التحديد لفهم الالامبالاة ، نكون قد ابتعنا عن المفهوم التجريدي لها واقترينا من المفهوم العلمي لهذه الظاهرة ، الذي يخضع للقياس بمؤشرات عملية نجعلها بما يلي :

اولا : المصلحة الطبقية :

ان اصحاب المصلحة الحقيقية في عملية التغيير ، هم الذين يتوقع منهم ان يشاركوا في دفع عملية التغيير الى الامام . فالطبقة البرجوازية في اوربيا شاركت بشكل فعال في هدم اسوار الاقطاع ، انطلاقا من مصالحها في بناء امس جديدة ترتكز عليها النهضة الصناعية الحديثة . غير ان هذه المصالح سرعان ما تعارضت مع مصالح الجماهير العاملة ، التي باتت تعاني من استغلال الطبقة الصناعية ، وهي من اجل رفع كايوس الاستغلال عنها ، انتظمت في مؤسسات وتقابات تشارك من خلالها في تحقيق مكاسب جديدة للطبقة العاملة . وعلى هذا فان الطبقة صاحبة المصلحة الحقيقية في التغير الاجتماعي ، هي التي تسهم في المشاركة الفعلية في الحياة العامة ، وتقدم بدور قيادي في عملية البناء الحضاري . فاذا زالت تلك المصلحة ، بعدت الجماهير عن المشاركة ، واتخذت موقفا سلبيا تجاه الاحداث . واهل اولى المواقف الايجابية المنتظرة منها ، هي مرحلة رفض الواقع ومن ثم اتخاذ موقف ايجابي لتغييره وخلق مناخ ملائم لنمو بذور التقدم والتطور .

ثانيا : الوعي القومي

ان ارتباط الافراد بوطنهم يدفعهم الى المشاركة في شؤونه من اجل بناء المجتمع وتطويره . وكلما ازداد الوعي القومي أو الشعور بالانتماء الى الامة ليصل الى درجة يغطي فيها على الارتباطات والولاءات المحلية ، ازدادت المشاركة من قبل الافراد من اجل السير حثيثا في طريق التقدم الاجتماعي . ومن الملاحظ ان ظاهرة الالامبالاة تشتد حثتها وتعظم اثرها في اغلب الدول النامية . وهذا يعود بشكل رئيسي الى ضعف ترابط مفاهيم ، مثل : " الدولة والمجتمع " " والفرد " ، اذ انها تشكل حلقات شبيهة منفصلة تعترضها ولواءات محلية فريضة ضيقة . ففي المجتمعات القبلية الزراعية تبرز شعارات مثل " انا وأخي على ابن عمي . وانا وابن عمي على القريب " . ففي هذه الحالة تبقى المشاركة محدودة باطار ضيق لا تتعداه الى بقية افراد المجتمع ، بالاضافة الى عدم تفتح الوعي القومي وتقفزه . ان الالامبالاة هي لون من اللون السلبية في مرحلة عدم تفتح أو نضوج الوعي القومي ومعرفة طريق التحرر .

ان الشعار السابق يتطور مع نمو الوعي القومي والشعور الوطني ، ليصبح الشعار التالي : ان العمل لمساعدة افراد الامة يجب ان يكون مهما ، كالعامل لمساعدة افراد العائلة أو المجتمع المحلي

فمصلحة الفرد هي جزء من مصلحة المجتمع وتقدم المجتمع ينعكس على افراده .

ثالثا : الترسبات التاريخية :

في كل امة ترسبات تاريخية تعود الى الماضي السحيق ، تنتقل عبر الاجيال على شكل عادات وتقاليد وافكار قديمة . وبعض هذه الافكار هي نتيجة ترسبات لمراسل التخلف يلح عليها بعض الحكام ، (الذين يجدون في مشاركة الشعب في شؤون الدولة خطرا على وجودهم وملك لترسيخها في الانهال) وتغنيها قوى استعمارية تبث روح الاستكانة والضعف بين افراد الامة ، لتأمين مصالحها في ابعاد الشعب عن المشاركة الفعالة في اموره .

وفي هذه الظروف التي تمر بها الامة العربية ، يبرز دور الطليعة الواعية من افراد المجتمع على مسرح الاحداث ، لتعمل من خلال وعيها للواقع المتخلف ، على محاربة تلك التقاليد البائدة ، واخلال روح الايجابية والمشاركة مكان السلبية واللامبالاة ، وطرد الرواسب التاريخية المتطمة في بعض الاقاريل الشائمة ، التي توحى بعدم التدخل في شؤون الامة خضية وقوع نتائج غير محمودة .. وهذا ما نلمسه تماما في حياتنا اليومية من خلال الاقاريل والامثال الشائعة التي تعود جذورها الى مراحل التخلف والاستعمار ، ومثالا على ذلك نذكر الامثال التالية :

" خير لا تعمل ، شر لا تلقى " لخاريكسر بعضه " " ابعد عن الشر وغني له " . وعلى هذا يتردد كثيرا على الشفاه عبارات مثل :

" شو دخلك انت " و " ما دخلني انا " و " ما دخلنا نحن " .

رابعا : المؤسسات الاجتماعية والسياسية

ان تحديدنا لمفهوم اللامبالاة ، ارتبط بعدى مشاركة الافراد في عملية التغيير الاجتماعي . وعلى هذا فان دور المؤسسات الاجتماعية والسياسية يبرز بشكل واضح في انفساح المجال امام الافراد لانجاز تلك العملية . وان اى غياب او قصور في عملية المؤسسة يؤدي بالضرورة ، الى ابعاد الافراد عن المشاركة الفعلية في قضايا الامة .

وتتفاوت حاجة المجتمعات الى ايجاد مثل هذه المؤسسات ، تبعا لظروفها التاريخية والمرحلة . فمن المعلوم ان مشاركة الافراد من خلال مؤسسات اجتماعية وسياسية ، لم تكن مطلوبة في عصور ما قبل الثورة الصناعية والثورة الفرنسية ، بل نلاحظ على العكس من انتشار مفاهيم سياسية عامة مثل تلك : مفهوم " الحرية " و " الديمقراطية " بمعناها الواسعين المطلقين .

وهكذا كان (الملك) يستمد حقه في تقرير امور الدولة من الحق الالهي المقدس . ويسوى امور الدولة بقرارات يفرضها على الجميع . وما على الرعية الا الطاعة والتقليد ... كما ان اخلاق الرعية كانت تقاس بعدى طاعتها لاسيادها لا بعدى مشاركتها الفعالة في حياة المجتمع وتطوره .

ولكن بعد انتشار تعاليم الثورة الفرنسية واشتداد حركة الثورة الصناعية ، في اواسط القرن التاسع عشر ، برزت مفاهيم اخرى لم تكن موجودة من قبل .

ومن هذه المفاهيم : اللامبالاة " السلبية ، والمشاركة ، الفعالية " ، " الديمقراطية " و " المجتمع " . وان انتشار مثل تلك المفاهيم كان تعبيرا عن ضرورة المشاركة الفعلية في شؤون الدولة والمجتمع . مالتيمقراطية اصبحت تعني مشاركة الافراد في انتخاب ممثلهم في النظام الراسمالي الصناعي . انتخابا يشكل خطوة متقدمة عن معايير عدم المشاركة في عصور الاقطاع ، والملكية المستبدية ، بالرغم مما يحتم من قصور عن حقيقة الديمقراطية الصحيحة .

الجو القيمي المتقدم العلمي والتكنولوجي

وكمرحلة متطورة ، يبرز مفهوم " الديمقراطية الشعبية " الذى يعنى مشاركة الجماهير الواسعة مشاركة فعلية في عملية التقدم الاجتماعي ، من خلال مؤسسات يشرف على امور تنظيمها ممثلون حقيقيون لجماهير الشعب العاملة .
فالديمقراطية الشعبية اصبحت تمثل في رأى البعض ذروة مشاركة افراد المجتمع في تنفيذ اهداف الجماهير . وغياها يعني غياب المشاركة وتظهر حالة اللامبالاة .

خامسا : الإرادة الواعية

ان المؤسسات السابقة تضعنا الان في مرحلة نهائية من التطويل . وهي تتمثل في ان صاحب المصلحة في عملية التغيير ، والذي يعي واقعه ، ويحترق من سلبات المرحلة التاريخية الماضية ، لا بد وان ينتهي الى مرحلة المشاركة الفعالة في ذروتها المتمثلة في الديمقراطية الشعبية . ولكن تمثل تلك العوامل ، لا يؤدى الى النهاية التي اشرنا اليها ، الا اذا توفرت الإرادة الواعية والمسؤولة .
فهناك نفوس تريد الوصول الى ما تطمح اليه دون بذل اى جهد أو القيام بأى عمل ولا يمكن للاهداف بان تبصر النور ، الا بوجود عمل واع ومشاركة فعالة .

ان العمل بطبيعته شاق ومتعب ، ويمض النفوس لا تملك القدرة على مجابهة المسؤوليات وتحمل المشاق ، فتظل بعيدة عن اهدافها سلبية في مشاركتها لا مبالية فيما يحدث حولها . وعندما تجابه هذه النفوس بعض الفشل فانها تلقى اللوم على القدر والظروف وتتخذ من القضايا العامة موقفا سلبيا يحكس طبيعة هذه النفوس .

وهكذا فان التواكل الناجم عن العجز عن مجابهة الواقع وتحدى ما فيه من مشكلات وصعاب ، قد يؤيدان الى مرحلة الاستكانة التي تنفع الى اليأس والهروب من الواقع . حيث يجد فيها اللامبالي راحة واستقرارا زائفا . وبذلك اقصى درجة سلبية من حالة اللامبالاة .
وبخلاصة لما ذكر :

نستطيع ان نقول : ان اللامبالاة هي احدى حالة سلبية للمشاركة في الامور العامة . وتتمثل في رغبة الفرد ان يدع الامور تسير كما هم محد لها ولا شأن له في تسييرها ... تلك الرغبة التي تنجم عن مؤشرات نكرناها فيما سبق .

وان علاج تلك الظاهرة يتم بالرجوع الى مسبباتها الحقيقية ، اى في خلق الظروف الموضوعية التي تدفع الافراد الى المشاركة في عملية التقدم الاجتماعي وتحقيق مصالح ومكاسب عديدة لهم من جراء التغيير المتوقع ، متسلحين في ذلك بوعي اجتماعي قومي صحيح ، وارادة واعية حرة ومسؤولة ، تمارس فعاليتها من خلال مؤسسات اجتماعية وعلمية وسياسية .

وفي تلك الظروف يبرز دور الطبيعة في انجاز اعمال ايجابية فعالة حيث تقع عليها مسؤولية اضافية في المشاركة في عملية التوعية واثارة الطريق امام الجماهير الواعية ، لتحقيق اهدافها ، وبما ان دورها طلعي ، فان الاضواء اكثر ما تكون مسلطة عليها ، وهي اكثر من غيرها مطالبة بالعمل والمشاركة الفعالة وهذا يعني :

- ١-اولا - ان تعي الطبيعة دورها في المجتمع وعيا كاملا وصحيحا .
- ثانيا - ان يكون دورها صلة بنوع العمل الذى تمارسه .
- وعندها تنقلب المشاركة الى طاقة تبني قواعد التقدم والازدهار .

ثالثا : زيادة فعاليات المؤسسات التعليمية والثقافية

ان زيادة فعاليات المؤسسات التعليمية والثقافية تؤثر الى حد كبير في تكوين الاساس الصحيح للتقدم العلمي والتكنولوجي .

وانذا كانت طبيعة الانتاج ووسائله ، تجدان شكل المنظمات الثقافية ودورها ، الا ان فعالية ووظيفة تلك المؤسسات شي' آخر ... اذ انها تعتمد على فعالية الاعضاء المشتركين فيها ، ومدى ادراكهم لوعيهم الاجتماعي ودورهم في تحريك المجتمع . فالفاطية « الوظيفية » هنا اذن غير « التركيب البنائي » ان فعالية الاعضاء تتأكد الى حد بعيد بوعيهم وثقافتهم . ففي مضمار التدريس مثلا ، نرى ان ثقافة المدرس ووعيه ، تشكل اساسا هاما لنجاحه في مهنته ، وفي المهمة التي يحمل عب' القيام بها . ان بناء الاساس العلمي للتقدم لا يمكن ادراكه الا اذ قامت المؤسسات الثقافية بدورها الكامل في نشر الوعي الاجتماعي بين افراد الجماهير العاملة .

ان المشكلة الاساسية التي تواجه مجتمعنا في هذه المرحلة التاريخية من تطوره ، هي التناقض المضيف بين « المجتمع الجديد » الذي نسعى الى الوصول اليه ، والمؤسسات الثقافية التي تعمل على تعقيبه . فالثقافة يجب ان تأخذ دورا ايجابيا في عملية التحويل الاجتماعي وخاصة في تنمية الوعي العلمي الاجتماعي عند الجماهير العاملة . ان ثقافة الجماهير ووعيهم شرطان هامين من اجل تحقيق المشاركة في ميدان العمل والانتاج . وعلى هذا الاساس فاننا نؤكد على ان الثقافة لا يمكن بحال من الاحوال ان تكون منفصلة فقط مع اطر المجتمع سلبية امام ظواهره وقضاياها ، انها فاعلة ومنفصلة في آن واحد تؤثر وتتأثر بأطر المجتمع ومنظوماته الانتاجية ، كما ان المؤسسات الثقافية ضرورية ملحة لتحريك المجتمع ودفْع مجلة التقدم الى الامام ... انها اداة رئيسية في عملية طرد ما يشوب افكار العامة من خرافات واساطير تعود الى عهود التخلف ... وهي ان كانت من مستلزمات عصور الانحطاط والافطاع فانها لا تنماش أبدا مع مرحلة التصنيع والتحويل الاجتماعي .

وتتمثل زيادة هذه الفعاليات في عناصر متعددة اهمها :

ا - طبيعة المناهج التعليمية

ب - دور المثقف في بث تلك المناهج .

ا - طبيعة المناهج التعليمية :

ان الظروف الموضوعية المحيطة بالثقافة والفكر الانساني بشكل عام لا تنحصر اعميتها في تركيب ووظائف المؤسسات الثقافية ومدى فعاليتها فحسب ، بل تعداها الى تحديد عناصر المنهاج ونمط الدراسات في تلك المؤسسات .

ولقد تأثرت الدراسات والمقررات الدراسية في الوطن العربي ، بالتطورات التي اصابت نظم الانتاج وعلاقاته واشكال الملكية في المجالين الزراعي والصناعي . وقد ترك هذا التأثير اسما واضحا على جوانب الحياة العامة ، وكان من الطبيعي ان يعطي ابعادا جديدة لمحتوى وشكل الفكر العربي بوجه عام ، ويرامج الدراسة والانظمة التعليمية والثقافية بشكل. اخص .

ففي ميادين الدراسات الانسانية : نرى ان تدريس الفلسفة بشكلها المطلق ، قد تضائل بشكل واضح في الاوبة الاخيرة ، وظهر اتجاه نحو تدريس علم الاجتماع وتفهم الاسس الذي يركز عليها ، والتأكيد على مواضيع معينة من خلال دراسة معطياتها ورصد ابعادها ، في وقت تشدق فيه الحاجة الى ان يلم الفرد بكل هذه المواضيع . ومن تلك المواضيع نذكر تلك التي تهتم بدراسة مفاهيم الحرية والديمقراطية ، والعمل ،

وشخصية الفرد وتكوينه الاجتماعي ودوره في بناء المجتمع ... وهذا ما ينسجم مع الاهتمامات المتزايدة بأمور المجتمع وقضاياها ودراسة الأمراض والأفات الاجتماعية التي ساهمت في تركها عهود التخلف ، بغية وضع الحلول المناسبة والناجحة التي تؤدي الى القضاء على هذه الأمراض والوصول الى مجتمع سليم متقدم مزدهر .

ومن الواضح ان الادب العربي قد شهد تغيرا مائلا في اطر ومناهج التدريس فعبرت التحولات الحادثة في التركيب الاجتماعي عن نفسها في نمط الدراسات الادبية المتطورة وفي اختيار النصوص الادبية المعالجة .

فمنذ أوائل الخمسينات وحتى منتصفها ، كان الادب العربي يدرس بحيث ان الجانب الفني في النصوص ، هو الذي يستأثر بالاهتمام الاكبر ، مع اغفال الجانب القيمي والسياسي والاجتماعي في الادب ، ومع بداية التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في أواخر الخمسينات ومطلع الستينات ، بدأ الاهتمام وأضحى بمعالجة المواضيع التي تشغل بال الانسان العربي وتسلط الاضواء على النواحي النفسية والاجتماعية فيه . فكان ان ظهرت الكتب والدراسات التي تنسجم مع الاتجاه العام لخط التطور ، ومع ما تتطلب اليه الجماهير العربية من آمال .

فبدأت النصوص والنماذج الادبية من الشعر والنثر ، تعالج القضايا الاجتماعية والحياتية التي تحظى باهتمام الانسان العربي مثل : الفقر ، والتشرد ، والعدالة ، والاشتراكية ، والقيم ، والاخلاق ، والمرأة ، والدعوة الى تحريرها وتعليمها ...

وبرزت سمات خاصة للادب القومي ممثلا في الانب التحري الذي تتناول معظم مواضيعه الدعوة الى معارضة الاستعمار واعوانه ، والتضامن وبند الطائفة وأسباب التفرقة ، معيدا الى الانهيار الصور المشرفة من تاريخنا العربي بكل أحداثه ومواقفه التضالية . هذا بالإضافة الى نزوح الادب القومي الى القضايا المصرية التي يعيش الانسان العربي أحداثها ، موضعاً ارتباط الوجود العربي ومصيره بوحدة أقطاره ، وتفاعل هذا المفهوم مع مفهوم التقدم والتحرر ، مؤكدا من خلال مواقفه ، ان المفهوم التقدمي للوحدة العربية هو من احد اسباب استمرارها .

ولم تقتصر ابعاد التطور على مجال الدراسات الانسانية فصسب ، فقد تعدتها الى مجالات العلوم الاخرى ، حيث ادخلت تغيرات كبيرة على المواضيع العلمية المتعددة التي تعالجها المناهج وذلك في مجال الرياضيات والعلوم والفيزياء والكيمياء والطبيعة بحيث أصبحت بعض مبادئها تسير التقدم العلمي وخاصة في مجال التطبيقات العلمية والتكنيكية .

ان التغير الاجتماعي قد أخذ ابعاده في كثير من المؤسسات الثقافية والفكرية ، الا ان جوانب متعددة من امور الثقافة بقيت مختلفة عن ركب التطور . ولقد كان لتخلف تلك الجوانب ، اثر بالغ في عرقلة تقدم المجتمع ، اذ لا بد لمناهج التدريس والدراسات الثقافية والفكرية الاخرى ، ان تنطلق من اهداف الجماهير وتعالج القضايا المصرية التي تواجه المجتمع ، وتهتم بالوسائل الضرورية لتقدمه . فالتطور الذي تسير به مناهج واطر التدريس . يجب ان ينسجم تماما مع معطيات الواقع الاجتماعي وظروفه ، والا حدثت هوة مصيقة بينهما تعكس التناقض بين بعض ملامح " المجتمع الجديد " واساليب التطور الفكرى القديمة .

ب - المثقف والتزامه :

ان المثقف ، بما يحمل من وجدان يرتبط بأمال الجماهير والأهم ، هو الذي تقع عليه مسؤولية تجاوز التخلف الذي يشوب معالم المجتمع الجديد . فهو من الطليعة ... والطليعة ملتزمة .. انها دائما في حركة وفعالية تلور أهداف الجماهير وتعمل على تحقيقها ... ومن هنا تبرز الحقيقة الواضحة بان : لم ليس

بالضرورة مثقف ملتزم .

فلم يعد المثقف ذاك الذي يجعل شهادة عالية فقط . فقد بات المثقف الحقيقي من يتسلح بالثقافة والعلم والتحرر ، ويلم بالألوان الحضارات المتنوعة ، ويتابع التطور العلمي والاجتماعي والاقتصادي وهو الذي تحرر من الطابع المتخلف للقيم والتصورات والعادات ومن مظاهر السلبية والتواكل والوصولية ووضع ثقافته في خدمة المعارك المصرية التي تخوضها الامة العربية .

ان اكثر صفة في المثقف الملتزم هو التزامه بقضايا الجماهير وتفاعل معها ، فالمثقف يجب ان لا يخشى اتهامه بالتحيز ، لانه لا حياد في المواقف . وحتى الحياد نفسه فهو موقف ولكنه موقف اللامبالاة .

ان المثقف جزء من المجتمع وهو عضو من اعضائه ينتمي الى احدى فئاته وطبقاته ولذلك فانه لا بد ان يتأثر الى حد بعيد بمصالح الفئة التي ينتمي اليها . وبالتالي فهو يدافع عن مصالحها بالضرورة ويلتزم بأهدافها .

ونستطيع ان نقرر ان كل مثقف او متعلم هو متحيز ، شاء ذلك ام ابي ، وعي ذلك ام لا ... وهذا التحيز لمصالح الجماهير ، يجب ان لا يفهم كمراتب للتفكير الذاتي في البحث العلمي .

ان الموضوعية في البحث العلمي شي ... والتحيز لنتائج البحث العلمي شي آخر . فنحن يجب ان نكون موضوعيين في بحوثنا وعلمانيين في اجتهاداتنا ، ملتزمين بالقضايا المصرية التي تواجه تطورنا وفي هذا تكمن اولى واجبات المثقف العربي وهو يخطو في مسعا لتحرير افراد الشعب المنتج من قيود التخلف والاستغلال .

ومن المهم ان نشير هنا الى ان الثقافة ليست شيئاً مطلقاً في اهميتها بالنسبة لامة الشعب ، بل يمكن ان نميز ، بين انواع من الثقافات ، تتفاوت من حيث ارتباطها بمصالح الجماهير او بمصالح فئة ضيقة من افراد المجتمع . ولا شك ان افضل نوع من الثقافات هو الذي يلتصق بالجماهير وحياتها اليومية فتصبح الثقافة ملكاً للمجتمع ومحركة له .

ولهذا فان الجماهير تطلب السلطة باستمرار ، باتباع سياسة تعليمية تنبع من مصالحهم وتمكنهم من تحقيق انسانيتهم .

ان ثقافة لا تنطلق من الجماهير وتنتهي بها ، ولا تلتزم بأهدافها ومصالحها ، ولا تساير بمعطياتها التقدم الاجتماعي او ترصد ابعاد التغير والتطور ، لم تكن في يوم من الايام ثقافة حقيقية بمعناها الواسع ، وانما تبقى متقوقعة في زوايا الاتعالية ، بعيدة عن واقع الجماهير وتطلعاتها .

ان المجتمع العربي ، وهو يعاني في تقدمه من بقايا التخلف التي تعود جذورها الى مراحل تاريخية معينة مرت بها الامة العربية ، هو بأمس الحاجة الى علماء ومثقفين يعملون من خلال الكوادر الفنية والمؤسسات الثقافية العصرية ، على النهوض به ورفع مستواه الاقتصادي والاجتماعي ، وتفجير الطاقات المادية والتقنية الخلاقة فيه ، واستخدام الاساليب العلمية الحديثة في الاخذ بسبل التقدم .

ملحق رقم ١

بعض الأقاويل الشائعة المنتشرة في بعض الاقطار في المجتمع العربي

- يمل طنين الاذن اليمنى بان هناك جماعه يمنحون الشخص اما اليسرى فتعني انهم يذمونه .
- نعيم اليوم له فال سي' عند الناس ويقولون انه يبشر بالخراب كما يعتقدون ان الطير اذا طار ناحية اليمنى فالحظ حسن واذا طار نحو الشمال فالخط سي' وقد اعتمد العرب في الجاهلية على ذلك . " السوانح والبوارح " .. الطيره
- صراخ الطفل مدة طويلة في اليوم له قال سي' وضحك له قال حسن وكثيرا ما تحدث هذه الاشياء عند الاطفال فيقول الناس " خذ فالهم من اطفالهم " .
- اذا سال دم الانسان بنفسه ، اى دون سبب خارجي منظور ، فيتوقع زوال همومه واتعابه وهناك المثل القائل " من سال ليه زال همه " .
- اول انسان يقابله الشخص في الطريق يحكم على نفسه بالتفاؤل او التشاؤم حسب محبة الشخص او كراهيته .
- هناك نجمة في السماء لها ذنب قصير ويحدد هذا الذنب بالنسبة للبلاد وله فال سي' على تلك البلاد .
- اجتماع الناس حول النار في الشتاء ، فاذا اصدر احد العيدين المشتعلة لها قويا كان هناك جماعه يذكرن الشخص الذى اوقد النار .
- كسوف الشمس وكسوف القمر اذا كان لونه اسود فان الناس يتوقعون الحرب واذا كان له لون ابيض يقولون ان هناك شخصا له منصب كبير قد مات .
- ينصح الناس المرأة التي تد ولا يعيش لها اطفال ، ان تلبس حبله صغيرة في رجلها اليمنى وان لا تخلعها مدى الحياة او يطلب منها ان تصطاد " بومة " او طيرا مكروها وتضعه في وعاء وتغلق عليه بعد لبهه وتحفظ به .
- عندما يموت انسان ويهبون لحفر القبر فاذا كانت الارض سهله وهيئه في الحفر يتوقعون ان الشخص مؤمن وموته كان سهلا والعكس .
- وقد يزرعون على قبره نوعا من الاشجار التي تتحمل الجفاف فاذا نما هذا الزرع كانت " حياته " في القبر حسنه .
- عندما يكون جماعه من الناس ياكلون ويدخل عليهم شخص فاذا كانوا في بداية الطعام يقولون له ان حماتك تحبك واذا جاء في النهاية فان حماته تكرمه .
- اذا صاح النيك قبل اوانه عند الصباح يكون هناك رجل متسلل او لص .
- عند زواج الفتيات تشتري الاسره كيلو من الملح واذا حصل مكروه قبل نفاذ الملح يستدل ان الحياة الزوجية سوف تضطرب والعكس .
- اذا اشتدت الرياح فمن الشائع بانه ستحدث حرب
- اذا كان المقص مفتوحا فمن الشائع بانه سيحدث حتما شجار بين افراد العائلة .
- اذا ولد طفلى ومباشرة بكى ، فيخاف افراد العائلة اذ يعتقدون بانه ستصيب الاسره فاجعة .

- إذا اقترب اليوم من ناعثة مستشفى . فيقول الجميع بأنه سيموت أحد المرضى .
- إذا كسفت الشمس أو خسف القمر فهذا دليل موت عدد كبير من الناس .
- العروس يجب أن لا تزف الى زوجها ليلة الجمعة لأنه من الشائع بأنه ستعود الى بيت أهلها قريباً ولا توفق مع زوجها .
- وإذا شيك شخص ما أصابعه بعضها مع بعض فانه سيشتيك الناس بعضهم مع البعض الآخر .
- وإذا تعثر انسان ما وهو يأكل فهذا دليل بأن أحد أعدائه يتكلم عليه .
- إذا كثرت العصافير والطيور في مكان ما وكثرت زقزقتها فهذا معناه بأن العائلة ستصاب بخير كثير وسيكون هناك عرس أو فرح .
- إذا شعرت نفاة ما بارتياح في قلبها فيقال بأنه سيأتي فارس أحلامها ليخطبها .
- يوم الخميس فصل لعدوك قميص .
- إذا مسحت القطعة وجهها ونظفته يقال إن ضيقاً سيجل على المكان .
- إذا رأى أحد دجاجة أو حمامة ماضية جناحيها وجالسة فانه يعتقد أن أحد سيوره أو أن قريباً له سيأتي من السفر أو أن مكتوباً سيميل اليه .
- إذا رف جفن العين باستمرار فإن الشخص يعتقد أن شيئاً سيئاً سيحدث ، بذلك يسارع المصاب بوضع قطعة خشبة صغيرة على جفنه لكي يتحاش بها السوء .
- إن الزوج في ليلة زواجه يضرب زوجته ضرباً مبرحاً وهي لا تتكلم وهذا دليل على انها ستطبعه طول حياتها معه .
- هناك أيضاً معرفة شائعة تقول ان رمي الاظافر في البيت يجلب لاهله الفقر .
- إذا حس أحد بكم في كفه يفسر ذلك بأنه سيقبض دراهم .
- قالوا : أسأل مجرب ولا تسأل حكيم : الاعتماد على تجارب الآخرين للتخلص من الآلام والشقاء من الأمراض .
- اخراج الأواني النحاسية من المنزل بعد العشاء وموت شخص من المنزل .
- كثرة الثمن في المنزل وسفر أحد افراد المنزل .
- كثرة الضحك واستمراره فترة طويلة وتوقع حدوث شر ومشاجرة والله يعطينا خير الضمكات .
- الإصابة بالعين وفقدان النعمة . فاعجاب الناس بصحة شخص أو جماله أو ماله والظهار الآخرين اعجابهم به ينهب المال ويفقد الانسان صحته وجماله .
- تفسير الاحلام والتشاؤم منها .
- قلع الضرس في المنام وحدوث ألم معناها وفاة شخص قريب والحزن عليه .
- رؤية نهر جار في المنام معناها وصول رزقه وإذا انقطعت مياه النهر معناه انقطاع الرزق .
- انجاب صبي في المنام معناه مصيبة قد تقع . اما البنت فمعناه توقع حدوث الخير " الصبي مصيبة والبنت نيا " .
- رقم ١٢ تشاؤم وتعاسة . وكذلك التشاؤم من يوم الاربعةاء .
- رؤية القط الاسود في الليل تشاؤم .
- ركوب حذاء على حذاء للتنبأ بالسفر .
- قرعة الاصابع توجب الفقر .
- قلع السن في المنام ، دون حدوث ألم معناها وفاة شخص بعيد دون الحزن عليه .
- السفر صباح الجمعة ، وتنظيف البيت قبل ظهر الجمعة جالب للشر .
- وجوب كشف الرأس وعدم تغطيته في بعض الحالات .

الجو القيمي للتقدم العلمي والتكنولوجي

- زيارة المريض مساء الثلاثاء غير مستحبه .
- زقزقة العصافير في البيت ستدعى زيارة أحد الغائبين ورؤيته .
- زرقاة العين علامة على خبائث صاحبها .
- شرب اللبن مع أكلة السمك غير مستحب
- الصلبر في الليل يجمع الجن .
- غرز سكين فوق رأس المغمى عليه من المصرع – يطرد الارواح الشريرة .
- رش حب السمسم الاسود بين المواد – لزيادة بركتها .
- زحف الطفل القادر على السير – يبشر بقدم زوار .
- شمل لفافة السيكاره (التبخ) من طرف واحد يعنى (العشق) .
- ورش الماء البارد يعنى الفراق .
- ان القبلة من العين تعنى الفراق .
- اذا نبت السنان الاماميان للطفل (أولا) فال سي' لوالده .
- غسيل يوم السبت ، " الفسين ما بينقى وصاحبه ما بيبقى " .
- اذا حدثت زيارة المريض يوم الازيماء يقال انه سوف يموت .
- اذا اربت ضيقك ان ينهب تضع المقشة على القلبة وتشكل فيها دبوس .
- اذا اربت ان يكون في المنزل تشويش واصطدام فاقالب النحل على قفاه .
- العريس ليلة العرس يدعى منزله على قفاه (السيب حتى لا تطلق العروس) .
- اذا الفتاة كانت تنخطب يأخذون من اثرها بعض الشي' ويرموناه في البحر فعندها تنخطب .
- اذا واحد ضاع له حاجة يشرب شربه فيلاقيها .
- تفصيل يوم الثلاثاء وراثه .
- اذا شحط نجم فيقولون ان شخصا قد توفى .
- اذا برز الطير وهو طائر على انسان يقولون انه سوف يريزق .
- الذى ينام عطشان يستقيظ ويجسمه حرازه (عطاشه) .
- الذى ينهق يقولون بانه سارق .
- الذى ترف عينه اليسار سوف يبكى لاستقبال والذى ترف عينه اليمين لسوف يبكى لوداع .
- ان وضع حبة فول بين النقود او في المحفظة يزيد منها النقود .
- وضع الخيز تحت وسادة الحالم ليشفى من الاحلام فلا تعود اليه .

جدول الحياة المختصر للكويتيين لعام ١٩٧٠

د. عبد اللطيف عبد الفتاح ابو العلا *

مقدمه

جدول الحياة بعبارة السائد هو تاريخ حياة مجموعة افتراضية من البشر يبدأ افرادها حياتهم في وقت واحد ثم ينتقلون الى فئات العمر المتعاقبة فيتعرضون بذلك الى معدلات الوفاة الخاصة بتلك الفئات العمرية والتي تسود في مجتمع ما في فترة زمنية معينة فتتناقص اعدادهم حتى يفارق الحياة آخر فرد من افراد تلك المجموعة . ولهذا فتعتبر جداول الحياة احدى الاساليب المناسبة لتخصيص انماط البقاء او الفناء التي يمارسها سكان بلد ما او جزء من سكان ذلك البلد في تاريخ معين . كما انها تعتبر وسيلة مفيدة لتحليل تلك الانماط وتحليل الخصائص السكانية الاخرى التي تتأثر بعامل الوفاة . ولذلك فقد استحوذت جداول الحياة على اهتمامات متزايدة من المعنيين بالدراسات السكانية والاجتماعية والشؤون الصحية سواء كان ذلك على المستويات الاقليمية او على الصعيد الدولي . كما تعتمد شركات التأمين عليها في تحديد دفعات عقود التأمين على الحياة .

وتقسم جداول الحياة بحسب اطوال فئات العمر لسكان الجدول الى نوعين : جداول الحياة الكاملة (Complete life tables) وهي تعرض التفاصيل المتعلقة باحتمالات الحياة للمجموعة البشرية على اساس سنوات العمر المفردة والنوع الاخر وهي جداول الحياة المختصرة (او المقتضبة) (abridged life tables) .

ونقوم بتلخيص تلك المعلومات وتعرضها بالنسبة لفئات عمرية اطول من السنة عادة ٥ او ١٠ سنوات وذلك فيما عدا سنوات العمر الاولى (دون الخمس سنوات) حيث يفضل التوبييخ على اساس سنوات العمر المفردة هذا بسبب الحاجة الى تفصيلات اولى بالنسبة لتلك الفئات العمرية ، اذ ان معدلات الوفاة الخاصة بها تختلف اختلافا واضحا في السنوات المختلفة لهذه الفئة وعلى الاخص بالنسبة للأطفال حديثي الولادة وفي الاشهر الاولى من طفولتهم المبكرة .

ولما كانت انماط الوفاة التي يمارسها افراد مجموعة بشرية معينة خلال فترة زمنية تتأثر وتتحد بعدة عوامل منها الوظائف البيولوجية ومخاطر المهنة ومستوى الرعاية الصحية والتغذية والثقافة الصحية لذلك فقد تختلف تلك الانماط باختلاف النوع والجنس او محل الإقامة . فمن المعروف مثلا ان الذكور في مجتمع ما يمارسون معدلات وفاة تختلف عن تلك التي تمارسها الاناث في نفس المجتمع . كما اثبتت العديد من الدراسات ان معدلات الوفاة للبيض من الامريكيين تختلف اختلافا واضحا عنها بالنسبة لغير البيض منهم كما تبين ايضا ان معدلات الوفاة للحضرين تختلف عن تلك المعدلات الخاصة بالمقيمين في المناطق الريفية . لذلك كله فانه عادة ما تعد جداول حياة مستقلة لتلك الفئات من البشر التي تختلف فيما بينها في نماذج البقاء او الفناء فتعد جداول حياة للذكور ومثلها للاناث مثلا ، كما تعد جداول حياة مختلفة بحسب اللون او تبعا لمحل الإقامة وبذلك يتمكن الباحث من دراسة ومقارنة انماط الحياة او الوفاة للفئات المختلفة من البشر .

* د. عبد اللطيف ابو العلا، كاتبة البحث العلمي والتكنولوجيا، جمهورية مصر العربية.

تركيب جدول الحياة

ان الخطوة الرئيسية في اعداد جدول الحياة هي حساب معدلات الوفاة الخاصة بحسب العمر للمجموعة البشرية موضوع الدراسة ويرمز لها بالرمز q_x ثم تحول هذه المعدلات الى احتمالات للوفاء بين العمرس $s + n$ اي s_x وتعين هذه الاحتمالات جدول الحياة تعيناً كاملاً . ويعتمد حساب قيم $(n s_x)$ هذه على وجود توزيع للسكان (نكوراً واناثاً) الذين يراود انشاء جدول حياه لهم وكذلك توزيع لوفياتهم كل بحسب فئات العمر المختلفة سواء كان ذلك على اساس سنوات العمر المفردة او ميوب في فئات طول كل منها ٥ او ١٠ سنوات . وغنى عن البيان ان دقة القيم التي تحسب لاحتمالات الوفاة $(n s_x)$ تتوقف على درجة دقة قيم معدلات الوفاة الخاصة بحسب العمر $(n s_x)$ التي تعتمد على درجة دقة وشمول البيانات المتاحة عن اعداد السكان في فئات العمر المختلفة وكذلك وفياتهم المسجلة في تلك الفئات .

ومن الناحية الا يشكلك ذلك مشكلة ما بالنسبة للبلاد المتقدمة مثلاً الولايات المتحدة الامريكية او المملكة المتحدة خاصة في السنوات الاخيرة حيث تتوافر لتلك البلاد احصاءات تتميز بالانتظام والدورية والدقة والشمول . وتصبح عملية انشاء جدول للحياة لدولة من هذه الدول ليست سوى تطبيق مباشر لمعادلات معروفة سنعرض لها في هذا المقال .

اما بالنسبة للدول غير المتقدمة واحصائها ومعظمها حديث العهد بتطبيق نظم تسجيل الاحصاءات الحيوية كما انها احدث هذا بالنسبة للقيام باجراء تعدادات دورية للسكان - فان حساب قيم صميحة لمعدلات الوفاة الخاصة بحسب العمر وبالتالي تقدير احتمالات الوفاة عند فئات العمر المختلفة يشكل ذلك مشكله كبيرة تحتاج الى معالجات خاصة سنورد بعضها منها في جزء لا حق من هذا البحث .

بعض مصادر الاخطار الشائعة في البيانات الاحصائية السكانية للدول النامية :

تعرض البيانات الاحصائية عن السكان في الدول النامية الى اخطاء تنشأ عادة بسبب قلة الخبرة الفنية لتلك الدول بالاساليب الاحصائية الحديثة وشيوع الامية وكذلك شيوع بعض القيم الاجتماعية التي تؤثر على دقة وشمول تلك البيانات وتتلخص هذه الاخطاء في :

١ - عدم الشمول (incompleteness) ويعنى ذلك مثلاً الا تسجل بعض حالات الوفاة او بعض المواليد وهو امر شائع الحدوث في البلاد غير المتطورة احصائياً حيث يسقط تسجيل بعض الاطفال حديثي الولادة خاصة من يتوفى عقب ولادته مباشرة او بعد ذلك بقليل فلا يسجلون كمواليد ثم لا يسجلون كوفيات . كما قد لا يشمل تعداد السكان جميع السكان في تاريخ اجراء التعداد خاصة اذا كان المجتمع يتعرض لحركة هجرة مؤثرة وكان التعداد يجرى على الاساس الفعلي .

٢ - الاخطاء في التبليغ عن الاعمار (age misstatement) سواء كان ذلك بالنسبة للاحياء وقت اجراء التعداد او بالنسبة للمتوفين وتنشأ هذه الاخطاء عن احد مصدرين اولهما التحيز لارقام معينة كالصفر او الخمسة ويسودى ذلك الى تراكم غير عادي في الاعمار (age — heaping)

* معدل الوفاة الخاص بحسب العمر (age specific death rate)

= عدد المتوفين بين العمرس الى س + ن
عدد سكان فئة العمرس الى س + ن في منتصف السنة
حيث له عدد مناسب ١٠٠٠ او ١٠٠٠٠ مثلاً .

السنوات المنتهية بالصفر أو الخمسة مقابل نقص غير عادي عند الأعمار المنتهية بأرقام أخرى أقل تفضيلاً مثل ٩ أو ١ . والمصدر الثاني هو الانتقال بالأعمار من فئاتها الصحيحة إلى فئات أخرى أكثر شبهاً أو أكثر كموله .

ويؤدي الخطأ من النوع الأول إلى عدم الشمول إلى تقدير غير صحيح لمعدلات الوفاة الخاصة بحسب العمر فتظهر أعلى من الحقيقة هذا ما لم يكن عدم الشمول في عد السكان وقت التعداد يعايله نقص بنفس الدرجة في تسجيل الوفيات في نفس فئات العمر . أما الانتقال بالأعمار إلى فئات أدنى أو أعلى فإنه يؤدي إلى تقدير معدلات وفاة خاصة خاطئة حيث تظهر وفاة أعلى من الحقيقة عند بعض فئات وأقل من حقيقتها عند الفئات الأخرى .

بعض الطرق المستخدمة في إنشاء جداول الحياة للدول النامية

تعالج مشكلة إنشاء جداول الحياة لشعوب الدول النامية أو غير المتطورة إحصائياً عن الطريق أي من الأساليب التالية :

١ - جدول الحياة النمطية (Model life table system) :

نظراً لانتشار معظم الدول النامية إلى البيانات الإحصائية السكانية السليمة - أن وجدت - فقد اعد بعض خبراء الإحصاءات السكانية مجموعات نمطية من جداول الحياة وتمييزاً بين أنماط الوفاة في الأعمار المختلفة لسكان أي من تلك الدول مع إحدى تلك النماذج فإنه يمكن الاعتماد على ذلك النموذج في إنشاء جدول حياة لسكان تلك الدولة .

ولقد نشرت هيئة الأمم المتحدة عامي ١٩٥٥ - ١٩٥٦ إحدى تلك المجموعات النمطية كما قام كول ودمني Coale, Ansley Jr. and Paul Demeny

من تلك الجداول . فبالنسبة لمجموعة جداول هيئة الأمم فقد قام خبراء من هيئة الأمم بتطليل عدد كبير من جداول الحياة القومية بقصد استطلاع العلاقة بين قيم احتمالات الوفاة المتعاقبة

$$q_0, q_1, q_2, \dots, q_{n-1}, q_n \text{ بين } 0 \text{ و } 1$$

للقيم

وهكذا واعتماداً على العلاقات المتوسطة بين تلك القيم المتعاقبة فقد أمكنهم تعريف أو تعيين ٢٤ مستوى للوفاء . وعليه فإن قيم q_0 اللازمة لإنشاء جدول حياة لأي مجتمع بشري تتمتع بإيجاد القيمة الأولى q_0 وهذه بدورها تحدد المستوى المناسب من بين المستويات الأربعة والعشرين السابقة . ولتيسر على تلك المستويات وتوقعات الحياة عند الميلاد لكل من تلك المستويات (٦) :

الستوى	صفر	٥	١٠	١٥	٢٠	٢٥	٣٠
توقع الحياة عند الميلاد	٢٠.٠	٢٢.٠	٢٤.٠	٢٦.٠	٢٨.٠	٢٩.٠	٣٠.٠
الستوى	٤٠	٤٥	٥٠	٥٥	٦٠	٦٥	٧٠
توقع الحياة عند الميلاد	٤٠.٠	٤٢.٠	٤٤.٠	٤٦.٠	٤٨.٠	٥٠.٠	٥٢.٠
الستوى	٨٠	٨٥	٩٠	٩٥	١٠٠	١٠٥	١١٠
توقع الحياة عند الميلاد	٦٠.٠	٦٢.٠	٦٤.٠	٦٦.٠	٦٨.٠	٧٠.٠	٧٢.٠

ولاعتماد نموذج الأمم المتحدة هذا على قيم وحيدة لتعيين المستويات المناسبة فقد اعتبر نموذجاً ذا مؤثر ومعلم واحد

One — Parameter system

جدول الحياة المختصر للكويتيين لعام ١٩٧٠

ولما كانت الدول الغربية هي مصادر البيانات التي استخدمت في انشاء مجموعة الجداول النمطية للأمم المتحدة فقد انتقد بعض الديموجرافيين استخدام هذه النماذج في انشاء جداول حياة للدول النامية . وتقوم اعتراضاتهم على اساس ان انماط الوفاة في الدول المتقدمة تختلف عنها في الدول النامية حيث يرجع هبوط معدلات الوفاة فيها اساسا الى ازدياد فرص الحياة للأطفال حديثي الولد ولى فترة طفولتهم المبكرة نتيجة لازدياد الرعاية الصحية واستخدام المضادات الحيوية وتنفيذ برامج للتطعيم الصحي . اما في الدول المتقدمة فان الهبوط البطيء في معدلات الوفاة فيعود الى ازدياد فرص المتقدمين في العمر في حياة أطول . ولهذه الاسباب فهم يرون ان مجموعة نماذج جداول الحياة للأمم المتحدة تتفق بصورة افضل مع بيانات الدول الغربية .

ولقد وجهت نفس الاعتراضات الى مجموعات جداول كوكب و معنى النمطية فقد بينت إحدى الدراسات [٦] ان تقديرات معدلات وفيات الأطفال على اساس جداول هيئة الأمم و جداول كوكب و معنى لتركيا (٦٠٠ - ١٩٦٥) وكستارويكا (١٩٦٣) والمكسيك (١٩٦٠) وشيلي (١٩٦٠) والبنجاب (١٩٥٨) تقل عن المعدلات الصحية لوفيات الأطفال في تلك الدول بنسب تتراوح بين ١/٤ الى ١/٢

٢ - معالجة البيانات الإحصائية عن السكان والمواليد والوفيات :

ويعني بذلك أن ندرس البيانات الأصلية لاكتشاف الأخطاء التي تعرضت لها ثم تعالج هذه الأخطاء ونستخدم البيانات المصححة بعد ذلك في حساب معدلات واحتمالات الوفاة ومن ثم يمكن اعداد جداول الحياة المطلوبة . وتشتمل معالجة البيانات على تقدير لنسبة النقص في تسجيل المواليد والوفيات ودرجة شمول التعداد وكيفية استطلاع اتجاهات الأخطاء في الأعمار . ومعالجة الخطأ من النوع الأول صعب للغاية ويتطلب توليد بيانات تمكن الباحث من تقدير حجم النقص في العد والتسجيل اما الأخطاء في الأعمار والتي تنشأ عن التحيز لأعمار تنتهي بأرقام أكثر تفضيلاً مثل الصفر أو الخمسة وكذلك الانتقال بالأعمار الصحيحة الى اعمار ادنى او اعلى من الحقيقة فان ذلك عادة ما يعالج عن طريق الاستعاضة عن التوزيع العمري بالسنوات المقربة بالتجميع في فئات خمسية او عشرية تتناسب مع أسلوب التحيز المشاهد . فمثلاً اذا كانت الأعمار المنتهية بالصفر أو الخمسة تنال نفس الدرجة من التفضيل فان اختيار التجميع الخمس في فئات تتركز حول هذين الرقمين أي ٣٢ - ٣٧ - ٣٨ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٧ ، وهكذا قد يكون اختياراً مناسباً ثم تستخدم بعض الطرق الرياضية أو البيانية أو كلاهما معا لتمهيد قيم \bar{x} . ولقد اقترح الاكتواريون والرياضيون العديد من هذه الطرق [٩] والتي استخدمت في تمهيد البيانات السكانية لبعض الدول قبل حساب جداول الحياة الخاصة بها . ومن الأمثلة على ذلك الأساليب التي اتبعت في اعداد جدول الحياة السابع (١٩٠١) والثامن (١٩١١) لانجلترا وويلز [٩] و جدول الحياة القومي الثاني لمصر [٥] و جداول الحياة للولايات المتحدة الأمريكية (١٩٤٩ - ١٩٥١) [٨] واخيراً جدول الحياة لمنطقة الاسكندرية ١٩٦٠ [٤] وسوف نتعرض بإيجاز لبعض هذه الأساليب في محاولة لانشاء جدول حياة مختصر للكويتيين لعام ١٩٧٠ .

انشاء جدول الحياة المختصر للكويتيين لعام ١٩٧٠

لعله من الأفضل ان نستعرض بإيجاز موقف البيانات الإحصائية للسكان الكويتيين قبل ان نعالجها ثم نستخدمها في انشاء جدول حياة لهم .

التكوين السكاني لدولة الكويت .

تبين نتائج التعداد الاخير لسكان دولة الكويت والذي اجري في ابريل ١٩٧٠ ان حوالي ٥٣٪ من جملة السكان كانوا غير كويتيين ولكنهم يتميزون بخصائص معينة تجعل الفائدة من انشاء جداول حياة لهم محدودة القيمة وتلخص هذه الخصائص فيما يلي :-

١ - انهم ينتمون الى اكثر من ٣٠ دولة عربية وغير عربية من كافة قارات العالم . وهم بذلك يمثلون نماذج متباينة من انماط الزواج كما ان بعض هذه الجنسيات محدود العدد للغاية مما لا يمكننا من انشاء جداول حياة لهم وحتى لو امكن ذلك فان تلك الجداول سوف تكون غير ذات قيمة تذكر .

٢ - يتميز غير الكويتيين بتركيب عمري وتوزيع بحسب النوع كلاهما غير طبيعي فمعظمهم من الذكور في سن العمل اذ تصل نسبة النوع لغير الكويتيين ١٦٦ من الذكور في المتوسط لكل ١٠٠ انثى (النسبة العالمية المعتادة هي ٩٥ : ١٠٠) كما ان نسبة من هم في سن العمل من غير الكويتيين تصل الى ٦٢,٢٪ مقابل ٤٧,١٪ للكويتيين . ويرجع ذلك للتباين في التكوين العمري والنوعي لغير الكويتيين الى الاسباب التي من اجلها قدموا الى الكويت وهي عادة اسباب اقتصادية او سياسية . ومجتمع بشري كهذا غير طبيعي في تركيبه علاوة على انه غير مستقر لا يسهل دراسة نماذج ولياته عن طريق جداول الحياة .

لذلك وبالرغم من ان اعداد غير الكويتيين تتوق الى حد ما اعداد الكويتيين الا انه للاسباب سلفة الذكر لقد رأينا ان نقصر عملنا في الوقت الحاضر على الاقل على اعداد جداول الحياة للسكان الكويتيين .

نوعية البيانات السكانية للكويتيين :

دولة الكويت حديثة العهد بالتعدادات وينظام تسجيل الاحداث الحيوية . فقد اجري اول تعداد للسكان في دولة الكويت عام ١٩٥٧ تلاه آخر في عام ١٩٦١ وقد اجري التعدادان بتنظيم مؤقت مع ادارة الشؤون الاجتماعية في ذلك الوقت . ثم اجري التعداد الثالث عام ١٩٦٥ وكان الاخير في عام ١٩٧٠ وقد قامت الادارة المركزية للاحصاء باجراء التعدادين الاخيرين . * ويجري الاستعداد حاليا لاجراء تعداد عام خامس للسكان عام ١٩٧٥ .

اما بالنسبة لنظام تسجيل المواليد والوفيات فقد بدأ عام ١٩٦٠ فقط ولكن شهد عام ١٩٥٧ اول محاولة لحصر حالات المواليد والوفيات والزواج والطلاق في الكويت وذلك حين تم حصر جميع تلك الاحداث التي وقعت خلال عام ١٩٦٥ على بطاقات خاصة اثناء عملية اجراء تعداد ١٩٥٧

ومع حداثة عهد الكويت بتعدادات السكان والتسجيل الدائم المنتظم للاحداث الحيوية ومع ارتفاع نسبة الامية (٤٧,٢٪ من جملة السكان الكويتيين الذي كانت اعمارهم ١٠ سنوات فاكثر عام ١٩٧٠ كانوا من الاميين) * .

فلا غرابة ان تعاني البيانات الاحصائية للسكان الكويتيين من الاخطاء التي تشيع في البلاد النامية والتي سبق ان تعرضنا لها من قبل . ويمكننا ان نوجز ملاحظتنا على نتائج تعداد السكان لعام ١٩٧٠ وعلى البيانات الاحصائية عن الوفيات عن الفترة ١٩٦٩ - ١٩٧١ في الاتي :-

* قامت الادارة المركزية للاحصاء بدراستين لتقدير اعداد السكان بدولة الكويت عن طريق العينة ولكل في شهرى يناير ١٩٧٢ ويناير ١٩٧٣ .

* مجلس التخطيط - الادارة المركزية للاحصاء - المفكرة الاحصائية (١٩٧٣)

جدول الحياة المختصر للكويتيين لعام ١٩٧٠

١ - تعاني الاعمار المبالغ عنها سواء بالنسبة للاحياء او للمتوفين من تحيز ظاهر للرقمين صفر ، ٥ اذ تبين نتائج تعداد السكان لسنة ١٩٧٠ ان الرقمن صفر ، ٥ يحتلان المركزين الاول والثاني في التفصيل على حساب الارقام المجاورة اذ يحتل الرقمن ٧ و ٩ المركزين الاخيرين وسوف يتضح ذلك من الجدول رقم - ١ - كما سيتضح ايضا عدم وجود اختلاف يذكر بين للذكور والاناث في التحيز لارقام معينة .

جدول رقم (١) - الارقام الاخيرة لاعداد الكويتيين
الذين شملهم تعداد ١٩٧٠ مرتبة تنازليا بحسب درجة التفصيل

الرقم الاخير للعدد	ترتيب درجة ذكور	التفصيل
صفر	١	١
١	٧	٨
٢	٢	٤
٣	٥	٦
٤	٦	٢
٥	٢	٥
٦	٤	٦
٧	٥	٩
٨	٩	١٠
٩	١٠	١٠

هذا بالنسبة لنتائج تعداد السكان ، والصورة لا تختلف كثيرا بالنسبة لتوزيع اعمار المتوفين من الكويتيين والمسلطين خلال الفترة ١٩٦٩ - ١٩٧١ حيث يحتل الرقمن صفر ، ٥ المركزين الاول والثاني من حيث الافضلية في الاختيار وكان الرقم ٩ هو اقل الارقام تفضيلا سواء بين الذكور او الاناث .
٢ - كما تعاني اعداد الكويتيين الاحياء منهم عند اجراء تعداد ١٩٧٠ او وفياتهم المسجلة خلال عام ١٩٧٠ من تحيز الى فئات العمر الشباب وفئات عمر الكهولة . وسوف يتضح لنا ذلك من استطلاع لتوزيع النسب المئوية للمعدلات المتعاقبة للوفاء في فئات العمر المختلفة اي

$$\left(\frac{M_x + 5 = 5}{m_x} \right) \quad 10.10.10 = 10.10.10 = 10.10.10$$

معدلات الوفاة الخاصة بالعمر في مصر
والنسب المئوية لقيمتها المتعاقبة

الاناث		الذكور		فئة العمر
س+م	ن م س	س+م	ن م س	س+م
س	س	س	س	س
٣٦٧	١٤٧	٥٩٥	١٦٢	٥
١١١	٥٤	٨٠٤	٩٧	١٠
٧٠٠	٦٠	٨٤٦	٧٨	١٥
١١٩	٤٢	٢٨٨	٦٦	٢٠
٢٧٠	٨٩	٨٦٨	١٥١	٢٥
٢٦٥	١١٢	٦٤١	١٣١	٣٠
١٠٩٠	٢٥٦	١٤٥١	٢١٥	٣٥
٢٦٦	٢٧٩	١٢٩٥	٣١٢	٤٠
١٥٧	٢٨١	٢٥٢٧	٤٠٤	٤٥
٢٢٧	٤٤١	١٠٨٦	١٠٢١	٥٠
٢٧٠	٥٤١	١٨٥٠	١١٠٩	٥٥
١٨٨٢	١٢٨٢	١١٣١	٢٠٥٢	٦٠
١٧٦	٢٤١٤	١٠٦٢	٢٣٧٢	٦٥
٢١٥٢	٢٢٥٦	١٤٥٢	٢٤٤٧	٧٠
١٢٨	٦٥٠	١٢٧٣	٢٧٥٢	٧٥
١٨٢٢	٧٠٥٢	١٦٨٧	٨٥٩٩	٨٠
٩٨٩	١٢٩٢٥	١٤٨٨	١٤٥٠٤	٨٥
	١٢٧٧٨		١٤٠٨٢	٩٠

فقد بين جريفل [١٠] (T.N.E. Greville) ان هذه النسب تكاد تكون ثابتة وهو ما اكده ايضا الدكتور صلاح طلبة [٣] من مقارنته لتوزيعات هذه النسب لسكان عبد كبير من الدول والذي تبين منه انه بعد سن الثلاثين فان هذه النسب تتراوح بين ١,٣٥ ، ١,٨٠ وعليه فان وجود نمذبات حادة خارج حدود هذه الفترة يعنى تحيزا او انتقالا بالاعمار من فئاتها الحقيقية نحو فئات اخرى ابنى او اعل منها مما يترتب عليه ظهور قيم عالية غير طبيعية للنسبة .
تكون عادة مصحوبة بقيم اكثر انخفاضا في فئات لاحقة او سابقة . ولعل القارئ يلاحظ ان قيم النسبة .
الواردة بجدول (٢) توضح اتجاهين هما الميل الى اختصار اعمار ابني من الحقيقة لمتوفين في فئات العمر المتوسطة وكذلك الميل الى المبالغة في اعمار المتوفين المتقدمين في السن .

جدول الحياة المختصر للكويتيين لعام ١٩٧٠

٢ - وأخيراً فإن مقارنة نتائج تعدادي ١٩٦٥ و ١٩٧٠ بالنسبة للكويتيين تثير احتمالات قوية بوجود نقص في العد أو الحصر (under — enumeration) في سنة ١٩٦٥ أو زيادة في العد (over — enumeration) عام ١٩٧٠ أو كلا الأمرين معاً . وبإسقاط دليل على ذلك هو معدل الزيادة غير المعقول للسكان الكويتيين ما بين ١٩٦٥ و ١٩٧٠ إذ بلغ ١١,٦٪ سنوياً في المتوسط وهي زيادة لا يمكن تفسيرها على أساس الزيادة الطبيعية . (natural increase) وحدها (أي زيادة عدد المواليد على عدد الوفيات مع إهمال أثر الهجرة لعدم وجودها بشكل فعال) وإذا علمنا أن التغطية المكانية للتعدادين كانت واحدة تقريباً وذلك فيما عدا شمول تعداد ١٩٧٠ للجانب الكويتي من المنطقة المحايدة وهي غير مأهولة السكان ، لذلك فإن هذه الزيادة غير الطبيعية قد لا تقسم إلا في ضوء الاحتمالات التي أورناها من قبل .

والدليل الآخر على ذلك هي نسب البقاء الخمسية * (quinquennial Survival rates) الواردة بالجدول التالي رقم (٣) إذ تبدأ هذه النسب — نظرياً — بقيم أقل قليلاً من ١ ثم تقتلص تدريجياً حتى نهاية العمر ولكن تلك النسب كما هي واردة في ذلك الجدول تعكس صورة مغايرة تماماً ، مما يؤكد ما سبق قوله بشأن احتمالات نقص العد في تعداد ١٩٦٥ وزيادة العد في سنة ١٩٧٠ .

* نسبة البقاء الخمسية للفتى س إلى س+٥ (١٩٦٥ - ١٩٧٠)

$$= \frac{\text{عدد سكان الفئة س} + (١٩٧٠)}{\text{عدد سكان الفئة س} (١٩٦٥)}$$

جدول رقم (٣)

معدلات البقاء الخمسة للكويتيين (٦٥ - ١٩٧٠)

معدلات البقاء الخمسة		فترة العمر
ذكور	إناث	أقل من
١٢٢٢٩	١٢٤٨٩	١٠ - ١٤
١٢٢٢٥	١٢٤٦١	١٥ - ١٩
١٢٤١٩	١٢٣٦٤	٢٠ - ٢٤
١٢٣٦٤	١٢٤٨٦	٢٥ - ٢٩
١٢١٠٨	١٢٠١٩	٣٠ - ٣٤
١٢٣٦٨	١٢٤١٠	٣٥ - ٣٩
١٢١٠٤	١٢٠٥٠	٤٠ - ٤٤
١٢٢٧٠	١٢٠٥٠	٤٥ - ٤٩
١٢٢١٨	١٢٥٧٥	٥٠ - ٥٤
١٢٢٤	١٢٨٢	٥٥ - ٥٩
١٢٤١٠	١٢٩٢٥	٦٠ - ٦٤
١٢٠٤	١٢٩٢	٦٥ - ٦٩
١٢٦٠٨	١٢٠٨٩	٧٠ - ٧٤
١٢٦٨	١٢٥٦٤	٧٥ - ٧٩
١٢٦٤	١٢٧٥٨	٨٠ - ٨٤
١٢٢٨	١٢٣٦	٨٥ - ٨٩
١٢٦٢	١٢٦٨	٩٠ - ٩٤
١٢١٢٨	١٢٥٢	٩٥ فأكثر
١٢٥٥٩	١٢٥٩٩	المجموع

طريقة اعداد جدول الحياه المختصر للكويتيين لعام (١٩٧٠) :

ولقد اعتمدنا في انشاء جداول الحياه المختصره للكويتيين لسنة ١٩٧٠ على بيانات تعداد السكان لدولة الكويت لعام ١٩٧٠ فيما يخص السكان الكويتيين وحدهم وكذلك على وفياتهم المسجلة خلال الفترة ١٩٦٩ - ١٩٧١ . وبسبب القصور في البيانات الاحصائية للسكان والتي اوجزناها في الفقرة السابقة فقد اضطررنا ذلك الى محاولة معالجة تلك البيانات لجعلها اكثر صلاحية للاستخدام في انشاء جدول الحياه . وتتلخص الطريقة التي اتبعنا في تقسيم مدى حياة السكان الى فترات ثلاث هي (١) الفترة من صفر الى ٤ سنوات و (٢) الفترة من ٥ الى ٦٤ سنة ثم (٣) الفترة من ٦٥ سنة فأكثر . ثم عولجت كل فترة بطريقة يعتقد من تطبيقاتها في ظروف مماثلة انها كانت مناسبة وتلخص الفترة التكاليف الاسلوب الذي اتبع في معالجة البيانات .

جدول الحياة المختصرة للكويتيين لعام ١٩٧٠

تمهيد انبيانات وحساب قيم (ن فسر) :

استخدمت بيانات تعداد السكان لعام ١٩٧٠ واحصاءات الوفيات المسجلة للفترة ١٩٦٩ - ١٩٧١ فيما يخص السكان الكويتيين تكررا واناثا في اعداد جدول الحياة . ولهذا الغرض قسم مدى الحياة الى ثلاث فترات عولجت ببيانات كل فترة بطريقة خاصة على النحو التالي :

لفترة العمر من صفر الى ٤ سنوات :

تعماني تعدادات السكان في الكثير من الدول غير المتطورة احصائيا من نقص في العد خصوصا بالنسبة للاطفال في سنة العمر الاولى لذلك يتعين تصحيح هذه البيانات قبل استخدامها في تقدير احتمالات الوفاة وكثيرا ما يفضل الاعتماد على احصاءات المواليد والوفيات في تقدير احتمالات الوفاة في السنة الاولى من العمر او خلال الفترة صفر - ٤ وذلك لانها اكثر شمولاً وبقة من بيانات التعداد . ولقد اتبعت هذه الطريقة في اعداد جدول الحياة للولايات المتحدة الامريكية (١٩٤٩ - ١٩٥١) [٨] ولقد فضلنا استخدام نفس الاسلوب عند حساب قيم خمس للسنوات من الصفر الى ٤ سنوات لذلك الغرض فقد استخدمت المعادلات التالية التي قدمها الدكتور احمد جاد عبد الرحمن [٥] وهي :

حيث تمثل عدد المواليد في الربع الرائي من السنة التقويمية
تتمثل عدد الوفيات عند العمر س في نفس السنة

ويفرض ان المواليد الخاصة بكل ربع سنة موزعة بانتظام على تلك الفترة الزمنية فان خمس

حيث

$$(1) \quad \frac{w_{0-69}}{l_{0-69}} = \text{ف. ح.}$$

$$\begin{aligned} \text{حيث } w_{0-69} &= w_0 + w_1 + w_2 + w_3 + w_4 + w_5 + w_6 + w_7 + w_8 + w_9 \\ l_{0-69} &= \frac{1}{8} (a_{0-69} + a_{1-69} + a_{2-69} + a_{3-69} + a_{4-69} + a_{5-69} + a_{6-69} + a_{7-69} + a_{8-69} + a_{9-69}) \\ &+ \frac{1}{8} (a_{0-69} + a_{1-69} + a_{2-69} + a_{3-69} + a_{4-69} + a_{5-69} + a_{6-69} + a_{7-69} + a_{8-69} + a_{9-69}) \end{aligned}$$

ويتمثل بالنسبة للعمر سنة واحدة

$$(2) \quad \frac{w_{70-79}}{l_{70-79}} = \text{ف. ح.}$$

$$\begin{aligned} \text{حيث } w_{70-79} &= w_{70} + w_{71} + w_{72} + w_{73} + w_{74} + w_{75} + w_{76} + w_{77} + w_{78} + w_{79} \\ l_{70-79} &= \frac{1}{8} (a_{70-79} + a_{71-79} + a_{72-79} + a_{73-79} + a_{74-79} + a_{75-79} + a_{76-79} + a_{77-79} + a_{78-79} + a_{79-79}) \\ &+ \frac{1}{8} (a_{70-79} + a_{71-79} + a_{72-79} + a_{73-79} + a_{74-79} + a_{75-79} + a_{76-79} + a_{77-79} + a_{78-79} + a_{79-79}) \end{aligned}$$

وبالمثل يمكن ايجاد صيغ مماثلة لكل سنة في الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٦٤ :
 فترة الأعمار المتوسطة (٥ - ٦٤ سنة) :

بسبب ما لوحظ من تحيز للأعمار المتقدمة بالصفوف والأخمس فضلاً عن الـبنيات المتعددة في قيم R^2 والتي تنعكس على قيم r فقد استخـمنا طريقة للتجميع الخمس للأعمار بالنسبة لسكان التعداد وكذلك للوفيات المسجلة خلال الفترة ١٩٦٩ - ١٩٧١ واختيرت الفئات لتتركز حول الصفوف والأخمس ثم حسبـت القيم المعهدة L S W Y باستخدام معادلة كنج ٨ .

(۲) من ۱۰۲ و ۱۰۳ - ۸ - ۱۰۱ و ۱۰۲

حيث من : القيم المحددة للسكان أو الوفيات

في يوم الجمعة الممجد القديس التي تقابل في القدس.

24-4-68

ق ١: القيم غير المهددة (للسكان أو الرافعات) بالسوء المفقود

٥١ | الغدوة المركزية

المحاضرة (٣) مكة المكرمة في صورة نسول العمليات الحسابية عامة

الخوارزمية:

(8) صلیب = ۸ - ۱۰ رافیس + ۶ رافیس - ۸ رافیس + ۵

(c) $\frac{20}{20+20+20} = 20\%$

ثم تحب اعتباراً للوفاء به الطلاق التالي :

$$\frac{[(\frac{1}{2} - \frac{1}{2})] \cdot \frac{1}{2} + \frac{1}{2}}{1} = \frac{1}{2}$$

جسٹس لا = ۰.۸۹ دھرتی قیوتہ متوسط پیمہ (۰.۸، ۰.۸، ۰.۸) کا کردارها قندرسہ [۱]

فترة الاعمار المتقدمة (٦٥ فأكثر) :

بسبب صغر حجم السكان في ثلثات الأعمار المتقدمة وبسبب ما لوحظ من عدم دقة في الإحصاء المسجلة سواء بالنسبة للأحياء الذين شملهم تعداد ١٩٧٠ أو الوفيات المسجلة في الفترة ١٩٦٩ - ١٩٧١ واعتماداً على النتائج التي توصل إليها جريفل (١٠) من أن نسب القيم المتعاقبة لمعدلات الوفاء الخاصة بالأعمار أي تختلف في نطاق محدود وتطبيقاً لنتائج الدكتور صلاح

طلبة [٢] من أن هذه النسب تتراوح بين (١,٢٥، ١,٨٠) للامعاري التي تجاوز ال ٣٠ سنة نقد استخدمنا معادلة جرافيل ثم حسبنا القيمة المتوسطة للنسب للامعاري التي تجاوز ال ٦٥ سنة أي ٥ وهذا

على النحو التالي -

من معادلة جبريقي :

$$(٧) \quad ٥٢٥ = ٣٥٥ + ١٧٠$$

$$(٨) \quad \frac{٥٢٥}{٣٥٥} = ١.٤٦٥$$

وحساب القيم المتوسطة ٥٢٥ ثم (٧) نجد أنه :
 $٦٥٣٥ = ٤٣٥١٦.٢٥ - ٦٥٣٥.٥$ وهكذا
 وبطريقة المعادلة (٧) يمكن حساب قيم $٥٢٥ = ٤٣٥١٦.٢٥$ وهكذا
 ومنه تم يمكن تكميله جدول الحياة .

على أننا نود أن نوضح امرين اولهما انه لم يتبدل أية محاولة لتقييم درجة العد الزائد في تعداد ١٩٧٠ وبالتالي تصحيح بيانات التعداد وذلك لعدم توافر البيانات اللازمة عن التجنس اذ انه من المعتقد ان الزيادة في العد قد نشأت عن اثناء من البدو غير الكويتيين بانهم كويتيون وذلك اثناء التعداد ولا يستبعد ايضا ان تكون بيانات الوفيات المسجلة خلال الفترة ١٩٦٩ - ١٩٧١ قد تعرضت لنفس الخطأ . اما الامر الثاني فهو ان عدد السكان التعداد والذي اجري في مساء ١٩ / ٢٠ ابريل ١٩٧٠ لم يعدل ليمثل السكان في ٢٠ / ٦ / ١٩٧٠ - منتصف سنة جدول الحياة - اذ انه بسبب كثرة الاخطاء في البيانات من جهة وقلة عدد المواليد والوفيات المسجلة خلال الفترة ما بين تاريخ اجراء التعداد ومنتصف السنة فان تصحيح عدد السكان قد لا يؤدي الى درجة افضل من الفقة

الرموز والمصطلحات :

اما بالنسبة للرموز والمصطلحات التي استخدمت في اعداد جدول الحياة فهي رموز مألوفة ومتفق عليها تماما في المراجع والبحوث السكانية باللغة الانجليزية وسوف نوردنا في الفقرة التالية مقرونة بالرموز العربية الشائعة المناظرة لها مع شرح موجز لمفهوم كل منها .

X : العمر المضبوط بالسنوات .
 n : طول الفترة الزمنية بالسنوات وسوف تستبعد حين تكون $n = ١$
 $X + n$: فترة الحياة بين الاعمار المضبوطة المتكورة بالسنوات .
 X : احتمال الوفاة بين العمر s والعمر $s + ١$
 X : الباقيون على قيد الحياة عند العمر المضبوط s . وعادة نبدأ جدول الحياة بعند ١٠٠٠٠٠ نسمة .

n : عدد الوفيات خلال الفترة العمرية s الى $s + ١$ وتساوي n في ج s
 n : عدد السنوات التي عاشها الفوج بين العمر s الى $s + ١$ او عدد سكان جدول الحياة في فترة العمر s الى $s + ١$ وتساوي n في ج s

١٠٠ : عدد السنوات التي عاشها الفوج بعد العمر المضبوط حتى نهاية الحياة طبقاً لجدول الحياة
 x وتُحسب بجمع قيم $\sum_{x=0}^{\infty} l_x$ من نهاية الجدول نحو بدايته حتى العمر x .
 ١٠٠ : توقع الحياة أو متوسط عدد السنوات الباقية من الحياة للأحياء عند بداية الفترة العمرية
 e_x وتساوي $\frac{\sum_{x=0}^{\infty} l_x}{l_0}$

وباستخدام الطريقة المبينة في البند السابق والرموز الموضحة في اعلاه فقد امكن تركيب جدول الحياة المختصر للكويتيين ذكورا واناثا لسنة ١٩٧٠ وهما الموضحان بالجدولين (٤) ، (٥) .

وقبل ان ننقل الى دراسة جدولى الحياة واستخلاص بعض النتائج منهما فان هناك ملاحظتين جديرتين بالذكر :

١ - انه عند حساب قيم e_x للاعمار دون الخمسة وعلى الاخص السنين الاولى والثانية من العمر فانه من المعتاد ان تعالج بطريقة خاصة وذلك يرجع الى الهبوط السريع في معدل الوفاة في فئة العمر صفر - ١ و ١ - ٢ ويزداد هذا الهبوط سرعة بالاقتراب من نهاية الفئة صفر - ١ وعليه فانه من الضروري ان يراعى توزيع الوفيات داخل هاتين الفئتين والا تعتبر الوفيات موزعة بانتظام خلال هذه الفترة . ولهذا فانه استثناء معاً ذكر عن طريقة حساب e_x فقد حسبت e_x باستخدام معالتي ريد وميريل .
 Reed, Lowell J. of Margret Merrell

$$(٩) \begin{cases} ١٢٠٠٠٠٠ + ٠.٢٧٦٦٠ = ١٢٠٠٠٠٠ \\ ٢٠٠٠٠٠٠ + ٠.٢٧٦٦٠ = ١٢٠٠٠٠٠ \end{cases}$$

٢ - وبالنسبة للقيمة e_x - ١٠٠ فقد حسبت من العلاقة التالية والتي استنتجتها جريفل [١٠] :

$$(١٠) \quad e_x = \frac{100 \cdot l_x}{l_0}$$

والجدولين التاليين (٤) ، (٥) يعرضان جدولى الحياة المختصرين للذكور والاناث الكويتيين لعام ١٩٧٠

جدول الحياة المختصر للكويتيين لعام ١٩٧٠

جدول رقم - ٤ -

جدول الحياة المختصر للذكور الكويتيين - ١٩٧٠

تس	م	نحس	نوس	ع	ف	لغة العمر المصنوف
س	س	س	س	س	س	بالسنوات
٦٧٥٥٢	٦٧٥٢٤٨٢	٩٧١٤١	٣٩٤٩	١.٠٠٠٠	٣٩٤٩	٠
٦٩٢٩	٦٦٥٢٤٢	٩٥٧٤٩	٥١٢	٩٦.٥١	٥٠.٥٣٢	١
٦٨٦٦	٦٥٥٩٥٩٢	٩٥٣٧٦	٢٩٧	٩٥٥٣٩	٥٠.٢١١	٢
٦٧٨٧	٦٤٦٤٢١٧	٩٣٦١٥	٢٣٩	٩٥٢٤٢	٥٠.٧٥١	٣
٦٧٠٦	٦٣٧.٦٠٢	٩٤٨٩١	٢.٨	٩٥.٠٢	٥٠.٢١٩	٤
٦٦٢٠	٦٢٧٥٧١١	٩٣١٨٣١	٦٧٠	٩٤٧٩٥	٥٠.٧٠٧	٥
٦١٦٦	٥٨.٣٨٨٠	٩٦٩٢١٨	٤١٣	٩٤١٢٥	٥٠.٤٣٩	١٠
٥٦٩٢	٥٣٤٤٥٦٢	٩٦٦٦٧	٣٢٢	٩٣٧١٢	٥٠.٣٤٤	١٥
٥٢١٢	٤٨٦٨٩٦٥	٩٦.٧١	٥٢٢	٩٣٣٩٠	٥٠.٥٥٩	٢٠
٤٧٤٠	٤٤.١٨٢٤	٩٦٢٧٣٣	٧٤٥	٩٢٨٦٨	٥٠.٨٠٢	٢٥
٤٢٧٦	٣٩٣٩.٩١	٥٨٤٧٥	١.٨٢	٩٢١٢٣	٥٠.١١٧٤	٣٠
٣٨٢٣	٣٤٨٦.١٦	٥٢٢٢٣٤	١٣١٦	٩١.٤١	٥٠.١٤٤٥	٣٥
٣٣٧٥	٣.٢٨٣٨٢	٤٤٥٤٢٧	١٤٦١	٨٩٧٢٥	٥٠.١٦٢٨	٤٠
٢٩٢٦	٢٥٨٢٩٥٥	٤٣٦٢.٠٠	٢١٨١	٨٨٢٦٤	٥٠.٢٤٧١	٤٥
٢٤٩٤	٢١٤٦٧٥٥	٤٢١٤٢٣	٢٨٨٩	٨٦.٨٢	٥٠.٤٥١٨	٥٠
٢٠٩٩	١٧٢٥٤١٢	٣٩٨٧٧٧	٥٢١٦	٨٢١٩٤	٥٠.٦٣٤٦	٥٥
١٧٢٣	١٢٣٦٦٣٥	٣٦٥٧٢٢	٨١٣٠	٧٦٩٧٨	٥٠.٥٦١	٦٠
١٢٩٦	٩٦.٩١٣	٢١٨٦٦٥	١.٧٣٩	٦٨٨٤٨	٥١.٥٥٩٨	٦٥
١١٠٥	٦٤٢٢٤٨	٢٥٨٥٩٤	١٣٢.٩	٥٨١.٩	٥٢.٢٧٣٢	٧٠
٨٥٤	٢٨٣٦٥٤	١٨٨٣.٢	١٤٥٨٨	٤٤٩.٠	٥٣.٢٤٩١	٧٥
٦٤٤	١٩٥٢٥٢	١١٦٥٧٣	١٣٦٨١	٣.٣١٢	٥٤.٥١٣٥	٨٠
٤٧٣	٧٨٦٧٩	٥٦٢٨٨	١.٠١٣	١٦٦٣١	٥٦.٠٢.٨	٨٥
٣٣٨	٢٢٣٩١	١٨٦٤٣	٥.٢٧	٦٦١٨	٥٧.٥٩٥٦	٩٠
٢٠٦	٣٧٤٨	٣٤٦٩	١٤١٨	١٥٩١	٥٨.٩١١٨	٩٥
١٦١	٢٧٩	٢٧٩	١٧٣	١٧٣	٥٩.٠٠٠٠	١٠٠ لآخر

جدول رقم - ٥ -

جدول الحياة المختصر للاناث الكويتيات - ١٩٧٠

مجلة العلوم الاجتماعية

		نحو		نحو		فئة العمر المصنوف	نحو
		نحو		نحو		بالسنوات	نحو
٧١,٩٦	٧١,٩٨٢	٩٧٢٩	٣٧٤٢	١٠٠٠٠	٢٧٤٢	٠	٠
٧٣,٧٥	٧٠,٩٥٤	٩٥٨٩	٦٦١	٩٦٢٥٧	٠٠,٤٥٥	١	١
٧٣,١٢	٧٠,٦٦٥	٩٥٤٢١	٣٢٢	٩٥٦٣٦	٠٠,٣٢٨	٢	٢
٧٢,٤٧	٦٩,٧٢٢٩	٩٥١٧٧	٢٢١	٩٥٣١٢	٠٠,٢٢٢	٣	٣
٧١,٦٤	٦٨,١٢,٥٢	٩٥١٨٨	١٨٠	٩٥,٩٢	٠٠,١٨٩	٤	٤
٧٠,٧٧	٦٧,١٦٨٦٤	٩٧٣,٤٣	٥٤٤	٩٤,٩١٢	٠٠,٥٧٣	٥	٥
٦٦,١٦	٦٢,٤٢٨٢١	٩٧,٥٨٨	٤٠٠	٩٤,٣٦٨	٠٠,٤٢٤	٦	٦
٦١,٤٤	٥٧,٧٣٢٣٢	٩٦٨,٤٢١	٣٥٦	٩٣,٩٦٨	٠٠,٣٧٩	٧	٧
٥٦,٦٧	٥٣,٤٨١٢	٩٦٦,٦٧	١٥٤	٩٣,٦١٢	٠٠,١٦٥	٨	٨
٥١,٧٧	٤٨,٢٨١٤٥	٩٦٦,٣٨	٤٩٤	٩٣,٤٥٨	٠٠,٥٢٩	٩	٩
٤٧,٠٣	٤٣,٧٢١,٧	٩٦٣,١٥٨	٥٢٨	٩٢,٩٦٤	٠٠,٥٦٨	١٠	١٠
٤٢,٢٩	٣٩,٨٩٤٩	٩٦,٠٠٠	٨٠٥	٩٢,٤٣٦	٠٠,٨٧١	١١	١١
٣٧,٦٤	٣٤,٤٨٩٤٩	٩٥٥,٦٢	١,٨٤	٩١,٦٣١	٠٠,١١٨٣	١٢	١٢
٣٣,٠٦	٢٩,٩٢٤٨٧	٩٥,١٨٩	١١٩٣	٩٠,٥٤٧	٠٠,١٣١٧	١٣	١٣
٢٨,٤٦	٢٥,٤٣٢٩٨	٩٤,١٦٣٢	٢١٦٤	٨٩,٣٥٤	٠٠,٢٤٢٢	١٤	١٤
٢٤,١٥	٢١,١٦٦٥	٩٢,٨٢٥٥	٣٢٨٩	٨٧,١٩٠	٠٠,٣٧٧٢	١٥	١٥
١٩,٩٤	١٦,٧٣٤١٠	٩٠,٥٥٢١	٥٩٢٩	٨٣,٩٠١	٠٠,٧٠٩١	١٦	١٦
١٦,٦٦	١٣,٧٨٨٩	٣٦,٩٥٦٣	٨٥٤٨	٧٧,٩٥٢	٠١,٩٦٦	١٧	١٧
١٤,٩٤	٨٩,٨٢٢٦	٣١,٩٢١٦	١١٦٤٥	٦٩,٤٠٤	٠١,٧٧٨	١٨	١٨
١٠,٠٣	٥٧,٩١١,٠	٢٥,٢٣٤٦	١٤,٥٧٥	٥٧,٧٥٩	٠٢,٥٢٢٤	١٩	١٩
٧,٥٤	٣٢,٥٧٦٤	١٧,٥٩٨٤	١٥,٩٦٧	٤٣,١٨٤	٠٣,٦٧٧٤	٢٠	٢٠
٥,٥٥	١٤,٩٧٨,٠	٩٩,٧٧	١٤,١٧٥	٣٧,٢١٧	٠٤,٨٢	٢١	٢١
٣,٨٩	٥,٧٠٣	٤,٠٥٧	٩,٢٨	١٣,٤٢	٠٦,٩٢٠٣	٢٢	٢٢
٢,٦٦	١,٦٤٦	٩٥,٩٥	٢٤,١٤	٤,٠٤	٠٨,٥٢٦٢	٢٣	٢٣
١,٥٨	١,٥١	١,٥١	٥,٩	٥,٩	١٠,٠٠٠	٢٤	٢٤

بعض ما يمكن استنتاجه من جداول الحياة للكويتيين :

ومن هذين الجدولين وفي حدود ما يعكسانه من نتائج ومع مراعاة التحفظات التي أورناها من قبل بشأن البيانات الاحصائية الخاصة بسكان الكويت وولياتهم فإنه يمكن ان نستخلص ما يلي :

١ - ان توقع الحياة عند الميلاد للذكور الكويتيين هو ٦٧,٥٢ سنة مقابل ٧١,٩٦ سنة للاناث الكويتيات . وهذا الفرق يتفق مع الاتجاهات السائدة عالميا بخصوص احتمالات الحياة عند الميلاد للذكور والاناث .

٢ - ان هذه القيم وهي لا تختلف كثيرا عن توقعات الحياة في العديد من الدول الغربية المتقدمة تعكس اثر الرعاية الصحية الشاملة التي يتمتع بها افراد هذا المجتمع .

ومن الجيد بالذكر ان قسم السكان التابع لهيئة الامم المتحدة سبق وان قدر احتمالات الحياة عند الميلاد للكويتيين عن الفترة ١٩٦٥ - ١٩٧٠ د ٦٤,٤ سنة كما قدره المركز الديموجرافي بالقاهرة ب ٦٠,٥ سنة اعتمادا على المستوى ١٨ من South Model ولا يمكننا القول بان تقدير كل من

جدول الحياة المختصر للكويتيين لعام ١٩٧٠

هيئة الأمم المتحدة والمركز الديموجرافي كلاهما كان أكثر تمسكاً من التقديرات التي توصلنا إليها إذا لا بد وإن يراعى اختلاف الأساليب التي اتبعت في حساب التقديرات فضلاً عن التحفظات التي اثيرت بشأن استخدام جداول الحياة النمطية للأمم المتحدة التي استخدمت في التقدير الأول أو جداول كول وبمعى التي اتبعت للتوصل الى التقدير الثاني .

كما نود أن نذكر أيضاً أن جداول الحياة المختصرة التي اعتمدت في هذا البحث هي محاولة مبدئية لدراسة نمط وفيات الكويتيين ويمكن أن تستخدم هذه الجداول في انشاء جداول حياة كاملة بطرق الاستكمال المعروفة .

شكر وتقدير

يود كاتب المقال أن يعرب عن شكره وتقديره لكل من الاستاذ الدكتور صلاح الدين طلبه والسيد علي امان علي ما قدماه من مشورة وهون يسرا عليه اعداد هذا البحث .

المراجع

- [١] تعداد السكان العام لسنة ١٩٦٥ (الجزء الاول) - مجلس التخطيط - الادارة المركزية للإحصاء - الكويت .
- [٢] تعداد السكان العام لسنة ١٩٧٠ (الجزء الاول) - مجلس التخطيط - الادارة المركزية للإحصاء - مارس ١٩٧٢ - الكويت .
- [٣] بعض مقارنات ديموجرافية بين سكان الجمهورية العربية وغيرها - ١٩٦٤ - دكتور صلاح الدين طلبه - المجلة الإحصائية المصرية - العدد الثامن .
- [٤] جدول الحياة لمدينة الاسكندرية ١٩٦٠ - دكتور صلاح الدين طلبه - مجلة كلية التجارة بجامعة الاسكندرية العدد الاول لعام ٦٢ / ١٩٦٤ .

- 5 Abdel-Rahman, A. Gad. 1948. The Egyptian National Life Table No 2 Cairo : Government Press.
- 6 Adlakha, Arjun. 1972. Model life Tables : An Empirical Test of Their Applicability to Less Developed Countries, Demography Vol 9, No. 4, 1972.
- 7 Carrier, N. and Hobcraft, J. 1971. Demographic Estimation for Developing Societies, Population Investigation Committee, London School of Economics, London.
- 8 Sifken Monroe G. and Mortimer Spiegelman 1959 : Method of Constructing the 1949-51 National, Divisional, and State Life Tables, U.E. Department of Health, Education, and Welfare, Vital Statistics-Special, Reports, Vol 41. No.5.
- 9 Tetly, H. for the Institute of Actuaries and the Faculty of Actuaries, 1883 Actuarial Statistics, Vol I : The University Press Cambridge.
- 10 U.S. Department of Commerce, Bureau of Census, 1960. Handbook of Statistical Methods for Demographers. Washington D.C. : Government Printing Office.

مراجعات کتب

الولايات المتحدة والدول النامية

د. محمد ربيع

تتجه بحوث هذا الكتاب إلى محاولة التعرف على أهم المتغيرات الاقتصادية الجديدة التي أخذت تتبلور في السنوات الأخيرة وتحديد آثارها على عملية النمو في البلاد النامية. ولما كان ما يحدث في البلاد النامية لا بد أن تكون له جذوره وآثاره في البلاد المتقدمة فإن الكتاب يحاول أن يقترح بعض التعديلات الواجب إدخالها على سياسة الولايات المتحدة تجاه مجموعة الدول المتخلفة. ويقع أبحاث هذا الكتاب في ثمانية فصول تعالج المواضيع التالية:

- ١ - التنمية وسياسة الولايات المتحدة الخارجية.
- ٢ - أزمة الطاقة ومستقبل عملية التنمية.
- ٣ - السياسة في عصر الثورة.
- ٤ - الغذاء: مشكلة عالمية معلقة.
- ٥ - الدول النامية في محادثات طوكيو.
- ٦ - الأزمات التي لا يحكمها القانون، الحاجة إلى حكومة دولية للمحيطات.
- ٧ - مساعدات التنمية، ما هي الخطوة التالية.
- ٨ - الرأي العام وسياسة الحكومة.

وبالإضافة إلى هذه الأبحاث يقدم الكتاب مجموعة من الجداول والاحصاءات في قسم مستقل على شكل ملحق يتضمن الكثير من المعلومات المهمة عن الأوضاع الاقتصادية في العالم.

إن سنة ١٩٧٣ التي أعلنت انتهاء التدخل الأمريكي في فيتنام كانت تعني بالنسبة للكثيرين انتهاء الحرب الباردة وبداية لفترة من السلام المثمر.

إلا أن الاقتصاد العالمي الذي بدأ بدايه جيدة في أوائل تلك السنة أصيب في منتصفها بنكسة ظهرت على شكل ندرة عالمية في الغذاء. ولقد كانت من أسباب تلك الندرة، (١) ارتفاع مستوى الرفاهية في الدول المتقدمة وما يعنيه ذلك من زيادة في الاستهلاك. (٢) حدوث تزايد كبير في سكان البلاد المتخلفة وما يعنيه ذلك من تزايد الطلب على مختلف المواد الغذائية. (٣) انتشار الجفاف في العديد من أجزاء آسيا وإفريقيا. وقبل انتهاء تلك السنة جاءت أزمة الطاقة كحدث عالمي أخذ يهدد اقتصاديات مختلف الدول بأخطار الركود والتدهور.

لقد جاءت تلك الأزمة نتيجة لزيادة أسعار النفط الخام واتجاه الدول العربية إلى خفض انتاجها ورفض حظر على شحنات النفط لبعض الدول الصناعية.

إن تدخل العرب لتحديد العرض من النفط كان يهدف إلى:

- ١ - توجيه اهتمام العالم إلى قضية العرب ضد إسرائيل.
- ٢ - إظهار حقيقة كون أسعار النفط متخلفة كثيرا عن المستوى العالمي لأسعار مختلف السلع.

ولقد كان من نتيجة أحداث تلك السنة إظهار مدى ارتباط مصير مختلف الشعوب بعضها ببعض وإدراك العالم أن إحساس أحد شعوبه بالظلم لا يمكن التغاضي عنه أو إهماله دون أن يترتب على ذلك أية عاقبة. وهكذا ظهرت الحاجة إلى إيجاد وتطوير أسس التعاون الدولي من أجل عالم أفضل. أن الحيلولة دون

وقوع المزيد من الأزمات يستدعي العمل على إيقاف الارتفاع المستمر في أسعار مختلف السلع الأساسية، وإيجاد الحلول للمشكلات العالمية.

إن التضخم لم يبدأ بارتفاع أسعار النفط كما أنه لن ينتهي بانتهائه. إذ أن ارتفاع أسعار النفط بمقدار ٣٥٠٪ خلال سنة واحدة جاء بعد ارتفاع أسعار القمح والأسمدة النيتروجينية التي زادت حوالي ثلاث مرات خلال فترة زمنية مقاربة. إن الارتفاع في أسعار النفط والأسمدة والمواد الغذائية الأساسية من المتوقع أن يزيد قيمة واردات الدول الفقيرة لسنة ١٩٧٤ مما يساوي ١٥ مليار من الدولارات، حوالي ٩٠٥ مليارات منها جاءت نتيجة لارتفاع أسعار النفط. إن الفرق في قيمة واردات تلك الدول من النفط يزيد عن كل ما تنقله الدول المتخلفة من مساعدات من الدول المتقدمة. وهذا من شأنه أن يزيد من حدة الفجوة التي تفصل الدول الغنية عن الدول الفقيرة.

إن آثار الزيادة في أسعار النفط سوف تشمل الدول الصناعية إلى جانب الدول النامية. إذ أن قيمة واردات الدول الصناعية من النفط لعام ١٩٧٤ سوف تزيد بمقدار ٥٠ مليار من الدولارات تقريباً من قيمة وارداتها لسنة ١٩٧٣، إلا أن هذه الزيادة سوف تقود إلى زيادة دخل حكومات الدول المصدرة للنفط بما يعادل ٥ أضعاف ما كان عليه في سنة ١٩٧٣. وهذا من شأنه أن يرفع دخلها من حوالي ١٥ مليار في سنة ١٩٧٣ إلى حوالي ٨٥ مليار لسنة ١٩٧٤. ولما كانت قيمة واردات تلك الدول تتراوح ما بين ٢٠ - ٣٠ مليار من الدولارات، فإن الفائض لديها سوف يتراوح ما بين ٥٠ - ٦٥ مليار.

إن الولايات المتحدة التي تعتمد على دول نامية في إمدادها بجزء كبير من احتياجاتها النفطية تستورد أكثر من نصف احتياجاتها من ٩ من المواد والمعادن الستة عشر الاستراتيجية من الخارج. إن مهمة مصدري تلك المواد الاستراتيجية في تكوين منظمة لهم ليست أصعب من مهمة منتجي النفط. إن استيعاب هذه الطائفتين يستدعي العمل على إيجاد الاتفاقات وأسس التعاون الدولي التي ترضي جميع الفرقاء.

تغير العلاقات الدولية

إن أزمة الطاقة والغذاء تبدو اليوم من أهم المشاكل العالمية التي تؤثر تأثيراً مباشراً في تغيير الأسس التي تقوم عليها العلاقات بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة. وإلى جانب تلك الأزمات تعمل العديد من المتغيرات الاقتصادية والسياسية على حثيافة أسس جديدة للعلاقات الدولية... ومن تلك المتغيرات ١ - تبديل مفاهيم القوى الدولية

إن الحرب العربية الإسرائيلية التي وقعت في أكتوبر سنة ١٩٧٣ غيرت نظرة الدول إلى أهمية العلاقات الاقتصادية والعسكرية وإلى طريقة استخدام القوة. إن استخدام العرب لسلح النفط تحت قيادة السعودية وإنعاش الدول الكبرى لمطالب العرب سوف يقود إلى المدى الطويل إلى تغيير ميزان القوى العسكرية والاقتصادية في العالم.

٢ - تقوية المركز الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية

إن الآثار السيئة لازمة الغذاء والطاقة كانت أقل وقعا على الولايات المتحدة منها على الدول الصناعية الأخرى. ولقد كان من نتيجة ذلك تقوية مركز الدولار في مواجهة عملات الدول الصناعية الأخرى وتحقيق فائز في ميزان المدفوعات الأمريكي.

٣ - ظهور الندرة العالمية

إن الدول الصناعية التي كانت تكافح من أجل زيادة صادراتها بسبب الوفرة أصبحت الآن تستورد جزءاً أكبر من احتياجاتها. إن قائمة المواد والعناصر النادرة تشمل إلى جانب الغذاء والنفط والسماد، الخشب والمعادن والمنسوجات الصناعية والقطن والورق وغيرها من المواد الأخرى. وإذا كانت آثار الندرة سوف تختلف من بلد لآخر، فإن عصر الندرة سوف يساعد على تغيير العلاقات الدولية. ولقد شهدنا كيف

مراجعات كتب

استطاعت أزمة الغذاء والطاقة أن تزيد القوة الاقتصادية للدول الغنية بمواردها المتقدمة منها والنامية.

٤ - ظهور مفاهيم عالم «النمو المحدود»

ان ظهور عصر الندرة قاد الى انتشار الاعتقاد بوجوب تحديد نشاطات الانسان الاقتصادية وذلك من اجل ايجاد توازن بيني يوفر امكانية استمرار الحياة في هذا العالم. ان المنادين بوقف النمو الاقتصادي يتوقعون - اذا لم يحد النمو السكاني والاقتصادي خلال عقود قليلة من الآن - ان يصبح الغذاء غير كافي لاعالة سكان العالم، وان تنخفض مستويات الخدمات التعليمية، وان ترتفع معدلات المرض والموت، وان تصبح الكفايات من نكريات الماضي.

٥ - تغيير متطلبات التعاون بين الدول من اجل التنمية

ان احتياجات الدول النامية من اجل التنمية تتغير باستمرار. اذ ان ارتفاع مداخل الدول المصدرة للنفط يجعلها اليوم غير محتاجة الى رؤوس الاموال كما كان الحال في السابق. أما الدول النامية الأخرى فقد أصبحت بحاجة الى العديد من الخدمات والمساعدات المتنوعة، خاصة في مجالات التغذية ومحو الأمية ومعالجة قضايا الفقر. أما الدول النامية الأكثر تخلفاً (حوالي ٢٥ دولة) فانها بحاجة الى كل انواع المساعدة الخارجية وذلك لانها تأثرت بازمة الغذاء والطاقة والسماد.

٦ - ظهور الصين

لقد شهد العام الماضي ظهور الصين كقوة عالمية على المسرح الدولي بعد حوالي ٢٥ سنة من العزلة. ان الصين في الوقت الحاضر تلعب دور القوة الكبرى والدولة النامية في وقت واحد. ان بروز الصين كقوة عالمية يجعل تجربتها في معالجة مشاكل الفقر في بلادها ذات فائدة كبيرة بالنسبة للدول النامية في رسم برامج للتنمية في بلادها.

٧ - ازدياد القدرة التفاوضية للدول النامية

لقد استطاعت الدول النامية باستمرار وبشكل تدريجي أن تزيد مقدرتها على تحديد مشاكلها المشتركة، وبالتالي استطاعت ان تزيد من قدرتها على المساومة مع الدول المتقدمة من اجل الاهتمام بتلك المشاكل. ومع نجاح العرب في استخدام سلاح النفط تكسبت تلك القدرة مما ادى الى تقوية مقاومة الدول النامية لمحاولات بقاءها معتمدة على الدول الصناعية.

٨ - ارتباط مفاهيم النمو بالعدالة

ان مفاهيم النمو القائمة على قيادة الطبقات الغنية والمتوسطة أخذت تتغير لتحل محلها مفاهيم جديدة تؤكد على مشاركة الفقراء في تحمل اعباء التنمية وفي التمتع بفوائدها ضمن اوضاع اقتصادية واجتماعية اكثر عدالة. اذ ان استراتيجيات التنمية القائمة على مفاهيم العدالة استطاعت أن تحقق النمو وأن تقدم للفقراء خدمات تعليمية واجتماعية وصحية ومساكن افضل وذلك بالإضافة الى مساعدتهم في مجال تخطيط الأسرة. وحتى في حالات تواضع الزيادة في الدخل والعمالة، استطاعت الخدمات المذكورة أن تخلق لدى الفقراء الدافع للعمل على تحديد حجم الأسرة.

ان الأوضاع الجديدة التي فرضتها التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في عالم اليوم تحتم تعاون مختلف الدول من اجل مواجهة مشاكل العصر. ولما كان بعض تلك للتغيرات قد فرض نفسه في فترة زمنية قصيرة وان آثاره تأخذ أبعاداً كثيرة لم تكن مألوفة من قبل، فإن التحرك الدولي من اجل معالجة الوضع الراهن ورسم خريطة للمستقبل يبدو بدون قيادة او مؤشرات تساعد على توجيهه الوجهة السلبية. الا ان ضيق الوقت وكبر حجم المشاكل يستدعي العمل بسرعة من اجل تطوير المؤسسات الدولية القائمة وخلق المزيد منها وذلك من اجل استيعاب التغيرات الجديدة وحل المشاكل التي لا تستطيع أية دولة ان تواجهها بمفردها.

أزمة الطاقة ومستقبل التنمية

لقد استطاعت معظم الدول النامية في اوائل سنة ١٩٧٣ أن تتجاوز معدل النمو المستهدف لعقد التنمية (٦٪) من الناتج القومي الإجمالي). إلا أن ارتفاع أسعار الغذاء والسماد والنفط الذي جاء كبيراً ومفاجئاً حال دون استمرار تقدم تلك الدول. أن أسعار الغذاء والسماد زادت بمقدار ثلاث مرات خلال السنتين الأخيرتين، وذلك بالإضافة إلى الزيادة الكبيرة في أسعار النفط في السنة الأخيرة.

أن ارتفاع سعر النفط وحده يزيد قيمة واردات الدول النامية بمقدار ١٥٪ فيما بين سنتي ١٩٧٣ و ١٩٧٤. إذ بينما كانت واردات تلك للدول تساوي ٥٢ مليار دولار في سنة ١٩٧٢ سوف تبلغ حوالي ١٥ مليار في سنة ١٩٧٤ وأنه من المتوقع أن تصل إلى حوالي ٢٠ مليار في سنة ١٩٨٠. وهذا يعني أن واردات تلك الدول من النفط سوف تعامل حوالي ٢٠٪ من قيمة صادراتها لسنة ١٩٧٤ وذلك في مقابل ٨٪ فقط لسنة ١٩٧٣. أما قيمة واردات تلك الدول من الغذاء والسماد فإنه من المتوقع أن تزيد بمقدار ٥ مليارات من الدولارات فيما بين سنتي ١٩٧٣ و ١٩٧٤. إذ أن قيمة وارداتها من القمح وحده لسنة ١٩٧٤ سوف تزيد بمقدار ٣ مليارات من الدولارات عن سنة ١٩٧٣.

أن الزيادة في قيمة واردات الدول النامية لسنة ٧٤ عن سنة ٧٣ والتي تقدر بحوالي ١٥ ملياراً من الدولارات تعادل حوالي خمسة أضعاف كل المساعدات التي قيمتها الدول الصناعية مجتمعة والتي بلغت حوالي ٩ مليارات من الدولارات في سنة ١٩٧٢. وهذا من شأنه أن يقود إلى تثبيت معدلات النمو ويؤدي إلى ركود بعض النشاطات الاقتصادية ويخفض احتياطات الدول النامية من العملات الصعبة.

أما بالنسبة للدول الصناعية فإن ارتفاع أسعار النفط سوف تكون له آثار تضخمية على المستوى العالمي، كما أنه من الممكن أن يؤدي إلى ركود بعض النشاطات الاقتصادية إلا أنه من المتوقع أن تعود معظم فوائض الدول المصدرة للنفط إلى الدول المتقدمة وذلك على شكل استثمارات وودائع لدى المؤسسات المالية في تلك الدول. وهذا يعني أن مدفوعات الدول الصناعية على شكل زيادات في قيمة وارداتها النفطية سوف يعود ثانية إليها بينما سوف تحرم الدول النامية من تلك الفوائض. والدول الصناعية بسبب ما لديها من مؤسسات وما تقوم بينها من علاقات بإمكانها أن تعيد توزيع الفوائض التي تصلها بالشكل الذي يساعد على تعميم الفائدة منها ويحول دون عرقلة النمو بالنسبة للاقتصادياتها. وبسبب اعتماد الولايات المتحدة الجزئي على استيراد احتياجاتها من النفط (حوالي ٣٣٪ في مقابل ٩٩٫٦٪ لليابان) ولأنها تعتبر أكثر جاذبية بالنسبة لرؤوس الأموال التي تبحث عن استثمارات خارجية، فإنه من المتوقع أن تحقق فائضاً في ميزان مدفوعاتها وتحسن موقف الدولار والاقتصاد الأميركي بوجه عام.

أن فوائض أموال الدول المصدرة للنفط والتي بلغت حوالي ١٦ مليار دولار في سنة ١٩٧٢ وصلت في سنة ١٩٧٣ إلى ١٦ مليار. أما في سنة ١٩٧٤ فإنه من المتوقع أن تبلغ تلك الفوائض ٦٠ ملياراً من الدولارات أو أكثر وذلك لأن دخلها البالغ حوالي ٨٥ مليار سوف يتفق منه ما يتراوح بين ٢٠ - ٣٠ ملياراً فقط. وإذا كان فيما سبق محاولة لتحديد الآثار المباشرة لارتفاع أسعار النفط على اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء فإنه من المتوقع أن تحدث الأزمات المذكورة آثاراً أخرى غير مباشرة على اقتصاديات الدول النامية. ومن هذه الآثار: أن الركود الاقتصادي في الدول الصناعية سوف يؤدي إلى خفض الطلب على المواد الأولية مثل النحاس والقصدير وهذا من شأنه أن يؤدي إلى خفض أسعارها، وبالتالي بخل الدول النامية المصدرة لها. وإلى جانب ذلك فإنه من المتوقع أن تنقل واردات تلك الدول من السياحة نتيجة لظلة السياح الذين يفرون إليها من دول صناعية واتجاههم إلى خفض مصروفاتهم ومع ركود النشاط الاقتصادي في أوروبا سوف تضطر دولها إلى خفض عدد العمال لديها، وبشكل خاص العمال الأجانب الذين يعملون في أوروبا من رعايا الدول النامية والبالغ عددهم حوالي سبعة ملايين.

مراجعات كتب

الولايات المتحدة وازمة الطاقة

ان علاج ازمة الطاقة يحتاج الى موقف سياسي واضح يتجه الى مساعدة الدول النامية، وذلك لان ارتفاع اسعار الغذاء والسماد بالإضافة الى اسعار النفط سوف يؤدي الى توقف النمو الاقتصادي في معظم الدول الفقيرة. ان اتجاه الدول الصناعية ويشكل خاص الولايات المتحدة الى تقديم المساعدات المالية والفنية للدول النامية سوف يساعد على الحيولة دون تدهور اوضاعها الاقتصادية وزيادة انتاجها الزراعي. ان الدول النامية تحتاج الى ٢ - ٣ بليون دولار سنويا وذلك من أجل التغلب على المشاكل التي استجبت نتيجة لأزمات الغذاء والسماد والطاقة. ان العمل من أجل مواجهة الأوضاع الجديدة يجب ان يتجه الى:

- ١ - العمل على المحافظة على مستوى الطلب الحالي وذلك من أجل الحيولة دون اتجاه النشاط الاقتصادي الى الركود.

- ٢ - خلق امكانية دوران فوائض أموال الدول المصدرة للنفط بحيث تستفيد منها الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء.

- ٣ - العمل على استمرار معدلات النمو في الدول المتخلفة.

ان قضايا القدرة من الممكن ان تجعل الدول المتقدمة أقل رغبة في تقديم المساعدة للدول الفقيرة في الوقت الذي تزايد فيها احتياجاتها لكل انواع المساعدة. ولذلك فان على الولايات المتحدة ان تأخذ زمام المبادرة خاصة وان اوضاعها الاقتصادية افضل نسبيا من اوضاع غيرها من الدول الصناعية. لقد أصبحت امريكا في سنة ١٩٧٢ تحتل المركز الرابع عشر من حيث نسبة المساعدات الرسمية التي تقدمها للدول النامية محسوبة على أساس نسبتها الى الناتج القومي الاجمالي. ولما كانت الولايات المتحدة تعتبر اكبر مصدر للمواد الغذائية التي ارتفعت أسعارها حوالي ثلاث مرات خلال السنتين الأخيرتين فان على الولايات المتحدة ان تتجه الى خفض أسعار صادراتها من تلك المواد. ان اتخاذ موقف كهذا يحرج الدول النفطية أمام الرأي العام العالمي اذا هي لم تبادر الى تقديم العون للدول الفقيرة.

والى جانب هذا على الولايات المتحدة ان تعطي الافضلية في مجال التجارة الدولية لتلك الدول، خاصة وان الكونجرس والرأي العام الاميركي لا يعارض في هذا اذا ضمن عدم إلحاق الضرر بالعمال الاميركيين. وفي مجال استغلال البحار وتحديد مسؤولية وحقوق الدول المتخلفة لا بد من ان تتجه الاقتراحات الى ضمان استفادة الدول النامية من الفوائد التي يمكن الحصول عليها من البحار والمحيطات اذ ان الاتجاه الى تصديق حوالي ٢٠٠ ميل للدول البحرية تخضع لسيطرتها سوف يؤدي الى توزيع كل أو معظم المعادن والنفط المعروف على الدول البحرية تاركا القليل والاكثر تكلفه مع الدول النامية.

استراتيجية مساعدات التنمية

لقد قامت الاستراتيجية القيمة لمساعدات التنمية على محاولة رفع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة الانتاج الصناعي في الدول النامية. ان تلك الاستراتيجية على الرغم من تمكنها من تحقيق الكثير من أهدافها انت الى ارتفاع معدل البطالة وزيادة الفوارق في الدخل بين الطبقات و حدوث زيادة سكانية كبيرة واختلال التوازن بين الريف والحضر. وهكذا لم يشعر الفقراء في تلك الدول بفوائد التقدم الاقتصادي الذي تحقق لبلادهم.

اما الاستراتيجية الجديدة فتقوم الآن على مساعدة الفقراء، خاصة وان الرأي العام في المجتمعات المتقدمة يبدى استعدادا ورغبة أكثر من السابق في مساعدة الفقراء، خاصة عندما تتضح لديه ابعاد مشكلة الفقر والجوع والحاجة التي يعاني منها حوالي ثلاثة ارباع سكان العالم. الا ان الفكرة التي تقول بان النمو من خلال التركيز على العدل الاجتماعي هي افضل واسرع طريقة للنمو تعتبر فكرة قوية وجديدة. واذا أضفنا اليها القول بان عملية التطبيق لا بد من ان تشرك الفقراء في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم، فان

الاستراتيجية الجديدة تصبح ثورة على المفاهيم القديمة. وعلى العموم تحتاج هذه الأفكار الى مزيد من الدراسة والبحث وذلك من أجل ايجاد افضل وسائل التطبيق وأكثرها فائدة بالنسبة للمجتمع. ان القضايا التي يطرحها الكتاب تعتبر من أهم القضايا المعاصرة والتي تثير قلق الدول الصناعية والدول النامية على حد سواء. ومما يجعل هذا الكتاب ذا أهمية خاصة أنه يطرح المواضيع الهامة والحساسة من وجهة نظر علمية وحيادية الى حد كبير. وفي تركيزه على دور الولايات المتحدة تجاه تلك القضايا يحاول الكتاب أن يشعرها بمسؤوليتها الاجتماعية والدولية وأن يقدم لها الاقتراحات البناءة التي من الممكن أن تؤكد ذلك الدور وتساهم في خلق جو من التفاهم والتعاون الدولي.

مراجعة كتاب
BOOK REVIEW
التسويق الدولي: نظام التصدير والاستيراد
INTERNATIONAL MARKETING: IMPORTING AND EXPORTING SYSTEMS

اعداد
د. منصور احمد منصور
قسم ادارة الاعمال
جامعة الكويت

المؤلف: الدكتور صديق عفيفي
عنوان الكتاب: التسويق الدولي: نظم التصدير والاستيراد
الناشر: مكتبة الطليعة - أسبوط
سنة النشر: الطبعة الثانية ١٩٧٢

مقدمة:

يشير مفهوم التسويق الدولي الى تلك الأنشطة الخاصة بتحديد احتياجات المستهلكين في أكثر من سوق وطنية واحدة ثم العمل على اشباع تلك الاحتياجات بإنتاج - ترشيح الانتاج - وتوزيع السلع والخدمات التي تتلائم معها (ص ٥) . (تظهر أهمية دراسة التسويق الدولي في أن الاختلاف بين التسويق المحلي والتسويق الدولي يكمن أساساً، وبالدولة الأولى في المحيط الذي يمارس فيه التسويق. فاختلاف المحيط المشار اليه يعرض اختلافاً في المفضل، واختلافاً في الأسلوب، واختلافاً في عمق الاهتمام به.

وارتكازاً على هذا التعريف نكر المؤلف أن الحاجة قد أصبحت ماسة وضرورية لدراسة وفهم وتحليل وتقييم التسويق الدولي وعلى الأخص في الدول النامية للأسباب الآتية:

١ - التقدم الهائل الذي أحرزته الدول المتقدمة في رفع مستويات المعيشة وفي تطوير أنماط الحياة بها انطلاقاً وارتكازاً على التطور الذي حدث في مجال التسويق الدولي، ومن ثم فإن على الدول النامية أن تحاول اكتشاف مجالات التطور هذه، واستغلال الفرص بهدف اللحاق بركب التقدم.

٢ - أن المكتبة العربية في حاجة ماسة الى مزيد من المراجع في التسويق وعلى الأخص في المجالات المتخصصة كمجال التسويق الدولي.

٣ - أن الحاجة أصبحت ماسة وضرورية الى معالجة موضوع التسويق الدولي وعلى الأخص في الدول النامية من الناحيتين الأكاديمية والتطبيقية لكي يتكامل الفهم، وتضفى الدراسة أكثر ارتباطاً بالواقع ومشاكله. وهذا يقتضي التعرض لأمثلة تطبيقية من واقع الحياة العملية.

٤ - أن الحاجة ماسة وضرورية الى عرض مشكلات التسويق الدولي في الدول النامية عامة ودول الشرق الأوسط خاصة.

عرض موجز عن الكتاب:

قسم المؤلف كتابه الى خمسة أبواب رئيسية فضم الباب الأول مقدمة عامة للكتاب، وإشار الفصل الأول من هذا الكتاب الى أهمية التسويق الدولي للدول النامية، وعلى الأخص نطاق عمليات التسويق أو الدرجات أو المراحل التي تتبعها الدول لغزو الأسواق الأجنبية لإشباع احتياجات المستهلكين في الدول الأخرى من السلع والخدمات. وتضمن هذا الفصل أيضاً الأهمية القومية للتسويق الدولي من جوانب ثلاثة (١) الفوائد أو الاستفادة التي تعود على الدول من التصدير أي تصدير السلع والخدمات، (ب) الاستفادة من الاستيراد، (٢) الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية.

وتضمن الفصل الثاني من الباب الأول المبادئ العامة للتسويق الدولي، فإشار الى القوى أو العوامل الداخلية (بالنسبة للشركة) التي يمكن السيطرة عليها وتتمثل في أربعة: (١) المنتج، (٢) السعر، (٣) أسلوب وحجم الترويج، (٤) هيكل التوزيع. أما القوى أو العوامل الخارجية عن الشركة التي يصعب على هذه الأخيرة السيطرة عليها فهي: (١) هيكل المنافسة، (٢) الصراعات السياسية (٣) القوى الثقافية، (٤) وفرة أو ندرة الموارد الطبيعية.

وتضمن الفصل الثاني المشار اليه المبادئ العامة للتسويق الدولي، وركزها في ستة: (١) مبدأ تخصيص العمل الذي يعني أن يكون من الأفضل اقتصادياً لدولة معينة أن تخصص في إنتاج سلعة معينة، (٢) مبدأ التكاليف الذي يشير الى أن الدولة تنتج سلعة بحيث أن تكون تكاليفها أي تكاليف انتاجها أقل من استيرادها، وذلك بهدف التركيز على الصناعات التي تكون مزيتها أكبر، (٣) مبدأ فلأش الانتاج، (٤) مبدأ ميزان المدفوعات ويشير الى المحافظة على توازن ميزان المدفوعات الدولية والا تعرض اقتصاد الدولة للاهتزاز، (٥) مبدأ القوة الشرائية للدولة المستوردة، (٦) مبدأ حتمية الترويج الذي يشير الى ضرورة بذل جهود ترويجية كبيرة ليعرف المستهلك بوجود الشركة، ويقتنعون بها ويفضلونها على غيرها، ويقدرّون شراء سلعها أو خدماتها.

وخص المؤلف الفصل الثالث من الباب الأول بشرح تحليلي لنظام التسويق الدولي، وإقام التفرقة بينه وبين التسويق المحلي. وتعرض المؤلف لجمال للتسويق المحلي باعتباره داخلاً في نظام التسويق الدولي، وما يتضمنه هذا الأخير من خطوات وإجراءات عملية يجب اتخاذها أثناء عمليات التسويق. وفي الباب الثاني تكلم المؤلف عن الثقافة وتقسيم الأسواق الدولية، والتقاليد والأساليب التجارية في التسويق الدولي، والمداخل الاجتماعية في مقارنة نظم التسويق، ونظم وسياسات التعرف الجمركية، واتجاهات التكتل الاقتصادي في الأسواق الدولية. وتمثل الهدف في التعرض لهذه المجالات العلمية في محاولة استكشاف أبعاد التفاعل بين الثقافة والتسويق في ضوء التفسير الثقافي لظاهرة التسويق. كما استهدف هذا الباب تحليلاً علمياً للقوى المؤثرة في رسم وتنفيذ السياسات الجمركية كقوة مؤثرة في أعمال التسويق الدولي، وكشف الجوانب البيناميكية في الأسواق العالمية من خلال التكتلات الاقتصادية.

وانطلاقاً من الأهداف التي حددها المؤلف في بداية كتابه، أعطى نموذجاً تحليلي ، يعني الاول بدراسة نظام تجارة الجملة في ألمانيا الغربية، ويعني الثاني بنظام تجارة الجملة في اليابان. وتناول المؤلف في الباب الثالث دراسة أهمية التحليل والتنظيم في مجال التسويق الدولي، وتعرض لدراسة تقييم الفرص التسويقية في الأسواق الخارجية ومشكلات التنبؤ بالمبيعات، وتنظيم عمليات التسويق وتنظيم وإدارة رجال البيع في التسويق الدولي. ففي مجال التقييم، أعطى المؤلف شرحاً للمفهوم الفرص التسويقية وأساليب التقييم وخطواته، معطياً نموذجاً تطبيقياً لتقييم سوق الآلات الزراعية في ليبيا. وفي مجال مشكلات التنبؤ بالمبيعات، تعرض المؤلف بالشرح والتحليل لمشكلات تقدير الطلب الكلي، ومشكلات تقدير نصيب الشركة من السوق. وفي مجال مشكلات التنظيم، أشار المؤلف الى أهم هذه المشكلات

مراجعات كتب

(ص ٢٢٢ - ٢٣٥) . وتعرض المؤلف بالشرح لأهمية تنظيم عمليات الاستيراد والتصدير وأعطى النماذج والأشكال التي توضح للقارئ المشاكل التنظيمية وحلولها.

وفي الباب الرابع شرح المؤلف شرحاً تحليلياً سياسات التسويق الدولي، وبدأ بالكلام عن التخطيط الاستراتيجي لنشاط التسويق الدولي، ثم تعرض لسياسات المنتجات، والأسعار، والترويج، والتوزيع والائتمان والشحن والتعبئة والتأمين وأخيراً سياسات الشراء.

وعرف المؤلف السياسات بالمبادئ التي تحكم توجيه الأنشطة والأعمال والقواعد الخاصة بتطبيق تلك المبادئ. وتمثل هذه السياسات المرشد الذي تسترشد به الإدارة في عملها (ص ٢٧٣) . وتعرض المؤلف للبدائل الاستراتيجية في اختيار أسواق التصدير، والاعتبارات العامة في تصميم استراتيجية التسويق الدولي.

وفي مجال سياسات المنتجات، تعرض المؤلف للدور الذي يلعبه المنتج في الاستراتيجية التسويقية، وأبعاد سياسة المنتجات (التوزيع - التبسيط - العبوة - والتغليف - التمييز) . وفي مجال سياسات الأسعار شرح المؤلف دور السعر في برنامج التسويق الدولي، ومحيط سياسة الأسعار مثل العوامل المحيطة الداخلية (الأهداف - الموارد - التكنولوجيا - النواحي السلوكية - التكاليف) والعوامل المحيطة الخارجية المتعلقة في العرف السائد وقنوات التوزيع والقوانين والقرارات الحكومية والأحوال الاقتصادية العامة والطلب والمنافسة والمحيط الاجتماعي.

وفي مجال سياسات الترويج، تعرض المؤلف بالشرح لأهمية الترويج في التسويق الدولي، وأهداف الترويج، وأعطى شرحاً لخطوات العمل البيعي: (١) عمل الاتصال المبني مع العميل، (٢) إثارة الاهتمام بالسلعة، (٣) خلق تقضية لعلاقة أو سلعة معينة، (٤) حل «مشكلة شرائية للمستهلك» بسلعة معينة، (٥) الحصول على أمر الشراء، (٦) ضمان استمرار تعامل العميل مع الشركة.

وتضمن الباب الرابع المشار إليه شرحاً لسياسات التوزيع في التسويق الدولي، من جوانب مؤيدة تتمثل في بدائل هيكل التوزيع، وكيفية تصميم هيكل التوزيع، ودرية المنتج في تصميم هيكل التوزيع، وأنماط التوزيع.

وفي مجال سياسات الائتمان تعرض المؤلف بالشرح لمحيط سياسات الائتمان وأبعادها والسياسات البديلة مثل الدفع نقداً، ونظام الحساب المفتوح، والكمبيالات والاعتمادات المستندية. وفيما يختص بسياسات الشراء، قام المؤلف بشرح القيود المفروضة على الواردات (قيود كمية - قيود نوعية - قيود دولية - قيود جمركية) .

وأفرد المؤلف الباب الخامس لشرح وتحليل التسويق الدولي في جمهورية مصر العربية، في صورة دراسة تطبيقية عن تصميم المنتجات الزراعية، وتصدير المنتجات الصناعية، والاستيراد والتصدير، ثم تطور نظم التصدير والاستيراد. وكان الهدف من الباب الخامس يتمثل في محاولة الربط بين الأبواب الأربعة السابقة باعتبارها أطراً نظرياً وبين الواقع العملي عن طريق الأمثلة من أحد الدول العربية. واتخذ المؤلف في دراسة منهجية الأول يتمثل في الميل نحو التصميم، والثاني نحو التخصص.

خاتمة

يعتبر هذا الكتاب المشار إليه مرجعاً عربياً هاماً في مجال التسويق الدولي، وإضافة علمية جديدة تضاف إلى المكتبة العربية التي تلفظ إلى أقلام العلماء العرب في العالم كما يعتبر هذا المرجع دراسة تحليلية عن الدول العربية عامة وجمهورية مصر العربية خاصة.

ولقد حاول المؤلف إقامة علاقة وثيقة بين النظريات العلمية في مجال التسويق الدولي وبين مشكلات الواقع ومعوقاته، ومن ثم فإن ذلك يعتبر محاولة علمية مشكورة من جانب المؤلف في التعرض للجوانب التطبيقية في هذا الميدان.

ويعتبر الكتاب المشار اليه مرجعا عربيا هاما لكل من الطالب والمدير وصاحب العمل وأولئك الذين يعملون في القطاعات العامة أو الخاصة وعلى الأخص في ميدان التسويق بصفة عامة ومجالات التسويق الدولي بصفة خاصة.

وخلاصة القول أن المؤلف قد نجح في تحقيق الأهداف التي حيد بها في صفحات الكتاب الأولى، وعلى الأخص مشكلات التسويق الدولي في الدول النامية بصفة عامة ومشكلات التسويق في جمهورية مصر العربية خاصة.

التأمين وإعادة التأمين في اقتصاديات الدول النامية

عصام فارس

وضع هذا الكتاب الأستاذ احمد شكري الحكيم
الرئيس الفخري للائتلاف الإفريقي الإسيوي للتأمين وإعادة
التأمين، ورئيس اتحاد التأمين في جمهورية مصر العربية
مكتبة الإنجلو المصرية ١٩٧١، ٤٥٠ صفحة

صدر كتاب التأمين وإعادة التأمين في اقتصاديات الدول النامية للأستاذ احمد شكري الحكيم من
مكتبة الإنجلو المصرية عام ١٩٧١ وهو يقع في خمسمائة وأربعين صفحة.
يقول مؤلفه في مقدمته: —

"لقد دعاني الحاج الوضع الفريد للتأمين في الدول النامية وما يثيره من اهتمامات لدى المعنيين
بشؤون التأمين ومستقبله فيها، وما يواجهه العالم النامي من اوضاع ومشكلات وضحت على طريق تطلعاته
من اجل مسايرة النهضة العالمية للتأمين، ان اضمن هذا الكتاب حصيلة رحلة طويلة من العمل في صميم
مجالات التأمين وإعادة التأمين بدأت منذ عام ١٩٦٤، ثم حصيلة سنوات من القراءات تناولت مؤلفات نشرت
وصدورت على الصعيد الدولي ثم حصيلة لقاءات عديدة مع عدد كبير من ابرز رجالات التأمين في جولة لي حول
العالم ثم المؤتمرات والاجتماعات الدولية على مدى الحقبة الطويلة التي قضيتها في ميدان التأمين"
ويستهدف المؤلف من كتابه ما يلي: —

١ — عرض دور التأمين وإعادة التأمين وما يمكن ان يكون لهذا الدور من اثر في اقتصاديات الدول النامية
خلال مراحل تنميتها.

٢ — التعرف على المشكلات التي تواجها الاسواق الدولية للتأمين وإعادة التأمين.

٣ — إعادة التأمين والتجديلات التي تجابهه.

٤ — دور التأمين في اقتصاديات الدول النامية:

التأمين هو اتفاق بين افراد وجماعات معرضين لخطر معين على الاشتراك في تحمل هذا الخطر
بتوزيعهم عليهم جميعا ويحمل كل منهم جزء من الخسارة او الخطر يحدده مسبقا، ويترتب على ذلك بالنسبة
للمجتمع ككل: —

١ — ايجاد التمويل بسهولة وبسر:

✽ عصام فارس يقوم بدراسات علمية في الاقتصاد بجامعة الكويت

لما كان يهم صاحب رأس المال أن يضمن عودة ماله اليه في فترة معينة فإنه لا يقدم على تمويل المشاريع التي تصل فيها درجة الخطورة الى مستوى عال، ولذلك يقوم التأمين بالتكفل بالخطر والتعويض على صاحب المشروع عند وقوع هذا الخطر، وبذلك فإن الممول يقدم على تمويل هذه المشاريع بدون خوف على رأسماله، وبالطبع فإنه سيمرلها أيضا بسعر فائدة أقل من الحالة الأولى ولا يخفى أثر ذلك على تكلفة الانتاج في المشروع وحصول المستهلك على السلع بسعر أقل بالتالي.

ب - استثمار جميع الاموال المتاحة للمشروع:

بما ان شركات التأمين متخصصة في ادارة الاخطار وتقييمها والتكفل بها فإنها نتيجة تجاربها تقيم الخطر تقييما سليما يعتمد على البيانات والاحصاءات والخبرة الماضية، وبذلك فإنها تأخذ قسطا يكون عادة اقل بكثير من الاموال التي يمكن لصاحب المشروع تجميعها مقابل احتمال وقوع هذا الخطر. وبذلك فإن صاحب المشروع يقوم باستخدامها بالكامل في استغلال مشروعاته وتطويرها دون حاجة الى تجميعها لمواجهة خطر قد لا يقع ابدا.

ج - وسيلة ادخار:

لما كان قسط التأمين الذي يقوم الشخص بدفعه كان من الممكن ان يطارد السلع المتوافرة في السوق وبالتالي يزيد من اسعارها فإن سببه من السوق يؤدي الى تخفيض مشكلة التضخم ولو بشكل نسبي. وبما ان قسط التأمين على الحياة يدفعه الشخص في فترة معينة على ان يعود اليه في تاريخ معين فإنما هو بالحقبة وسيلة ادخار منتظمة يقوم بها المجتمع.

د - تشجيع المبادلات التجارية:

يشجع التأمين المبادلات التجارية اذ يقوم بالتكفل بالاطار التي تجابهها السفن العملاقة والطائرات على اختلافها والبضائع التي تحملها هذه السفن والطائرات. ومن جهة ثانية فإنه يقوم بتشجيع المبادلات التجارية بواسطة تأمينات الائتمان. هـ المساعدة في الانتعاش الاقتصادي:

نظرا لما يتوفر لدى شركات التأمين على اختلافها من اموال فإنه يمكن ان تساهم مساهمة فعالة في الشؤون العامة الاقتصادية والمالية وتشير هنا الى ما قمته الشركات البريطانية عام ١٩٣١ اذ ساهمت بنصيب وافر في انقاذ الجنيه الاسترليني من التردى الى هاوية سحيقة. وفي حالات الكساد كذلك تقوم شركات التأمين باستثمار اموالها في تأسيس الشركات المساهمة التي يعزف عنها الافراد وذلك بسبب التأخر في اعطائها العائد، او في اقامة المباني والاستثمارات العقارية على اختلافها وبذلك فإنها توفر مجالات للعمل، كما انها قد تقوم باقراض الحكومة كما اسلفنا بشراء السندات الحكومية حتى تسهل على الحكومة اقامة المشاريع التي تنعش الحياة الاقتصادية في الدولة وقد كانت نسبة السندات الحكومية في حافظة استثمارات شركات التأمين في بريطانيا وهي اعرق سوق للتأمين في العالم كما يلي: -

السنة	١٩١٣	١٩٢١	١٩٢٦	١٩٣٧	١٩٥٠	١٩٦٠
النسبة %	١٠	٣٥	٣١	٢١	٣٢	١٨

ومن الجدول يتضح مدى مساهمة شركات التأمين في شراء السندات الحكومية لا سيما بعد الحروب والازمات الاقتصادية.

ولما كانت شركات التأمين ملتزمة في دفع مبالغ معينة للمؤمن عليهم في وقت معين فإنه تعطى السندات افضلية في استثماراتها ذلك انها تعطي عائدا ثابتا ومضمونا، وبذلك فإننا نجد لها تمدا القروض للشركات الصناعية فتمساعها على التوسع والبناء ولا يخفى أثر ذلك على جودة الانتاج واسعار السلع، والجدول التالي يبين نسبة السندات الصناعية في حافظة استثمارات شركات التأمين في بريطانيا خلال الفترة من ١٩٤٠ الى

السنة	١٩٤٠	١٩٥٠	١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٦٨
النسبة %	٥	١٤٫٩	١٨٫٧	٢٢٫٤	٢٤٫٢	٢٥٫٥

٢ - المشاكل التي تواجه صناعة التأمين في الدول النامية:

لما كانت الدول النامية حديثة العهد بالتأمين بالنسبة الى الدول المتقدمة فانها تقتقر الى الثقافة التأمينية ولذلك نجد الافراد في هذه الدول لا يعرفون الخدمات التي يقدمها اليهم التأمين ولذلك نحتاجهم بحاجة الى جهود معينة على هذا الصعيد.

ونفس الحال بالطبع يتطبق على جانب الشركات الوطنية فهي تقتقر الى الخبرة ولذلك فانها في احيان كثيرة تقوم بالتأمين بدون دراسة كاملة للخطر المؤمن ضده فتحدد اسعارا غير مناسبة مما يجعل النتائج في غير صالحها سواء في الاكتتاب المباشر او في اعادة التأمين.

ومن جهة ثانية فان عدد شركات التأمين العاملة في الدول النامية كبيرا اذا ما استثنينا الدول التي عمدت الى التأمين.

ولما كانت شركات التأمين وحدات اقتصادية فان كثرة عدد هذه الشركات يجعلها هزيلة وضعيفة ذات تكلفة ادارية عالية.

ويزيد الوضع سوءا عندما يكون عدد الشركات الوطنية اكثر مما يجب ايضا ولا تحظى برعاية كافية من الدول فعندها تشدد المنافسة فيما بينها بالاضافة الى المنافسة بين هذه الشركات والشركات الاجنبية التي تعمل في نفس السوق وهي مزودة بالخبرة الناضجة الامر الذي يجعلها تقيم الخطر تقييما سليما وتقدم الاسعار المناسبة وبالتالي فهي تتجنب الاخطار التي تعرف انها خاسرة حسب الاحصاءات والبيانات المتوافرة لها منذ فترة طويلة مما يجعلها تحصل على نتائج احسن وتجنن من السوق نصيب الاسد.

واخيرا وليس آخرا فمن المشاكل التي تواجه الدول النامية هي تلك المتعلقة في ميزان المدفوعات، فيما ان ميزان المدفوعات هو الحساب الذي يصور حركة المعاملات الدولية وما تتضمنه هذه المعاملات من صادرات وواردات منظورة وغير منظورة كان التأمين احد البنود التي تدخل في ميزان المدفوعات لتصوّر اقساط التأمين واعادة التأمين الواردة الى الدولة او المتسربة منها.

وتأتي أهمية التأمين بالنسبة الى ميزان المدفوعات في الدول النامية لانه يمثل تسرب اموال الى الخارج اكثر مما يرد اليها في الوقت الذي تعاني فيه هذه الدول من حاجتها الى العملة الصعبة، اذ نجد ان نسبة الاموال التي خرجت من الاردن الى الاموال التي دخلت اليه عام ٦٧ ما يعادل ١٦٧٪ وبلغت هذه النسبة في السودان والباكستان (٥٠٠٪) وفي الفلبين ١٦٠٠٪ ومصر والارجنتين ٢٠٠٪.

الامر الذي يزيد من حدة مشكلة التحويل في هذه الدول.

وتقتل اكثر الاموال المحولة الى الخارج اقساط اعادة التأمين التي تحولها الشركات الوطنية والاقساط التي تكتبه وبعمولات اعادة التأمين والتعويضات المستحقة على العمليات المعاد تأمينها واتعاب سماسرة التأمين ومخمنى الخسائر الاجانب.

٣ - اعادة التأمين في الدول النامية:

لما كانت شركة التأمين لا تتمكن من تغطية كل الاخطار في السوق الذي تعمل فيه، فانها تضطر الى تحويل ما يفوق عن امكانياتها الى شركة تأمين او اعادة تأمين أخرى، ويطلق على هذه العملية اعادة التأمين او ضمن توزيع المخاطر.

وبما ان عملية اعادة التأمين تلي التأمين المباشر فان ظهور شركات اعادة التأمين الوطنية قد تأخر في الظهور عن شركات اعادة التأمين الاجنبية فبينما كانت اول شركة اعادة التأمين قد ظهرت في المانيا عام

١٨٤٦ نجد ان اول شركة اعادة تأمين وطنية في الدول النامية قد ظهرت في تشيلي عام ١٩٢٧. ونظرا لان الاخطار المغطاة في الدول النامية تكون عادة قليلة المد وكبيرة الحجم فان شركات التأمين في الدول النامية تكون في ضرورة ملحة لعملية اعادة التأمين سواء كان ذلك نوعيا حسب نوع الخطر او جغرافيا او زمنيا، اذ ان عدم اقدامها على اعادة التأمين يجعلها تتعرض الى خسائر جمة في حالة تحقق احد الاخطار المؤمن ضدها.

الا ان شركات التأمين وعلى الاخص منها ما هو في الدول النامية عليه ان يراعي ان تكون الشركة التي يعيد اليها التأمين قوية وتنتمي الى دولة تتمتع بالاستقرار الاقتصادي والسياسي وبعيدة ما امكن عن الاخطار ذات النتائج السيئة عادة وعملتها مستقرة، وذلك لكي تضمن ان شركة اعادة التأمين قادرة على الوفاء بالتزاماتها بسهولة عند تحقق اي خطر مؤمن عليه.

ولما كانت عمليات اعادة التأمين تنضج بشكل ضروري نوعيا وجغرافيا وتمتد الى ازمان طويلة، فانها حتى تلاقي كل سهولة ويسر اثناء سريانها يجب ان تتعد عن الاحداث السياسية ما بين الدول التي تنتمي اليها شركات التأمين ولذلك عندما قطعت بريطانيا وهي مركز صناعة التأمين واعادة التأمين في العالم، علاقاتها برويسيا بقيت التزاماتها التأمينية قائمة.

وتواجه شركات اعادة التأمين بشكل عام صعوبات وتمديدات جمة في عملها من اممها: -
١ - التكنولوجيا: تلك ان التكنولوجيا انت الى الاختراعات البالغة القيمة كناقلات البترول العملاقة والطائرات الضخمة كالجيمبيجيت والكويكورد بحيث يصعب توزيع هذه الاخطار بسهولة ويسر بمدة قصيرة، كما يصعب ايضا تأمين المصانع العديدة الضخمة التي تقوم بلنتاجها ولا سيما عدم قدرة خبير التأمين بتقييم قيمة هذه المصانع تقييما سليما.

٢ - تعدد التعويضات التي تنشأ عن حادث واحد او حوادث مرتبطة ببعضها البعض وبالتالي ضخامتها كما حصل في حادث الاصعار بشي عام ١٩٦٥ حيث بلغت خسارة ذلك سبعمائة مليون دولار شملت تعويضات الممتلكات والارواح والمسؤوليات والباخر الكبيرة التي لحقت بها الاضرار من جراه، او كما يحصل في حادث ناقله بترول حيث يشمل التعويض جسم السفينة وحمولتها والاضرار التي قد تنشأ نتيجة تسرب البترول الى الشواطئ الاهلة بالسكان.

٣ - كثرة عدد شركات التأمين والمنافسة الشديدة بينها انت الى خفض الاسعار عن المعدلات المناسبة في الوقت الذي زالت فيه قيمة هذه الاخطار ويزداد فيه التضخم كما اسلفنا بالاضافة شركات التأمين المباشرة اصبحت تقوم باعادة التأمين فيما بينها.

هذا ولا يعرض المؤلف المشكلة فقط بل ينطلق الى ايجاد الحلول ويقدم المقترحات فهو يطالب بوقف هذه المنافسة بين شركات التأمين او اعادة التأمين وان يقوم التأمين بعد دراسة واقية وعميقة كما انه يطالب الدول النامية بالتعاون فيما بينها وانشاء التكتلات بالاتفاق مع الدول المتقدمة.

ويرى ضرورة انشاء معاهد متخصصة لتدريس التأمين وانشاء مكاتب مراقبة ومعاينة البضائع وتخزين البضائع لتخفيض خسائرها وهو يطالب باستخدام وسائل مكافحة الحريق الحديثة.

واخيرا ولا بد لي من القول ان من الصعب ايجاز الكتاب الضخم ببضع صفحات ولا بد ان افكارا قيمة لم تجد مكانا لها هنا.

لذلك ان الكتاب شامل وجدير بالدراسة حقاً،،،،

عصام فارس

عرض كتاب

ON MAN AND HIS ENVIROMENT
SAMUEL Z. KLAUSNER
JOSSEY-BASS, INC., SAN FRANCISCO

اسم الكتاب: الانسان والبيئة
المؤلف
الناشر

يقع هذا الكتاب ضمن مسلسل العلوم السلوكية التي تقوم دار النشر جوسي - باس بنشرها تحت اشراف كل من وليم هنري من جامعة شيكاغو ونيقيت سانفورد من جامعة بيركلي. ويتألف الكتاب من ٢١٧ صفحة مقسمة الى ثمانية فصول، واعتمد على ٢٢٥ مرجع من كتاب ومقالة، بما فيها مقدمة ابن خلدون.

يبحث الكتاب في العلاقة بين الانسان والطبيعة معتقدا على منهج علم الاجتماع اكثر من مناهج العلوم الطبيعية في معالجة الموضوعات التي تضمنتها فصول الكتاب - اي انه بدلا من الدخول في تفاصيل خصائص البيئة الطبيعية مثل درجة تركيز ثاني اكسيد الكبريت في الجو - بدأ في تحليل خصائص البيئة الانسانية. اخذ الاهتمام يتزايد بدراسات البيئة في الآونة الأخيرة وقد اقامت الامم المتحدة وجامعة الدول العربية المؤتمرات التي تعالج موضوع المحافظة على البيئة من التلوث، وتخطيط المدن والمرافق والفعاليات التكنولوجية بحيث تقلل من فرض تعرض الانسان والمجتمع للأمراض المختلفة. هذا بالإضافة الى الاهتمام في ايجاد حالة توازن بين البيئة الطبيعية والبشرية لرفاهية المجتمعات الصغيرة والكبيرة.

يتناول الفصل الأول من هذا الكتاب الموقف الراهن للدراسات والبحوث في ميدان الانسان والبيئة. وفي الفصل الثاني يستعرض مزايا النماذج النظرية التي تضمنتها دراسات علماء السكان والايكولوجيا. وفي الفصلين الثالث والرابع يقدم المؤلف نموذجا - Model - لدراسة السلوك الانساني نحو البيئة الطبيعية بصورة علمية. وفي الفصل الخامس يستخدم هذا النموذج لتحليل المؤثرات الاجتماعية على المعطيات البيئية كما توصلت اليها العلوم الطبيعية والتكنولوجيا. أما في الفصلين الآخرين يتعرض المؤلف لبعض القضايا الرئيسية التي تشكل على حد رايه أهم المشكلات البيئية مثل تلوث الهواء، الضجة، والترويع خارج المساكن. ينتهي بعدها الى اللمحة عن سياسة مميزة لبحوث البيئة والتعليم والادارة.

ويقول المؤلف ان لعلماء الاجتماع دورا هاما في المساهمة بايجاد الحلول لمشكلات تلوث المياه واثار التغيرات الجوية وامكانيات الترويع وكذلك عن طريق الدراسات المختلفة التي تتعلق بسلوك الافراد والجماعات والعوامل المؤثرة في اتجاهاتهم نحو مختلف عناصر البيئة الطبيعية.

د. اسحق يعقوب القطب

الدراسات والبحوث في العلاقة بين الإنسان والبيئة

إن البحوث والدراسات التي تعنى بالعلاقة بين الإنسان والبيئة قليلة ومحدودة ولا تزيد عن كونها دراسات تنظر إلى البيئة الطبيعية أما ظروف أو وسائل الحياة الإنسانية أو أنها مجموعة من البيانات بحاجة إلى تحليل واستنتاج. وفي مجموعة الدراسات النظرية يمكن تمييز اتجاهين أولهما يشير إلى أن العلاقة بين الإنسان والبيئة حتمية أي أن الأحداث الطبيعية تقرر أو تسبب أشكال ومظاهر السلوك الإنساني. أما الاتجاه الثاني فيؤكد العلاقات المتبادلة بين الإنسان والبيئة وتبين أن للبيئة الطبيعية صلة بالسلوك الإنساني ولكن ليست مسببة له، والاتجاه الثاني أخذ يتزايد في الأوساط العلمية ونتيجة لهذا الاهتمام أخذ يظهر فرع جديد من فروع علم الاجتماع يسمى "علم الاجتماع البيئي" Enviromental Sociology ومن ضمن الدراسات حول هذا الموضوع يشير المؤلف إلى أن ابن خلدون قد أشار في القرن الرابع عشر إلى العوامل الجغرافية (البحار والأنهار) والأحوال الجوية (الهواء والحرارة والرطوبة) التي تؤثر في المعطيات والخصائص الاجتماعية للمجتمعات البدوية والحضرية والريفية. وكذلك جين بودن Jean Bodin الذي بحث في المؤثرات النفسية للجوع عام ١٩٤٥ وشارلي لويس مونتنسكيو ١٩٦٤ و Charles Lewis Montesquieu الذي أشار إلى علاقة الطقس البارد بالحركة الحيوية. وفي إنكلترا فقد أثبت ألفرد ليفنجويل Alfred Leffing Well ١٨٩٢ أن هناك علاقة بين الضوء والحرارة وجرائم القتل والانتحار والاعتصاب التي ترتفع بين شهري مارس وأغسطس، ويؤكد هذا الاتجاه دراسات أميل ديركهايم Emile Durkheim ، وقد ربط هنري مور Henry Moor ١٩٢٣ الدورات الاقتصادية والدورات الثمانية لهطول الأمطار في الولايات المتحدة الأمريكية. ويخلص المؤلف إلى أن دراسات علماء الاجتماع تهمل عوامل البيئة الطبيعية في تركيب المجتمعات وتكوين الثقافات، وكذلك الأمر بالنسبة إلى دراسات علماء الطبيعة والمهندسين فأنهم قلما يأخذون بعين الاعتبار المؤثرات الاجتماعية والثقافية والنفسية للتغيرات في البيئة الطبيعية.

السكان والموارد

يتطرق المؤلف إلى العلاقة بين السكان والموارد ويشير إلى أن توماس مالثوس قد حدد ثلاث عناصر في موضوع العلاقة بين الإنسان والطبيعة. الأول هو نموذج للعلاقة بين الإنسان والموارد الغذائية أو تلك التي يعتمد عليها المجتمع، والثاني - التكييف الثقافي السكاني لمشكلة الموارد المتمثل في البؤس والقضايا الخلقية، والثالث - التحليل الكمي للعلاقة بين الإنسان والطبيعي على أساس أن السكان وحدات استهلاكية منتشرة على مساحة من الأرض تتطلب كميات من الغذاء الذي يجب أن توفره الطبيعة. وقد اهتم علماء الاجتماع أمثال كنجري ديفس Kingsly Davis ١٩٦٥ في دراسة العلاقة بين التنظيم الاجتماعي والخصوبة والعوامل الثقافية المؤثرة في الحمل والعلاقات الجنسية. وقد اهتم علماء الاقتصاد والاجتماع في تحديد المواقع الإنتاجية والخدمات المتنوعة وربطها بالعناصر الطبيعية والبشرية للبيئة بحيث تراعى عملية التوافق والتكييف بين الناس واحتياجاتهم والموارد الطبيعية وخصائصها ومعطياتها. ولذا نشأت مؤخرا نظرية الموقع التي تهتم بالعلاقات المتبادلة بين موقع الوحدة ومجموعة الوحدات الأخرى في المكان والزمان والعوامل المؤثرة في مجموعة الوحدات (مصانع، مستشفيات، مدارس، مرافق عامة... الخ) .

الحقائق الطبيعية والحقائق الاجتماعية

يشير المؤلف في هذا المجال إلى الحقائق الطبيعية والحقائق الاجتماعية كجزء من نظام عضوي متكامل فيه القومات الطبيعية في العمل الاجتماعي. مثلا أن الإنسان الذي يروي الزهور يصبح جزءا من بيئة الزهور

مراجعات كتب

وفي نفس الوقت تصبح الزهور جزءا من بيئة الانسان . وكذلك الأمر بالنسبة للعامل والآلة والموظف والعمارة والفلاح والأرض والصيد والبحر... الخ .

ويستشهد المؤلف بأراء الجغرافيين أمثال منتجنون وكوشنج التي تؤكد أن حالة الأرض والماء والتربة والمعادن تؤثر في الطريقة التي يقوم فيها الناس بتلبية احتياجاتهم الطبيعية والانسانية . وبالنسبة الى علماء الأيكولوجيا والانتروبولوجيا فيرون أن الطريقة التي يتم فيها توزيع السكان على سطح الأرض تؤثر في سرعة الانتشار الثقافي . وتجد أن هناك فروقا في الخصائص الثقافية بين المجتمعات البدوية والريفية والحضرية ومن اسباب الفوارق الجوهرية درجة القرب أو البعد من المراكز الحضرية القومية والإقليمية والدولية ونوع الاتصال وعمقه وتكراره مع هذه المراكز.

نحو تكوين نظرية للبيئة

يميز المؤلف من حيث المنهج بين العمل الاجتماعي والعمل العضوي على اساس الاطار التحليلي لكل منهما . ففي حين أن المحلل العضوي يجد العلاقة للأشياء في الزمان والمكان ويعيد تصنيفها في وحدات كمية مثل الطول، النقل، الكتلة والزمن نرى أن عالم الاجتماع يحلل الظواهر في اطار الملول الرمزي مثل الأعمال، النين يقومون بالادوار، تركيب ووظائف الأعمال ثم يصنفها في معطيات كمية الاختيار، السلطة والتأثير، الاتجاهات، الحوافز والميول... الخ .

ثم يطرح المؤلف ثلاث مستويات للتوصل الى عناصر تصلح كنظرية أولية للبيئة تجيب على أسئلة تتعلق بالعمل مثل ماذا يهدف الفاعل لتحقيقه وماذا يترتب من ادوار على الآخرين وعلى الأشياء الطبيعية في التخطيط لتحقيق هذه الأهداف ؟ . ولماذا يفضل أن يتجه نحو تحقيق هدف دون الآخر، وكيف يرتبط الهدف بأهداف أخرى للفاعل أو للفاعلين الآخرين .

أما المستوى الأول فيتصل بتنظيم الأفعال حول الأفراد أو ما يسميه "تحليل الشخصية"، ويشترك المستوى الثاني من تنظيم التفاعل بين مجموعات من الأفراد أو "التحليل المجتمعي" ويرتكز المستوى الثالث على المعاني التي تعبر عن نظام السلوك والقيم السائدة والمعارف عليها أو "التحليل الثقافي" .

ويستطرد المؤلف في اعطاء الأمثلة والبراهين على مستويات التحليل الثلاث للعمل الاجتماعي ذات العلاقة بالبيئة الطبيعية . ويضع المؤلف معاني لكل مستوى من هذه المستويات تخدم في تفسير العلاقة بين الانسان والطبيعة، فبالنسبة للمستوى الأول هناك المعاني المتشابهة ذات الاصل الواحد Cognitive ، وللمستوى الثاني نجد المعاني المشيرة للعواطف (الوجدانية) Affective ، وللمستوى الثالث هناك المعاني التقييمية Evaluative . وهذه المستويات والمعاني في نظر المؤلف تساعد كل انسان على اكتشاف البيئة من حوله، ويتعلم بالتالي كيف يترجم الطبيعة كما يواجها ويكتسب الخبرات الاجتماعية المتصلة بالطبيعة.

الآثار الاجتماعية للقدارة والضجة:

ويتحدث المؤلف عن موضوع في غاية الأهمية والطرافة بالنسبة الى تلوث البيئة خاصة تلك المتعلقة بالقدارة وعدم النظافة وكذلك الضجة والأصوات المزعجة التي تصدر عن الآلات والسيارات والطائرات والمصانع وغيرها من الأدوات التكنولوجية على اختلاف أحجامها ويصل في نهاية مناقشته العلمية بعد استعراض الدراسات الميدانية التي أجريت في الولايات المتحدة الى فرضية عامة على النحو التالي:

"أن معدلات التفاعل الاجتماعي تتبع نمطا ايقاعيا". كثيرا من الاحيان يدخل الناس حلية النشاط الاجتماعي، وكثيرا ما يخرجون او ينسحبون منها، وهناك الايقاع الصغير للنشاط اليومي أو الاسبوعي أو السنوي أو الموسمي . ان النمط الذي تأخذه المضايقات من الضجة يأخذ شكلا معاكسا لنمط ايقاع الحياة . وتزداد حدة مضايقة الضجة أكثر عندما يكون الفرد في حالة انسحاب أو انطواء اجتماعي منه . عندما يكون في حالة نشاط . مثلا يزيد الضيق من الضجة عن الليل أكثر من النهار وفي نهاية الاسبوع منه في الأيام العادية

واكثر في فصل الشتاء منه في فصل الصيف.

السياسة الاجتماعية للبيئة

في الفصل الختامي للكتاب يتساءل المؤلف "ما هي متطلبات تطور المعرفة حول الانسان والبيئة؟ ما هي افضل الطرق لاتصال هذه المعرفة؟ وكيف يمكن الافادة من هذه المعرفة في تطوير المجتمع والبيئة؟" ويقول المؤلف ان هذه قضايا تحتاج الى البحث والتربية وسياسة تتعلق بالادارة الاجتماعية والموارد البشرية والطبيعية.

وحتى تعنى السياسة الاجتماعية بالبيئة الطبيعية سواء في مجالات تنظيمها اخضاعها أو تكييف الانسان الى مواردها وخصائصها بغرض تحقيق أكبر قسط من الرفاهية الاجتماعية لأكبر عدد من الناس لأطول فترة في حياتهم ولالأجيال المتعاقبة لا بد وأن تجري الدراسات والبحوث الميدانية لتقييم العلاقة القائمة بين خصائص البيئة الطبيعية ومقوماتها وفعاليتها وبين النشاط الاجتماعي والخصائص الاجتماعية والثقافية وذلك من أجل اتخاذ القرارات من قبل الأخصائيين الاقتصاديين ورجال السياسة والاجتماع التي تتلائم مع حركة التطور الاجتماعي والحضاري للمجتمع. هذا بالإضافة الى أن موضوع البيئة الطبيعية وعلاقتها بالانسان يجب أن يصبح جزءاً من النظام للتربوي داخل المدرسة على اختلاف مستويات التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي والجامعي وكذلك في برامج تعليم الكبار مستخدمين مختلف الوسائط التعليمية ووسائل الاتصال الجماهيري.

وكما زادت المعرفة حول العلاقة بين الانسان والبيئة الطبيعية من حوله، زاد ادراك الانسان في تطوير الطرق والأساليب التي تسهم في تحقيق الرفاهية والتكامل بين الموارد البشرية والطبيعية في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

البيئة الثورية

عادل الرشيد

يتعلق هذا البحث بدراسة الكيفية التي ينتقل بها النظام الاجتماعي في بلد ما من مرحلة الاستقرار والثبات، الى مرحلة التوتر ثم الثورة. بمعنى آخر يعني بكيفية خلق البيئة الثورية في المجتمع، وهي مرحلة تسبق الثورة.

ويعنى القسم الاول بأهم الدوافع التي تقود الى ظهور هذه البيئة بينما يحوي القسم الثاني، النتائج والخلاصة.

أن أهم ما يدفع بالنظام الاجتماعي نحو وضع الاحتلال هو فشل الحاجات الحاضرة في التجاوب مع الحاجات المضططة (المتوقّعة)، وهناك عدة عوامل تعمل دائماً على توازن النظام الاجتماعي وهذه هي: الهيكل السياسي - الهيكل الاقتصادي - الهيكل الاجتماعي - والهيكل العسكري. فإذا أحلّ أحدها بالمهام المناطة به خرج المجتمع الى وضع غير متوازن يهيئ لوجود البيئة الثورية. وهنا يلعب الجيش دوراً هاماً، فإذا حازت الحكومات السيطرة على القوات المسلحة فبإمكانها التوصل الى الحيلولة دون وقع الأحداث العنيفة في البلاد. والا حدث خلاف ذلك.

وهكذا تكون البيئة الثورية هي عبارة عن وضع عام يسوده عدم الرضا بفعل اختلال أو أكثر في هيكل النظام الاجتماعي.

ولكن هذه البيئة الثورية في الواقع بحاجة الى ما يخرجها قوفاً الى طور الفعل، وهذا ما يساعد عليه وقوع أحداث كبرى مع وجود البيئة الثورية التي تقجر الثورة.

وهذه الأحداث الكبرى قد تكون مولد نبي قائد أو حزب ثوري، أو ربما كانت هزيمة في حرب، ولربما جاء ذلك من خارج المجتمع بصورة أو بأخرى.

التقدير الاقتصادي في ظل النظام الاشتراكي

د. محمد بسطامي منصور

يختص هذا المقال بمناقشة امكانية اعداد تقديرات اقتصادية في ظل النظام الاشتراكي لهدف التوزيع الأمثل لعوامل الانتاج بين الاستخدامات المتعددة. ويبدأ الكاتب المقال بعرض مختصر لنشأة مفهوم الاشتراكية، ودور كارل ماركس في تطويره، ثم ينتقل الى بيان الحاجة الى اجراء تقديرات اقتصادية لتوزيع الموارد الاقتصادية بين الاستخدامات المتعددة، وكذلك أهمية السوق لامكانية اجراء التوزيع الأمثل لعوامل الانتاج بالمجتمع. ويقوم الكاتب ايضا بمناقشة دور النقود في توزيع عوامل الانتاج بين الاستخدامات المتعددة.

ويتضمن المقال أيضا مناقشة لطبيعة التقدير الاقتصادي وخصائصه والعقبات التي قد تحدث من استخدام التقدير الاقتصادي في توزيع عوامل الانتاج بأي نظام اقتصادي. وتناول الباحث تنظيم النشاط الاقتصادي في ظل النظام الاشتراكي والعقبات التي تعوق اجراء التقديرات الاقتصادية وأهمها عدم وجود سوق حقيقية للسلع الانتاجية.

كما يعرض الكاتب بعض المحاولات التي تستخدم في للنظام الاشتراكي لاجراء التقديرات الاقتصادية. ومنها اعداد تقديرات على أساس ساعات العمل، وإنشاء سوق افتراضية، واستخدام المعدلات الرياضية واستخدام المحاولة والخطأ كوسائل لتوزيع الموارد الاقتصادية بين الاستعمالات البيلة. وخلال هذا العرض بين الكاتب الآراء التي تؤيد امكانية القيام بتقديرات اقتصادية للتوزيع الأمثل لعوامل الانتاج بالنظام الاشتراكي وكذلك الآراء المعارضة. ويستخلص الكاتب — عن طريق تحليل هذه الآراء وفي ضوء المفاهيم الاقتصادية — أنه لا يمكن اجراء تقديرات اقتصادية صحيحة، بحيث تؤدي الى التوزيع الأمثل لعوامل الانتاج بين الصناعات المتعددة في النظام الاشتراكي.

نموذج مهلانويس للتخطيط

د. صقر أحمد صقر

تهدف هذه الدراسة الى مناقشة نموذج مهلانويس للتخطيط (ذو القطاعات الأربع) والذي تم استخدامه في اعداد كل من الخطة الخمسية الثانية والثالثة بالهند. وتتضمن هذه القطاعات: قطاع السلع الرأسمالية، قطاع السلع الاستهلاكية التي يتم إنتاجها بالمصانع، قطاع السلع الاستهلاكية التي يتم إنتاجها في الصناعات صغيرة الحجم وقطاع الأفراد، وقطاع الخدمات.

ويتم تحديد الموارد الاستثمارية اللازمة لقطاع السلع الرأسمالية على أساس اعتبارات النمو في الأجل الطويل، في حين يتم تخصيص باقي الموارد الاستثمارية على القطاعات الثلاث الأخرى بواسطة النموذج بالشكل الذي يحقق الأهداف المرجوة.

ويعاني النموذج من بعض نقاط الضعف الفنية: مثل الاهتمام الزائد بجانب العرض الى حد تجاهل جانب الطلب، الاقتصاد على ضمان التناسق دون السعي نحو تحقيق الأمثلية، تجاهل المشاكل المتعلقة بتسعير خدمات عناصر الانتاج، عدم الاهتمام بتحديد المسار الزمني للمتغيرات خلال فترة الخطة، تجاهل النموذج للاعتبارات المتعلقة بتخطيط التجارة الخارجية، وأخيراً عدم استخدام النموذج في تحديد ومناقشة برامج التنمية البينية المتاحة في الأجل الطويل.

ما تتضمنه السياسة الاقتصادية التي يمكن اشتقاقها من النموذج فتلخص في: ضرورة زيادة معدل الاستثمار باعتباره العلاج الأساسي لمشاكل البطالة ضرورة زيادة الاستثمارات في قطاع السلع الرأسمالية حتى يمكن تحقيق زيادة أكبر في الدخل في الأجل الطويل، وضرورة استخدام استراتيجية النمو المتوازن والتي تمثلت في الاهتمام بتحديد الأهداف في بعض القطاعات الهامة، والاهتمام بتفادي مناطق الاختناق، ومحاولة تحقيق التعادل بين الطلب على والعرض من كل من العمل ورأس المال.

بيد أنه من الضروري الإشارة الى خطورة تعميم استراتيجية التنمية التي يتضمنها هذا النموذج على البلاد الأخرى خاصة وأن هذه الاستراتيجية تتمثل اتصالاً وثيقاً بالسياسات التي يمكن اتباعها ويخوams الاقتصاد موضع الدراسة. فالبلاد الكبيرة قد تنمو مثلاً نمو الاكتفاء الذاتي في حين أن البلاد الصغيرة – مثل البلاد العربية – والتي لا تمكنها ظروفها من انتاج معظم السلع المصنعة والرأسمالية محلياً قد تضطر الى الاهتمام الزائد بالمزايا النسبية في الاختيار بين الصناعات المختلفة.

القومية العربية الاعتبارات السياسية الاجتماعية

د. ابراهيم أبو لغد

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على كل الاعتبارات السياسية والظروف الاجتماعية التي رافقت مولد القومية العربية وتناميها، ومراحل تطورها حتى اليوم. ويبدأ الباحث بالتمييز بين اثنين من انماط الوعي الجماهيري حدث بينهما التباس واضح. الأول وعي شعبي بطبيعته وصفاته الموروثة وتقاليد وحدوده التي يشترك فيها افراد الجماعة، وقد اطلق على هذا النوع اسم القومية. والنمط الثاني هو شعور الافراد بانهم مجتمع واحد تضمه مقومات اللغة، التقاليد، التاريخ، العرق وعوامل أخرى. وفي هذا النمط تميل الجماعة الى العيش مستقلة عن سواها من الجماعات. وهذا هو التعريف الأدق للقومية.

وبالنسبة للعرب فقد ظلوا جزءا من مجتمع أوسع، هو الاسلام بكل مقوماته السياسية والاجتماعية. ويذا نبحث كل القيم والقيادات السياسية والمؤسسات القانونية العربية أصلا من النظام الاسلامي. وتحت السيطرة التركية ظل العرب في ظل نظام اسلامي موحد حتى انهيار الامبراطورية العثمانية حيث بدت في العالم العربي تطلعات أخرى، واجهت تحديات شتى في سبيل اقامة النظم السياسي على مبادئ وأسس أخرى غير المبادئ والأسس النينية.

وفي البحث تقسيم الى العوامل الداخلية والخارجية التي نمت القومية العربية كوحدة سياسية. من العوامل الداخلية التجربة السياسية في الغرب، والوقوف في وجه السلطة العثمانية. ومجهودات العرب في المهجر الذين عملوا على نقل تجارب الأمم الأخرى الى العالم العربي. كذلك نحو الحركات الوطنية في البلاد العربية. وكان العامل الاقتصادي عاملا هاما في مراحل تطور القومية العربية، فقد عمل الأتراك على ايجاد نوع خاص من ملكية الأراضي استتبعه تسلط سياسي أدى الى تسلط عسكري أيضا. وبذا خلقت الثروة الاقتصادية نفوذا سياسيا. لذا نظرت الطليعة المثقفة العربية والحركات الوطنية الى وضع اقتصادي جديد مبني على أسس قومية.

ومن العوامل الخارجية الاستعمار الغربي الأوروبي الذي أدى بفعل الحركات الوطنية المناهضة له الى نمو لوعي القومي. وفي البحث اشارة الى دور الجماعات المختلفة في العالم العربي كدروس الأموال الوطنية والأحزاب السياسية. كما يشير الى نوع الصراع النظري - ان صح التعبير - بين التقدمية والرجعية في العالم العربي ولكل نظرياته وتطلعاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وفي الجزء الأخير من البحث تعريض على حرب حزيران ١٩٦٧ بين العرب واسرائيل باعتبارها منعطف تاريخي هام في تطور القومية العربية جعلت العرب ينظرون جادين الى اقامة قوة عربية سياسية موحدة تعمل على تحرير الأراضي العربية من براثن الاحتلال، كما انها قد ولدت المقاومة الفلسطينية وجعلت منها قوة كبيرة في المنطقة.

وينتهي البحث بأن الثورة العربية ستواصل "دون شك" من أجل تحقيق ما فشلت في تحقيقه المؤسسات السياسية السابقة من تجسيد احلام الأمة العربية.

العملية متجسدة في العلاقات الإنسانية في الصناعة

يقصد بهذه العلاقات مجموعة الصلات أو الروابط التي تقوم بين الإدارة والعاملين معها تحت إشرافها وتوجيهها على أساس أن المشروع الصناعي لم يعد مكانا للعمل فقط بل مجالاً للحياة أيضا يقضي العاملون فيه أحيانا نصف عمرهم اليقظ الواعي ، وأن هؤلاء العاملين بشر شأنهم شأن سائر البشر الذين يشكلون مختلف المجتمعات على تفاوتها في اللغة والدين والبيئة والثقافة والتقاليد والعادات والمدارس الفكرية والمذاهب والمعتقدات الأمر الذي يتطلب من الباحثين إعادة النظر في مفهوم كل من العمل والعامل ومكان العمل بل ودرب العمل كذلك .

والعلاقات الإنسانية الطيبة هي درجة الرشد التي يمكن أن تصل إليها علاقات العمل بين صاحب العمل والعاملين معه ، والتي يمتدح للإدارة أن تحققها في مجال تطورها لمواكبة العصر الحديث بمقتضاياته وظروله ومتطلباته وذلك لأسباب أهمها :

- ١ - أنها تهدف إلى خلق جو من الثقة والاحترام المتبادل والتعاون الفعال بين الإدارة والعاملين معها .
- ٢ - أنها تعد على رأس سبل علاج ما يسمى " بالانحلال الاجتماعي والاقتصادي " - داخل المشروع الصناعي بسبب فقدان روح التعاون والولاء لصاحب العمل والمصلحة العامة مما ينعكس ولا شك على الإنتاج .
- ٣ - أنها تعتبر من أهم العوامل المؤدية إلى تحقيق مصالح جميع الأطراف المعنية بالعمل .
- ٤ - أنها بمثابة مفتاح وموصل جيد لحل كثير من مختلف المشكلات ذات الطابع الإنساني في جو العمل والتي كثيرا ما تصار عقول المسؤولين عن الإدارة في فهمها وعلاجها .

هذا ولقصد أصبحت العلاقات الإنسانية - بعد أن تعمقت مفاهيمها ووضحت آثارها في العصر الحديث الذي يتسم بالتطور السريع والمنافسة القاتلة والصراع الدامي على دعم الاقتصاد وكسب الأسواق - علما وفنا أن واحد وذلك على النحو التالي :

أولا - هي علم من ناحية البناء والكيان الذي أمكن إقامته من مختلف المبادئ والنظريات والاسس والقواعد والأساليب والمفاهيم والإجراءات العلمية .

ثانيا - وهي فن من ناحية اعتماد إقامتها والنهوض بها على " الأسلوب أو الكيفية " - التي تمارس في سبيل إنشائها وتوثيقها وفي سبيل تحليل العوامل الإيجابية التي تقوى من آثارها وكذا العوامل السلبية التي تضعف من هذه الآثار أو تقضى عليها

ويعتبر علم العلاقات الإنسانية من أحدث العلوم الاجتماعية التي اهتمت إليها محاولات الخبراء والاختصاصيين من خلال دراساتهم وتجاربهم المستمرة للبحث عن حلول ملائمة جديدة وعملية لمشكلات التنظيم والإدارة ، علاوة على أنه علم تطبيقي يزغ نجمه في ربيع القرن الأخير ثم أخذ ينمو نموا مضطربا نحو

التكامل والتكامل وتخطيط مبادئه ونظرياته وتقنياته مناهجه ووضع أصوله حتى أصبح مادة أساسية لها
تجربتها بين مواد الدراسة الجامعية وركيزته من ركائز برامج تدريب القادة والرؤساء في تحقيق أكبر قدر ممكن
من الانعاش والتضامن للعضاءى لوجعات العمل القائمة داخل المجتمع .

د. محمد ماهر عيش

قسم إدارة الأعمال

THE REVOLUTIONARY ENVIRONMENT

created. In this stage if a great event happens, then a revolution will take place.

We can represent the situation by this chart :

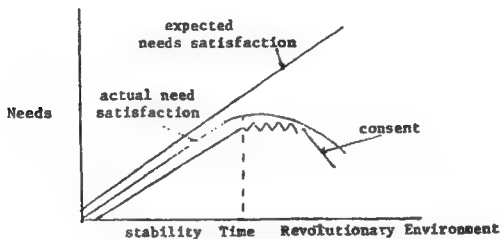


Figure 4 — Need Satisfaction and Revolution

- 1) Widespread dysfunction + consciousness + large discontent = Revolutionary Environment.
- 2) Revolutionary Environment + Great Event = Revolution

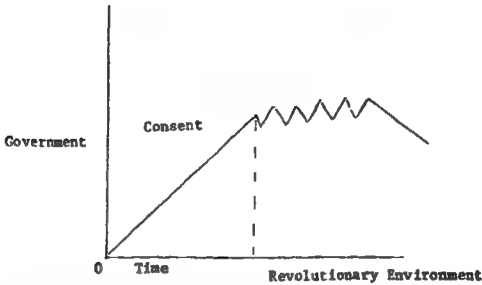


Figure 3 — Consent if Reforms Did Not Take Place

In other words, the social system will be in a state of tension, and if it becomes pervasive, it will cause serious erosion or disappearance of that fundamental mutual harmony between the government and the governed, and emergence of mutual distrust and fear between the two sides.¹ But this in itself does not lead to an immediate revolution. There must be factors that escalate the situation and lead to immediate outbreak. These factors we call «great events.» If a great event happened in a social system in which it is well prepared for revolution because of the dysfunctions and tensions, then, revolution will take place.

These great events may be the emergence of a prophetic leader causing a revolutionary millerarian to develop; or it may be a revolutionary party who tries to create a rebel infrastructure in order to launch a militarized mass insurrection.² The great event may be a defeat in foreign war of a system already suffering from widespread dysfunctions. The great event may also come from outside the society. Such was the case of the Hungarian Revolution. For by 1956 a revolutionary environment of unrest and frustration existed in Hungary. What was lacking for the revolution to break out was the great event, and it was supplied by the agitation in Poland.³

Finally, let us summarize the analysis of revolution as follows : a state of widespread dysfunction may occur in one or more than one structure of the social system. This state means that the structures of the social system do not function in the way they must in order to satisfy the needs (in all their forms) of the society's members, which is the main purpose of the function of these structures. Thus, a state of tension will soon occur in the society if no remedial actions take place and thus, a revolutionary environment is

1 — Taketsugu Tsurutani, «Stability and Instability», A Note in Comparative political analysis *The Sociology of Revolution*, p. 45.

2 — Chalmers Johnson, *op. cit.*, p. 12.

3 — Leiden and Samitt, *op. cit.*, p. 40.

CHAPTER TWO

Conclusions

In the previous chapter we reviewed how the social system reaches the stage of the revolutionary environment. We said that the revolutionary environment is a precondition to revolution. If we want to define this stage we say : revolutionary environment is a situation of large discontent which results from a wide spread dysfunction in one or more than one structure of the social system, and the members of this system are fully aware of this (or these) dysfunction (s).

We said that the ultimate end of the society is to achieve a reasonable degree of needs satisfaction to its members. But in this stage the gap between the actual needs satisfaction and the expected needs satisfaction is a large one, still that does not lead to immediate revolution. For in this stage the government may still get support from some potential powers in the society, or the masses may still have hopes of reform from the side of the government to the dysfunctions in the structures of the social system. In other words, though the society's members do not get what they expect of needs satisfaction, the consent upon the existing government in this stage is wavering.

In the stage of revolutionary environment, if remedial actions to the dysfunctions in the social system took place on the part of the government then, the consent upon the existing government will rise again (Figure 2). But if no reforms took place, the consent on the government will continue to decline (Figure 3) and we could expect more discontent and more unrest in the social system.

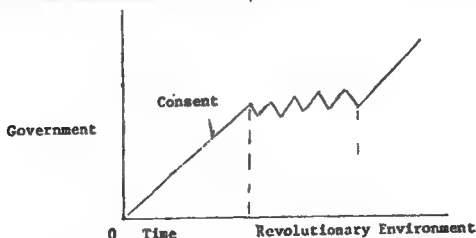


figure 2 — Consent if Reforms Took Place

The first generalization to be made about the position of armies in revolutionary situations is that the officer corps and the rank-and-file have radically different attitudes toward the social system. Officers play elite roles in a social system and, as a consequence, are more commonly the target of revolution than the participants in it. However, if officers are mobilized by one of the sources of dysfunction, they may make an elitest revolution, i.e., a coup d'etat. Other things being equal, officers' revolutions will always succeed when the officers are in fact commanding the army. They need not worry about armed force being used against them when making their revolution. Because of this advantage, officers' revolutions are very frequent in dysfunctional societies.¹⁸

Defeat in war may serve as a prime source of dysfunction within the specific context of the officer corps. There are many examples of this effect. German officers turned toward politics after the defeat of 1918. Arab military dictatorships were promoted by the debacle of 1948 in Palestine.¹⁹

In a revolutionary environment, the position of the army is one crucial determinant of the success or failure of any revolution. If the governments are in full control of its armed forces and are in a position to use them then she has a decisive superiority which enables her to control the revolutionary situation in the social system. «Revolutions, therefore, might particularly be expected in the last stages of an unsuccessful war.²⁰

18 — Johnson, *op. cit.*, p. 18.

19 — *Ibid.*

20 — Peter Calvert, *Revolution* (Praeger Publishers, New York, 1970), p. 98.

THE REVOLUTIONARY ENVIRONMENT

changes if and when the spread of education opens to many access to information about the possibility of life under conditions involving more satisfaction, more justice, more participation in wealth and culture. Sometimes the rise of class consciousness or national consciousness is caused by a small minority receiving education abroad and then diffusing knowledge around themselves: such had been the case in India, and also in vast areas around her in Asia and Africa.¹³

Another factor could be found in multinational states where the government often fosters the interests and aspiration of one or more than one ethnic group but not all, and grants privileges at the expense of the residue. «The policy may be of the assimilationist type: the idea of cultural homogeneity is taken for granted by the dominant group, so that the recessive groups are demanded to forfeit their cultural heritage and to merge with the dominant group». ¹⁴ When this group (or groups) begin to realize that they were not taken care of by the government then, it will demand equality, justice or autonomy, or even political independence. «This has been the case of Austria-Hungary where two, groups, the Germans and the Magyars, dominated over nine Allo-ethnic groups.» ¹⁵

Also, in a state of more than one religious or ideological background; the government may favor one group and exert pressure on the others.

This prejudice, from the side of the government against one or more ethnic groups is likely to help the social system to be in a state of instability and unrest.

Another factor helps in the creation of revolutionary environment is the adoption, from the side of the governing elite, of new social customs, or new philosophers that are alien to their people. Harry Eckstein noted that «the late nineteenth century, the most prolonged period of civil unrest in American history witnessed a conscious effort on the part of the American plutocracy to ape European manners.» Says Eckstein: «At no other time in American history was the elite so profoundly estranged from American life.» ¹⁶

The Military Structure :

The military structure consists of the armed forces. «The position of the armed forces in a modern state runs parallel to that of the civil service. The armed forces are responsible for the maintenance of law and order and for the defence of the real». ¹⁷

Writing about the causes of dysfunction in the military structure of the social system, Chalmers Johnson pointed out that :

13 — Timasheff, *op. cit.*, pp. 143-144.

14 — Timasheff, *op. cit.*, p. 142.

15 — *Ibid.*, p. 143.

16 — Leiden and schmitt, *op. cit.*, p. 46.

17 — Katherine Chorley, «Armies and the Art of Revolution», in Ronald YE-Lin Cheng, ed., *The Sociology of Revolution*, (Henry Regnery Company, Chicago, 1973). p. 228.

Dysfunctions in the economic structure may come as a result of economic developments. As Nicholas Timasheff pointed out that :

Economic developments create new interests endorsed by new social classes but may remain rather unnoticed or not taken care of by the government. Trade and industry may have been added to traditional agriculture; but the government may remain in hands of landlords and it may arbitrarily protect the latter's interests and delay the reforms which would make the law and administrative practice adequate to the new economic structure. The development of industry may result in the formation of a large and self-conscious labor class demanding a higher share of the produce and equal status with management as to industrial relations, but the government may stubbornly refuse to pay attention to these demands and support the traditional structure of industry giving autocratic economic power to the owners of plants and mills. On the other hand, the economic conditions may deteriorate owing to soil erosion, exhaustion of valuable resources, too rapid population growth, loss of foreign markets, and so on; the situation demands resolute and well planned action, but the government remains inert, or acts in the wrong direction, at least in the judgment of many. Under these conditions, the rise of opposition, eventually revolutionary opposition, is likely.¹¹

To sum up the various theories on the contribution of economic conditions to the creation of a revolutionary environment, all major interpreters from Tocqueville to Davies, with the notable exception of Marx, have a common theme that runs through their many specific variations of economic situations. That theme holds that the actual state of material well-being (or ill-being) of people does not in itself produce revolutionary fervor, but rather that the attitudes of people toward conditions constitute a major factor.¹² In other words people have to be aware of the dysfunctional conditions in the economic structure in order to create a revolutionary environment.

The Cultural Structure :

The cultural structure includes the values, ideology, beliefs, customs, religion, heritage and the way of life, etc. of the society.

In this section we shall concern ourselves with the developments that might occur in this structure and held to create a revolutionary environment.

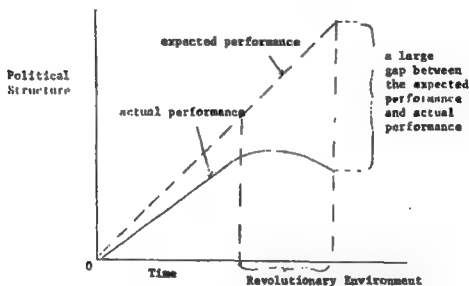
An important factor in the creation of a revolutionary environment is the spread of education and information. As Nicholas Timasheff pointed out, the uneducated masses may remain docile for centuries despite misery and oppression. The situation

11 — Timasheff, *op. cit.*, p. 142.

12 — Leiden and Schmitt, *op. cit.*, pp. 43-44.

THE REVOLUTIONARY ENVIRONMENT

Figure 1 — Political Structure and Revolution



The Economic Structure :

The economic system includes all institutions, organizations and actors in so far as they are concerned with the production, distribution and exchange of goods and services.⁸

In our analysis of economic structure we are concerned primarily with the state of dysfunction that might occur in this structure and leads to the creation of a revolutionary environment in the social system.

Unrest and discontent may well follow generally deteriorating economic conditions. «Wild inflation, large-scale unemployment, famine, the familiar cycles of boom and bust -- all these contribute to discontent in large measure.»⁹

As James Davies demonstrates with several case studies that «Revolutions are most likely to occur when a prolonged period of objective economic and social development is followed by a short period of sharp reversal.»¹⁰

8 — Bob Jessop, *Social Order, Reform and Revolution*, (Harder and Harder, New York, 1972), p. 60

9 — Leiden and Schmitt, *op. cit.*, p. 41

10 — James Davies, «Toward a Theory of Revolution,» *American Sociological Review*, Vol. 27, February, 1962, p. 6.

The ruling classes, as a result of their practically manifested incapacity to get the country out of its blind alley, lose faith in themselves ... All This constitutes one of the political premises of a revolution, a very important although a passive one.⁵

Let us summarize the analysis of the revolutionary environment to this point. The political structure is one of the main components of the social system. It has definite things to do, ends to achieve, goals to maintain. These are its function.

The main function of this structure is to coordinate the activities of individuals and groups acting in the society in order to achieve a reasonable degree of needs satisfaction to the members of the society. This function can be done successfully by : 1 — preventing and — if they happen — resolving conflicts in the society; and 2 — by directing the individuals and group activities in the right direction as the society — as a whole — sees it.

The coordination and centralized direction is effected by assigning to individuals and to groups definite social status, each possessing a specific set of rights and duties. Behavior conforming with the assignments is eventually enforced by coercion since the power nucleus (the government) disposes the forces of individuals possessing and acting in the set of statuses assigned. In way order, or negatively, the absence of conflict between citizens, is assured.⁷

But, if the government was weak, inefficient, corrupt or oppressive; and if it was unable to solve the problems facing it especially the financial problems; and if it was unable to accommodate itself with the new political ideals of equality, liberty and social justice then it will be unable to function in the way expected and it must. This leads to a gap between the expected political performance and the actual performance which means a dysfunction in the political structure. If the society members were aware of the existence of this dysfunction, this will result in a large discontent and opposition to this government, which helps in creating a revolutionary environment.

We can represent the situation by this chart :

5 — L. D. Trotsky, "The Art of Revolution," in *Struggle in the State: Sources and Patterns of World Revolution*, Georg Kelly and Clifford Brown Jr. eds. (John Wiley and Sons, Inc., New York, 1970), p. 336

7 — Timasheff, *op. cit.*, p. 41

THE REVOLUTIONARY ENVIRONMENT

differently from the way that they did under equilibrium conditions. 1

In order to create a revolutionary environment, dysfunctions in one or more than one structure of the social system must be large enough; sufficiently widespread among the inhabitants. Revolutionary environments represent a state of unrest and discontent upon the present situation of the social system.

Sources of Dysfunctions :

The Political Structure :

Unrest may come about because of political agitation and the appeal of political slogans; it may result from ideological absorption; or it may be the product of nothing more serious than a large excess of political energy, left over from a strenuous campaign or a political struggle over these issues. 1

Unrest and discontent may result from the weakness of the existing government. Where the government displays energy and determination, where it is alive to the issues that move the mass, then revolution will rarely take place. Much is made of the fact that the old regimes in both France and Russia were decadent, impotent, and moribund. The same could be said of the Egyptian government prior to its revolution in 1952. 2

When the existing government is a weak one, it becomes increasingly unable to solve or resolve the problems facing it. In the opposition's view such government is inefficient, stupid, corrupt, oppressive, or combines two or more of these traits. The goal of the opposition, is to replace inefficient and stupid personalities by efficient and intelligent ones, corrupt functionaries by models of honesty, abject tyrants by men respecting the freedom and dignity of their fellow men. 1

A weak government is one in disrepute.

It is one without respect and increasingly without support. All governments rest on the myth of their supremacy ; weakness in government is an acid to that myth. As the myth declines so also does the base of loyalty upon which every government rests. 2

In addition to the government weakness, the deterioration or disintegration of the ruling elite is often noted in the government weakness. Trotsky believes elite decline is a necessary element for revolution. He writes :

1 — Chalmers Johnson, *Revolution and the Social System*. (Hoover Institution Studies, No. 3. Stanford, 1964) p. 5.

1 — Cf. 1 Leiden and Karl Schmitt, *The Politics of Violence : Revolution in the Modern World* (Prentice-Hall, Inc., New Jersey, 1968), p. 44.

2 — *Ibid.*, p. 46.

1 — Nicholas S. Timasheff, *War and Revolution*, (Sheed and Ward, New York, 1965), p. 141

2 — Leiden and Schmitt, *op. cit.*, p. 48.

hensive and deep change is required to correct this wrong situation.

In this chapter, we shall concern ourselves with the discussion of how the social system shifts from the stage of stability to the stage of the revolutionary environment.

Our point of departure in analyzing social change is the model of a functionally integrated social system. A system whose structures cooperate with each other by acting out various roles that, taken together, permit the whole system to function. The main purpose of this function is the **satisfaction of the members' needs**, where they were political, economical, ideological, religious or cultural needs.

In other words, the basic assumption in this model is that the structures of the social system work together in order to achieve a reasonable degree of need satisfaction to the members of the society which is to be the ultimate end of every society.

It is important, in this context, to draw the attention to the existence of two important facts in the society. The first is the fact that we call «expected needs satisfaction.» This means that in the normal conditions of the society the members expect a certain degree of needs satisfaction. This degree has to be met by the structures of the social system to keep the system in a state of equilibrium. If the actual needs satisfaction, which is the outcome of the structure's functions, failed to meet the expected needs satisfaction, then the social system would be out of balance.

The second fact is well related to the first one. It is concerned with the concept of consent. In general, the degree of consent of the society's members runs in a parallel line with the degree of actual needs satisfaction. The only exception to this fact is the case of war or the case of natural disaster. In these two cases the society's members accept a low degree of needs satisfaction without declining in their consent upon the existing government.

We said that our model of analyzing is a functionally integrated social system. This system — as we see it — consists of four structures. These are as follows :

- 1 — Political Structure
- 2 — Economical Structure
- 3 — Social Structure
- 4 — Military Structure

These four structures co-operate with each other so as to keep the system in a state of balance. If one of these structures does not function in the way it must in order to keep equilibrium, and if no remedial action occurs, then the entire system will move out of equilibrium, and a revolutionary environment will be created. The condition that causes the dis-equilibrium, and that demands remedial action in order to restore or to create a new equilibrium, Chalmers Johnson calls «dysfunction.»

Dysfunction is a potential condition of any functionally integrated system, and dysfunctional conditions within an imbalanced social system vary in degree of severity over a broad range from slight to mortal. Dysfunctional conditions are caused by pressures that compel the members of a substructure to do their work, or view their roles, or imagine their potentialities

THE REVOLUTIONARY ENVIRONMENT

University of Colorado

by

Adel M. Al-Rasheed *

Introduction

Revolution is not a spontaneous phenomena. It arises from the human responses and reactions to changing conditions of the social system and environment.

The breakout of revolution represents at least the failure of the political administration of the social system. In the great cases it represents the general failure of the social system itself.

Meanwhile there is no reasonably adequate theory as to the nature of revolutions. Utterly contradictory theories enjoy wide acceptance. None of them can make pretenses to scientific realism or detailed analysis, except the marxist, which is both unable to win acceptance, and imperfect from the point of view of science. It is superior to any other theory of revolution now available, but not good enough.¹

Outside the Marxism, some scholars have tried to generalize about the causes of revolutions. They have tried to find patterns in the prerevolutionary situation and to predicate certain types of conditions and circumstances as the explanation of revolutions.

This paper will be a discussion of how the social system shifts from the stage of stability to the stage of tension and then revolution. In other words this paper will deal with the creation of the revolutionary environment in the society and when revolution is likely to occur.

This paper consists of two chapters; the first one is concerned with the cause that lead to the creation of a revolutionary environment; and the second one will be a conclusion from the first one.

CHAPTER ONE

The Revolutionary Environment

Revolution signifies a comprehensive and deep change in the social system. We believe that revolution arises because the social system is not working in the way it must in order to satisfy the needs (in all their forms) of the society members. So, a compre-

* Adel M. Al-Rasheed, graduate Student at Colorado University.

1— George Pettee, *The Process of Revolution*. (Howard Fertig, New York, 1971), p. ix.

BIBLIOGRAPHY

Hayek, F. A., **Collectivist Economic Planning**. New York, Augustus M. Kelly, Publisher.

Landreth, Harry, «Creeping Capitalism in the Soviet Union,»
Harvard Business Review, September-October, 1967, Vol. 45, No. 5, pp. 133-140.

Lange, Oskar and Fred M. Taylor, **On the Economic Theory of Socialism**. University of Minnesota Press, 1938.

Mises, Ludwig von, **Bureaucracy**. New Haven, Yale University Press, 1944.

———, **Human Action : A Treatise on Economics**. Chicago, Henry Regnery Company, 1966.

———, **Socialism : An Economic and Sociological Analysis**. New Haven, Yale University Press, 1951.

Nove, A., «The Problem of 'Success Indicators' in Soviet Industry,» **Economics**, The London School of Economics and Political Sciences, London, Vol. XXV, No. 97, February 1958, pp. 1-13.

Economic Calculation In The Socialist System

performed in terms of money prices, it is possible only if there is a market for all goods and factors of production. The entrepreneurs, through the market mechanism, can know what the consumers want and, accordingly, try to choose the best way of satisfying the consumers' needs.

In the socialist system where there is no market for producers goods and material factors of production in their real sense, accurate economic calculation is not possible. The managers of production units can not know the best ways of utilizing the factors of production. The central authority decides arbitrarily what is to be produced, in what quantity, and how. It achieves that through fixing of prices of producers goods and material factors of production and through rules established for the scale of output and the combination of factors of production. This lack of accurate economic calculation in the socialist society prevents the optimum allocation of factors of production among the different industries.

factors of production also changes the incomes of consumers. It therefore, affects both the supply of the factors of production and the demand for consumers goods at the same time. If, for example, the Central Planning Board increases the prices of the factors of production, the incomes of the individuals will also be increased. While there will be a movement along the supply curve of the factors of production, the demand curve for the consumers goods will shift from its position (i.e., shifts to the right). This will be due to the income effect resulting from the increase in the consumers incomes. Thus, while the Central Planning Board takes into account the effect of the increase in prices on the supply of the factors of production and demand for consumers goods, this demand increase occurs as a result of other factors (i.e., income effect) and not only because of change in prices of these goods. Consequently trying to arrive at the equilibrium prices by changing prices of the factors of production will not be of any help since the other factors that affect demand for consumers goods are ignored.

2. The demand for consumers goods is not only influenced by change in prices, but by other factors such as change in consumer preferences. Thus, change in prices of the factors of production alone is not helpful in the allocation of these factors among different industries.

3. While the market for consumers goods exists in the socialist society, it is not the consumers' demand that actually determines the demand for factors of production. The Central Planning Board by changing prices of the factors of production, forces the consumers to change their demand for consumers goods, and consequently, forces the managers of production units to change their demand for factors of production. Thus, through price fixing, the Central Planning Board is distorting the allocation of factors of production from their proper use.

4. The managers of production units in the socialist society are not able to affect the demand for the products they are in charge of through changes in the product mix, the product line, or the marketing mix like the managers of corporations do in the market economy. Those managers of production units may fail to recognize the true preferences of consumers, and accordingly, can not produce what the consumers need. Instead, the managers of production units sell the consumers what the Central Planning Board wants them to. Thus the factors of production are not expected to be allocated among different industries according to the consumers preferences.

5. Although prices in the market economy are regarded by each individual as given, they are affected by the interrelated action of all individuals in the society. Thus, the allocation of the factors of production in the market economy is determined by the individual's action. In the socialist economy it is the Central Planning Board that determines prices and the allocation of factors of production to their possible uses.

Thus, the optimum allocation of capital goods and productive resources among the different industries in the socialist system can not be achieved through the method of trial and error.

V. CONCLUSION :

Economic calculation is essential for deciding on engaging in a commercial activity and determining the best possible method of performing it. As economic calculation is

adopted as the guiding principle for the scale of output for the industry and its expansion or contraction, or the establishment of new industries.

The prices for consumers goods being determined through the market mechanism, and fixed by the Central Planning Board in all other cases, and the prices of factors of production being fixed also by the Central Planning Board, determine the supply of products and the demand for factors of production. The prices of capital goods and productive resources being given, their distribution between different industries is also determined.

The equilibrium prices in the socialist system can be determined, according to this view, by the trial and error procedure. The Central Planning Board has to fix prices and request that managers of plants and industries take these prices as «accounting rules». The consumers' incomes for each set of prices are determined by the prices of productive resources and according to the principles adopted for the distribution of social dividend. «For each set of prices and consumers' incomes a definite amount of each commodity is supplied and demanded.»²⁶ The equilibrium price will be that at which the quantity demand equals the quantity supplied of each commodity. If the price is different from the equilibrium price, a surplus or a shortage for the commodity in question will show up at the end of the accounting period. Through adjustment of prices, the equilibrium prices will be finally reached.

The rate of interest in the socialist society is determined, in the short period, where the amount of capital is regarded to be constant by the condition that the demand of capital is equal to the amount available. If the interest rate is set too low, shortage in capital will show up. If the interest rate is set too high, surplus in capital will exist.

The amount of capital in the long period is determined by the rate of capital accumulation which, in turn, is determined by the Central Planning Board. The managers of production units have to take the interest rate as given.

Thus, the Central Planning Board having provided the values for the scale of output and the combination of factors of production in the different industries, and fixed the prices of capital goods and productive resources, can arrive, by the method of trial and error, at the equilibrium prices.

This view, however, is objectionable for the following reasons:

1. The Central Planning Board, by determining the prices of capital goods and productive resources, at the same time determines the incomes of the consumers. Assuming that the distribution of the social dividend takes place in such a way that it has no influence on the individual's choice of occupation (e.g., divided equally per head of population), as suggested by this view, the incomes of the individuals will be changed by the same amount, if there is any change in the prices of the material factors of production. Thus, the Central Planning Board when it changes the prices of these

²⁶ — *Ibid.*., p. 81.

In the socialist system, however, the situation is different. Although the market for consumers goods exists in the socialist society, there is no market for producers goods, and therefore, there are no prices for them. Consequently, comparison of input and output can not be made. Thus the trial and error process can not be of any help in determining the optimum solution to the economic problems in the socialist society.

One socialist writer²³ asserts that the trial and error procedure can work in the socialist system as it does in the market economy. The prices for capital goods and productive resources can be established objectively if we consider prices in their «wider sense as indices of alternatives» rather than in their «narrower sense as exchange ratios.» The argument, according to this view, is that in the socialist system where the freedom of consumption and occupation is retained, the equilibrium prices which equate the quantity demanded and the quantity supplied can be arrived at through the trial and error procedure. The allocation of resources by trial and error will be based upon the so-called «parametric function of prices» i.e., each individual separately regards the actual market prices as given data on which he bases his calculation.

The consumers demand as based upon the consumers incomes is the guiding criteria in production and the allocation of resources. The prices for the consumers goods will be determined through the market mechanism. The prices for capital goods and productive resources outside labor will be fixed by the Central Planning Board. The income of each individual is conceived to be consisted of two parts, «one part being receipts for the labor services performed and the other part being a social dividend constituting the individual's share in the income derived from the capital and the natural resources owned by society.»²⁴

The managers of production units are provided with rules by the Central Planning Board aiming «at satisfying consumers' preferences in the best way possible.» These rules determine the combination of factors of production and the scale of output. The factors of production are to be employed in such a way that the marginal productivity of all factors is equal. The scale of output is determined according to the rule that the marginal cost should equal the price of the product. Thus, the scale of output and the demand for the factors of production by the production units are determined. «The first rule, to whomever addressed, and the second rule when addressed to the managers of plants perform the same function that in a competitive system is carried out by the private producer's aiming to maximize his profit, when the prices of factors and of the product are independent of the amount of each used by him and of his scale of output.»²⁵ The second rule being addressed to the managers of a whole industry is

23 — Oskar Lange, «On the Economic Theory of Socialism, » in *The Economic Theory of Socialism*, Oskar Lange and Fred M. Taylor, (University of Minnesota Press, 1938); pp. 57-129.

24 — *Ibid.*, p. 74.

25 — *Ibid.*, p. 76.

Economic Calculation In The Socialist System

institutions to exist. They suggest instead that the central agency act as a bank allocating the funds among the various production units. Such suggestion, however, does not help, and the central agency will be faced with the problem of allocating capital to the alternative uses without the existence of the entrepreneurs who can decide upon the most efficient use of capital. The managers of the production units do not decide on their use of funds upon the basis of consumers' behavior, but rather according to the decision of the central agency. The introduction of the quasi-market in the socialist system does not, therefore, solve the problem of economic calculation.

The Use of Differential Equations :

The use of differential equations implies that each factor of production is employed in such a way that it renders the maximum possible returns. These equations describe the condition of equilibrium. They do not provide information on the human action and the effect on the hypothetical state of equilibrium. This state of equilibrium does not resemble the real state of affairs.

In a market economy, the exchange ratios and the allocation of resources are determined through the market mechanism which is influenced by the entrepreneurial action. In predicting the outcomes of his action, the entrepreneur bases his calculation on the anticipated prices, not on the equilibrium prices. Besides, the differential equations assume that the preferences of consumers for goods and services are known. The equations do not allow for changes in the consumers' preferences at various conditions of production. Thus, the change in production conditions and changes in the other data are expected to cause changes in the conditions under which the equilibrium will occur. The equations are not useful in providing information with regard to the most appropriate way of transforming the total produced factors of production at the present state to the total produced factors of production which are necessary for the equilibrium state to exist. Thus, not only the state of equilibrium can not be computed upon the basis of the knowledge of conditions in a nonequilibrium state, but also such hypothetical state of equilibrium could not be of use in arriving at the best alternative solution to the problems of economic activities.²⁰

The Trial and Error Procedure :

«The method of trial and error is applicable in all cases in which the correct solution is recognizable as such by unmistakable marks not dependent on the method of trial and error itself.»²¹ The trial and error process is used by entrepreneurs in the capitalist economy. The entrepreneurs can easily recognize if their action was right or wrong by observing their profit from a particular economic activity. «Profit tells the entrepreneur that the consumers approve of his venture; loss, that they disapprove.»²²

20 — *Ibid.*, p. 714-715.

21 — *Ibid.*, p. 704.

22 — *Ibid.*, p. 705.

arbitrary relation by which to resolve skilled into simple labor, and this would make them useless as an instrument for the economic organization of resources'.¹⁸

Establishment of a Quasi-Market :

Some socialist writers advocate the introduction of some degree of competition and the establishment of an artificial market in the socialist system in order to overcome the problem of economic calculation. This requires that the consumers and managers of various production units act as if they were acting under a capitalist system. Those writers argue that the only difference between the position of the managers of corporations in a capitalist economy and that of the managers of business units in a socialist society is that the former act on behalf of the shareholders while the latter act on behalf of the whole community. In the conduct of operation, the managers in the socialist system will follow the same principles and techniques applied by their counterparts in the capitalist system.

However, this argument fails to grasp the essential difference that distinguishes the action of managers in the capitalist system from that of managers in the socialist system. While the managers in the capitalist system carry out orders of those who own the business, they adjust to the market prices determined through the market mechanism and influenced by the action of large numbers of consumers and entrepreneurs. But prices of the material factors of production in the socialist society are determined by the central authority. The exchange ratios between the material factors of production and capital goods does not reflect the preferences of business units, but rather are arbitrarily determined by the central authority.

This argument also fails to recognize the important role played by the capital and money markets in allocating capital among the various industries. The entrepreneurs and capitalists direct capital into the enterprises which seem to satisfy the urgent needs of consumers in the best possible way. If the transactions of the capital and money markets are eliminated, the market can not exist and the remaining parts can not function as a market.¹⁹

In the capitalist system it is the entrepreneurs' actions which determine the allocation of factors of production among the various industries and not that of the managers of the corporations. Only those entrepreneurs can decide which enterprises should be established.

In the socialist system, on the other hand, it is the central agency which allocates the factors of production among the various production units. The advocates of the quasi-market for the socialist system do not allow for a capital market and financial

¹⁸ — Ibid., p. 134.

¹⁹ — Ludwig, von Mises, *Human Action*, op. cit, p 708.

pricing; without pricing mechanism, there is no economic calculation.¹⁶

Besides, there must be a common medium of exchange, namely money, in order that economic calculation may be performed. If money does not exist, it will be impossible to reduce the exchange relationships to a common denominator. Economic calculation based upon monetary calculation will be, therefore, impossible.

In a socialist society there is no market for production goods. Exchange relationships between these goods could not be established. Besides, while there is a room for money as a common medium of exchange in a socialist economy, its significance is far less than its significance in a free market economy. The use of money in a socialist economy is confined only to consumption goods. The production goods being publically owned, will never be the object of exchange against money. Consequently, it will be impossible to determine the monetary value of these goods. The resources used and proceeds expected from a special project can not be reduced to a common denominator; therefore, monetary calculation, and economic calculation based upon them, will be impossible in a socialist society.

IV. SUGGESTIONS FOR ECONOMIC CALCULATION IN THE SOCIALIST SYSTEM :

Calculation in Terms of Labor Hours :

The socialist writers argue that on the basis of labor theory of value, labor hours can be used as the unit of calculation. The amount of labor involved in each product can be determined. The utility of the various goods will be compared against one another and against the amount of labor required for their production.

The labor calculation theory takes into account the diminishing returns resulting from different natural conditions of production in so far as they influence the cost of labor. But, the labor calculation theory does not take the consumption of material factors of production into account. It leaves out the influence of unfavorable natural conditions of production on returns of these material factors of production.¹⁷ Besides, the labor calculation theory disregards differences in the quality of labor. Marx considers labor as economically homogenous. According to Marx, a small quantity of skilled labor equals a large quantity of simple labor. However, the different capabilities and skills of people result in different qualities of goods and services. It is not possible to reduce the different qualities of labor to a common denominator without the valuation of the product by the consumers. It has not been proven that products enter into exchange regardless of the kind of work embodied in them. Besides, labor is not the only source of exchange value. The relation between various kinds of work can be reflected in wage rates established only by the market mechanism. Thus, «calculations based on labor cost rather than on monetary values would have to establish a purely

16 — Ludwig von Mises, «Economic Calculation in the Socialist Commonwealth,» in *Collectivist Economic Planning*, F. A. Hahn (Ed.), (Augustus M. Kelley, New York), p. 111.

17 — Ludwig von Mises, *Socialism: An Economic and Sociological Analysis*, (Yale University Press, New Haven, 1951), p. 133.

Another limitation of money as a vehicle for economic calculation stems from the fact that some things can not be evaluated in money terms such as health, pride, honor of a nation, and beauty of a place. Some economic actions might also result in social costs or social benefits which can not be estimated in money limits. Such social costs and social benefits can not, therefore, be included in economic calculation, although they influence the decision of the acting man in choosing among possible alternatives. However, this limitation does not stem from money as a vehicle for economic calculation, but rather, from the nature of things.

III. ECONOMIC CALCULATION IN THE SOCIALIST SYSTEM :

Economic Organization Under Socialism.

An important aim of socialism is the redistribution of income through the elimination of private property. This calls for collective ownership and direction of all material factors of production. Planning is a necessary condition in any socialistic economy. Organization and planning are substituted for people's initiatives. This unitary control of economic activity requires that a central agency has to determine the ultimate ends to be attained and the ways of attaining them. All offices concerned with administration of various aspects of economic activity are subordinate to and follow the instructions of the central agency.

Necessity of Economic Calculation in the Socialist System :

The problem of choosing among the possible alternatives for carrying out a specific project exists also in a socialist society. The man or the group of men responsible for planning in a socialist society are faced with the problem of choosing among possible alternatives for carrying out a certain economic project so that the total well being will be increased without the divergence of economic resources necessary for the satisfaction of more urgent needs. The man or group of men responsible for the allocation of economic resources are faced with tremendous numbers of factories in operation and projects to be established. A large number of these factories are producing unfinished goods and production goods. All these establishments are interrelated. Each good has to go through a whole series of processes before it is ready for final use. Besides each of the projects to be established requires an individual solution appropriate to the special data of the project. In all cases the central agency has to attain the ends desired with the least expense.

The Problem of Economic Calculation in the Socialist System :

The problem of performing economic calculation in a socialist system emerges from the fact that there is no free market for production goods. For economic calculation to take place there must be a market for all goods. If there is no market for goods, exchange relationships do not arise. And, «where there is no free market, there is no

Economic Calculation In the Socialist System

Economic calculation deals with change in exchange ratios. This change may take place without the interference of the individual or may be a result of a program which he embarks on for the purpose of influencing conditions. Exchange ratios of the past are not the purpose of economic calculation, but rather a help in anticipating future prices.

Economic calculation is distinctive from accounting practices followed for some purposes, such as the determination of taxes. Tax legislation determines the methods of accounting followed in an enterprise. The data generated through the adoption of prescribed methods in such cases will not be useful as a basis for economic calculation. Besides, in making economic calculation, we should beware when using balance sheets and profit and loss statements which include, beside other items, assets and liabilities not embodied in cash, and which are evaluated at an arbitrarily chosen instant of time. Those items depend upon future conditions. In using such accounts as the basis for the determination of outcomes of past actions, while planning for the future, we must realize the changing conditions of those items and the effect of their speculative character on the computations based upon them.

Limits of Economic Calculation :

«Economic calculation can not comprehend things which are not sold and bought against money.¹⁵ Things that can not be exchanged against money, or that part which can not be exchanged against money, can not be included in economic calculation. Such things as honor, glory, and health can not enter into economic calculation.

Economic calculation involves calculating the expected costs and proceeds of a specific commercial activity. It operates in a society based upon the division of labor and private ownership of means of production in which goods and services are sold and bought against a common medium of exchange, i.e., money. It involves the calculation of outcomes of future action of individuals (i.e., individual's profit or loss), not social value and social welfare. Consequently, economic calculation can take place only in the market economy where the exchange ratios of goods and services are determined through their exchange in the market. Besides, economic calculation can not be applied to national income or wealth.

Limits of Money as a Vehicle for Economic Calculation :

Money is not a yardstick for value or price; it does not measure value. Prices are not measured in money either, but rather they are amounts of money. The relation between money and economic goods constantly fluctuates both on the goods side and on the money side. However, under a state of changing economic conditions, economic calculation is performed for relatively shorter periods. The purchasing power of «sound money» is not expected to change to a great extent. Fluctuation between money and economic goods does not, therefore, impair too much economic calculation based upon money unites.

15 — Ibid., p. 214.

power of money. Another source of error that we should avoid is the assumption that goods and services exchanged are of equal value, which is inherent in them, and their proper magnitudes is established by an act of measurement. We should be aware of the fact that value is merely based upon people's eagerness to acquire things. «The basis of modern economic is the cognition that it is precisely the disparity in the value attached to the objects exchanged that results in their being exchanged.»¹⁰ Valuing, then, implies preferring one thing more than another (e.g., a to b) under the conditions valuing is made. There is no measurement of value of commodities.

Money as a Vehicle for Economic Calculation :

«Economic calculation is calculation in terms of money prices.»¹¹ Goods are included in the calculation with the amount of money they are bought or sold in the market or for which they could be prospectively bought or sold.

Comparison between possible methods of using the means of production in order to achieve certain objectives can not be made without the use of money prices. Thus money becomes the vehicle of economic calculation.¹² This role is performed by money as a common medium of exchange. «The exchange ratios between money and the various goods and services as established on the market of the past and as expected to be established on the market of the future are the mental tools of economic planning.»¹³

The Nature of Economic Calculation :

Economic calculation is performed by entrepreneurs producing for the consumers in a market society. It is performed in money prices. «A price is necessarily a historical fact either of the past or of the future.»¹⁴ Exchange between economic goods and money is constantly fluctuating. Economic calculation is distinctive from measurements and engineering or technical data.

Economic calculation always deals with the future. Its purpose is to enable the acting man to establish the outcomes of certain activities by contrasting input and output. It is concerned with the outcomes of future actions or the outcomes of past actions. But the establishment of the outcomes of past actions serves only to provide insight into future actions.

10 — Ibid. p. 204.

11 — Ibid., p. 205.

12 — Ibid., p. 208.

13 — Ibid., p. 209.

14 — Ibid., p. 217.

Types of Socialism :

Aside from the types of socialism associated with various political parties, socialism may assume different types in regard to the degree of the central control and direction of the means of production. The most widely advocated program of socialism is that which provides for collective ownership of the material factors of production as well as for a unified direction of their uses.⁶ It also provides for freedom of choice in consumption, and continued freedom of choice of occupation.⁷

Some proposed programs of socialism call for introduction of a certain degree of competition into their schemes in order to overcome some of the difficulty which arises from completely centralized planning. The extreme case of socialism is that under which everything is centrally directed including consumption and choice of occupation. This system is widely known as communism. Whatever the degree of control found in any system of collective ownership, the allocation of the material factors of production must be decided by a central authority.

II. ECONOMIC CALCULATION :

The Need for Economic Calculation :

The need for economic calculation arises because of the fact that the means of production can only be substituted for one another within narrow limits, and they are not absolutely specific. Most of the means of production are better suited for the realization of some ends, less suited for the attainment of some other ends and absolutely useless for the production of a third group of ends. The acting man, therefore, has the task of allocating the various factors of production to those employments in which they can yield maximum returns.⁸

Necessity of the Market for Economic Calculation :

The elementary theory of value and prices employs the construction of a market in which all transactions are performed in direct exchange.⁹ It is necessary to ignore the intermediary role played by money in order to realize what is really exchanged are economic goods of the first order against other goods. However, we must guard ourselves against the errors that we might fall into when using the imaginary construction of a market with direct exchange. One source of error in this respect is the assumption that money is neutral. We should be aware of the change in the purchasing.

6 — George Halm, "Further Considerations on the Possibility of Adequate Calculation in a Socialist Community," in *Collectivist Economic Planning*, F. A. Hayek (Ed.) (Augustus M. Kelley, New York), p. 137.

7 — F. A. Hayek, *op. cit.*, p. 18.

8 — Ludwig von Mises, *Human Action : A Treatise on Economics* (Henry Regnery Company, Chicago, 1966), p. 207.

9 — *Ibid.*, p. 202.

The model of the perfect state developed by the old liberal philosophers was compared with the operation of the market economy that must bring about what the imaginary perfect state would realize. People then concluded that this unselfish state was more capable of satisfying the needs of the citizen than were the individuals. They inferred that the state could avoid the errors that often frustrate the actions of entrepreneurs and capitalists. The planned economy was believed to be more efficient than the wasteful capitalist economy. The planned economy was considered by those who were influenced by historicism as a progressive system which was more efficient than the market economy. Human evolution would then necessitate the elimination of the market economy, which was considered as an inferior system to the succeeding and more adequate system of socialism.

Karl Marx's Contribution to the Socialist Doctrine :

«Karl Marx was not the originator of socialism.»³ The socialist ideas were already developed when Marx adopted the socialist creed. Marx's contribution to socialism was his doctrine of the inevitability of socialism. He integrated the socialist creed into the meliorist doctrines. Marx argued that the coming of socialism is inevitable, and this by itself proves that socialism is a higher and more perfect state of human affairs than the preceding state of capitalism.⁴

Marx tried to prove the desirability of socialism in two ways. First, he argued that the capitalist system based upon private property should be removed and replaced by the establishment of a system based upon public ownership of the means of production. Secondly, Marx tried to demonstrate the unsatisfactory condition brought about by capitalism. He argued that society has better knowledge of the people's needs and is more capable of satisfying their urgent needs than is anyone else. The economic activity must, therefore, be controlled and directed by society. The individual's needs will, then, be satisfied better under socialism than they will be under capitalism.

Marx based his theory of socialism on historical phenomena without the tendency to observe the permanent economic problems which are independent of the historical framework. Marx and the Marxians, moreover, continued to discourage any inquiry into the actual organization under the performance of the socialist society of the future. Only occasionally, and in a negative form, do we find statements by Marx about what the new society would not be like.⁵ Investigation of the actual organization of the socialist society and the economic activity within its framework was condemned by the Marxians as «unscientific».

3 — Ibid., p. 693.

4 — Ibid., p. 684.

5 — F. A. Hayek, «The Nature and History of the Problem,» in *Collectivist Economic Planning*, F. A. Hayek (Ed.), (Augustus M. Kelley, New York), p. 13.

Economic Calculation In The Socialist System

By

Dr. Mohammad Bastami Mansour *

I. SOCIALISM :

Origin and Development of Socialism :

The conception of socialism has its foundation on the writings of the philosophers of the eighteenth century who were concerned with the distinction between selfish individuals and the state, which was considered as the representative of the interests of the whole society. The rulers of that time and their governments had their own interests which were in opposition to the interests of the selfish individuals, on the one hand, and to those of foreign governments aiming for territorial gains, on the other hand. The writers of that time assumed that the interests of the individuals were opposing those of the whole society whom the government represented.¹

The liberal philosophers discarded the idea that the interests of citizen are in opposition to those of the whole society. They developed the idea of the ideal state whose purpose is that of promoting the welfare of the citizens. These philosophers demonstrated that the individual citizen if left free from any authoritarian control would take action which would be in conformity with the action of the perfect government. The entrepreneurs in the market economy could earn profit only by satisfying in the best possible way the urgent needs of the consumers. Those entrepreneurs, however selfish they may be, will have the same purpose which the perfect government has, that is the utilization of the means of production to the maximum satisfaction of the urgent needs of citizens.² By this reasoning, the liberal philosophers contributed to the notion of the paternal state. This implied that the king in the ideal regime would have the power to control the means of production and direct the economic life. Although the idea of the market economy was retained, the real operations of the market were not those of the market economy in the real sense. Production was to be directed not by the consumers, but rather by authoritarian decrees.

Dr. Mahamad Bastami Mansour is Assistant Prof. Of Marketing, Faculty of Commerce, Kuwait University

1 — Ludwig von Mises, *Human Action : A Treatise on Economics* (Henry Regnier Company, Chicago, 1966), p. 689.

2 — *Ibid.*, p. 690

BIBLIOGRAPHY

- 1 - Days, E, (L.L.O.) Review, 1952.
- 2 - A.A. , **Human Relations In Modern Business**, 1969.
- 3 - Mayo, E, **The Social Problems Of An Industrial Civilization**, 1949.
- 4 - Moore, W,E, **Industrial Relations and Social Order**, 1965.
- 5 - Roethlisberger, F.J, **The Foreman**, 1966.
- 6 - Jaques, E, **The Changing Culture Of A Factory**, 1967.
- 7 - Benjamin, M., and Selekman, S, K, **Production. and Labor Relations**, Harvard Business Review, 1949.
- 8 - Dubreull, H, **Industrial Organization Based On Autonomus Groups**, I.L.R., 1951.
- 9 - Worthy, J,C, **Factors Influencing Employee Morale**, Harvard Bus. Rev., 1950.
- 10 - Turnbull, J, G, **Labor-Management Relations**, N.Y., Social Science Research Council, 1949.
- 11 - Jensen, V, H, **Heritage Of Conflict**, N.Y., Cornell University Press, 1950.
- 12 - Zinke, G, W, **Causes Of Industrial Peace**, 1951.
- 13 - Lester, R, A, and Robie, E, A, **Constructive Labor Relations**, 1968.
- 14 - Kerr, W, and Gottlieb, B, **Industrial Relations**, 1950.
- 15 - Keith, D, **Human Relations At Work**, 1970.
- 16 - Gellerman, S,W, **The Management of Human Relations**, 1969.
- 17 - Huneryager, S, G, and Heckman, I, I, **Human Relations In Managment**, 1971.
- 18 - Strauss, G, and Stayles, L, **Personnel, The Human Problems Of Management**, 1968.

Human Relations In Industry

position in Society and as long as he or his U. strives in a hostile or indifferent social climate it will be difficult to obtain such improvement.

agrs. The essential aim must therefore be to find and train capable administrators.

Disputes over the application and interpretation of the terms of an agr. will, of course, be submitted to an arbitrator, court or other outside agency. However- unlike litigants in court, the parties in a collective L. agr. must continue to live with each other during the dispute and thereafter A L. dispute submitted to Arbit. not a controversy as to a past transaction, like the typical law suit in which each litigant desires to win, and win or lose, wind up the litigation and have nothing more to do with the matter. A L. dispute submitted to Arbit. is a mutual problem which affects the future rels. of the parties and the smooth operation of their enterprise An award which does not solve the problem, and with which the parties must nevertheless live, may become an irritant instead of a cure.

Thus, while there is need for an authority to which legal disputes can be submitted for final decision, what is more important is the manner in which the parties deal with these disputes at shop level. The parties themselves have a fuller understanding of the problem and of the relevant factors than any outside person, and they can appreciate better how a possible solution will impinge upon the future development of their relationships.

Conclusion :

The study of H. Rels. in industry is still largely in the process of development. It has opened up a frontier of knowledge of still undefined limits, whose vast hinterland appears at this stage in imposing but indistinct outlines. It has already made significant contributions and this encourages the hope that further explorations will yield more fruitful and substantial results. It is no longer possible to ascribe failures in human rels. in industry to the vagaries of an incomprehensible H. nature; some where there must be a relationship of cause and effect which may be brought to light by diligent research and enquiry.

The study of H. Rels. gives scientific support to one of the fundamental principles underlying the International Labour Org. that L. should not be regarded as a mere commodity. Though this principle is couched in negative terms, it clearly means that the workers should be treated as a human being- as a complete H. B. with, Ec., Psychological and Social Needs. The achievement of this aim involves much more than questions of wages and employment conditions; it involves every aspect of working life, which occupies so great a part of the employee's working hours, and even aspects of his life away from the place of work. While it is comparatively easy to win theoretical recognition of the worker's dignity and worth as an individual, practical results in the varied situations of Indl. Life cannot be obtained without study and effort.

From the point of view of the climate of public opinion, the study of H. Rels. in industry is not without significant implications. It may be expected that, when the «human factor» becomes the object of so much attention, there will be changes in the general attitude towards the worker. Recognition of the H. Needs of the worker is important not only in Indl. Rels. but also in the several beliefs and culture of the Society in which he lives. The worker needs this powerful social sanction for the improvement of his Social and Material Conditions. As long as the community places him in an inferior

Human Relations In Industry

- 3 — M. accepts the U. as here to stay, but nevertheless the executive continues to function as much as possible as if the U. were not present. The U. not consulted, often simply blocks action.
- 4 — M. accepts the U., both intellectually and emotionally. M. modifies its beh. accordingly and the U. reciprocates.

Many studies have emphasised the previous history of the parties as a significant conditioning factor in the formation of their attitudes and in the development of their future relationships. This is particularly true where there have been violent conflicts which engender resentments and antagonisms that are carried forward through the years.

The commencement of Collective relations is considered particularly dangerous period and one fraught with many possibilities for misunderstanding. The campaign to organise the U. will have engendered an atmosphere of hostility and brought all the elements of conflict into the open. For the first time, the authority of M. to decide policies unilaterally is challenged and its usual reaction is one of fear and resentment. Having no previous experience in mutual dealings, the parties have nothing to guide them and the negotiations tend to be a battle over rights and principles combined with a general airing of grievances. The degree of mutual understanding reached during these early negotiations is likely to influence their future relationships for a long time.

For such beginnings, the relationships of the parties may develop into and pass through varied patterns or structures. With the seasoning influence of time and experience, and some times after costly errors and sacrifices, the parties' attitudes undergo changes which are echoed in the character of their relationship. Where there has been mutual acceptance, the parties may simply deal with each other as realists of the market place, each seeking primarily «to exact at any given time from the other the full measure of gains for its side made possible by economic conditions and the balance of Barg. power». As mutual acceptance grows, the rels. may develop into one of accommodation or regular Co-op.

Administration of the Agreement :

Studies of the problems of administering the agreement indicate that their importance is often overlooked, though they have considerable significance from the point of view of H. Rels. In contrast to the activity at Barg. table with the tensions and emotions that is usually evokes, the adm. of the agr. is devoid of dramatic interest and to be humdrum affair. Nevertheless, it is this daily activity of living under the agr. that contributes above all else to sound indl. relationships. The tensions and emotions that find expression at the Barg. table often originate from satisfactions and dissatisfactions with the way that the agr. has been implemented hitherto.

The day-to-day adm. of a Collective Agr. may involve many matters of great complexity. In a changing economy new questions will constantly arise that were not foreseen when the contract was negotiated. Where different agrs. apply to the different groups in the undertaking, there may be many problems due to the interaction of the

- 2 — they (the unions) recognise that the welfare of their members depends upon the successful operation of the business.
- 3 — The unions are strong, responsible and democratic.
- 4 — The company stays out of the union internal affairs, it does not seek to alienate the workers' allegiance to their unions.
- 5 — Mutual trust and confidence exist between the parties. There have been no serious ideological incompatibilities.
- 6 — Neither party to bargaining has adopted a legalistic approach to the solution of the problems in the relationship.
- 7 — Negotiations are «problem-centred» - more time is spent on day-to-day problems than on defining abstract principles.
- 8 — There is widespread U.-M. consultation and highly developed information - sharing.

Substantially similar conclusions were reached in the study conducted by the Indl. Rels. Section at Princeton University. In one of the firms covered by the study, the following factors were found, among others, to have contributed to constructive relationships between U. and M. :

- a - the development of increased strength on the part of U.;
- b - the emergence of capable and compatible leadership on both sides,
- c - the conviction of the company that Indl. Rels. and employee welfare are of major importance,
- d - the flexibility of each side in reaching compromises of traditional positions, in abandoning rigid mental patterns, and in patiently awaiting the ultimate attainment of a satisfactory adjustment of differences.

In many studies, attention is drawn to the relative merits of the «Problem-solving» approach and that based on fixed principles or strict legalism. The problem-solving approach is considered the superior method because it emphasises the two-sided character of Collective Barg. and the necessity of resolving issues rather than winning cases.

The Evolutionary Character of U.-M. Relations :

The factors that affect the pattern of U.-M. interactions operate within a framework of dynamically evolving relationships. If the attitude of one party is unfavourable, this produces a reaction on the other : fear begets fear, distrust breeds distrust, hostility invites hostility. On the other hand, when one party makes an effort to compromise and to understand the other's point of view, it may find a responsive chord in the other.

It is often said that M. gets the kind of T. U. it deserves. The implications of various M. attitudes toward the union have been summarised as follows :

- 1 — M. is determined not to recognise the U. or to get rid of it by any available means. This means, of course, open Warfare.
- 2 — M. accepts the U. for the time being, but still wants to hold open the possibility of getting rid of it at some future date. This leads to undeclared war.

Human Relations In Industry

are much more complex and formidable than those related to group functioning.

Whereas earlier studies mostly dealt with situations of conflict, there is a new tendency to shift the accent to cases where mutually satisfactory relationships have been achieved. The project of the National Planning Association in the U.S.A. on the causes of Indl. Peace under Coll. Barg. is a notable example of this tendency. The British institute of M. has begun a similar study involving the experience of orgs. enjoying high output and good U.M. rels. Mention may also be made of the studies conducted in recent by the Indl. Rels Section at Princeton University and by the Indl. Rels. institute of the University of Illinois.

In these studies it is assumed that T.U. is a useful and necessary social institution and an instrument of Democracy in industry. In addition to its Economic Functions, it helps workers to find satisfaction for Social and Psychological needs that cannot be met in their work. Moreover, like any other social institution, it strives to maintain and strengthen itself; it is therefore likely to be permanent. This being so, the real question is how to improve T.U. as a social institution. The aim must be to «integrate the union into the social structure of the enterprise so that it plays a definite and positive role» instead of being an outside critic, and to bring about «a situation in which both U. and M. officials think in terms of functions and responsibilities, rather than in terms of rights and privileges».

Patterns of U.-M. Interactions :

When describing U.-M. Rels. as «good» or «Bad», the absence of Indl. Disputes or the occurrence of occasional strikes is not now considered a decisive criterion. Peace may be secured by a paternalistic attitude on the part of M. or because one party is powerful enough to impose its will upon the other. These, however, are abnormal situations which block full expression by at least one party and keep the seeds of conflict germinating underneath.

There is always danger that power will be challenged by power.... that paternalism will be swept aside by an increasing resentment. Neither one is whole-some or tolerable in a society predicated on the dignity of man and the principle of freedom.

Among the factors that affect the pattern of U.M. interactions are the practices and history of the past; customs, ethnic, racial and religious characteristics; the relative strength of the U. and M., the nature and extent of legal intervention; ideological compatibility between the parties; the general economic situation of the industry and the firm; U. and M. Policies and attitudes; the personalities of the leaders; technological conditions, etc. The pattern is normally the result of the interplay of various factors, although a given factor may in certain conditions be of particular importance.

The case studies of the National Planning Association in the U.S. have revealed significant parallels with respect to the combination of factors that have Contributed to Indl. Peace :-

- 1 — There is full acceptance by M. of the collective bargaining process and of unionism as an institution. The company considers strong unions as an asset to M.

and more on other factors.

This fact has led to increasing emphasis on indirect incentives, better Persl. Policies and supervision, a more attractive working environment, increased welfare and recreation facilities, etc. However, the most important field for improvement is that of «H. Environment». This means that ways and means will have to be found of increasing workers opportunities for creative expression and identification with their work. This is likely to be a very difficult task, since much of the work in modern factory is found to be monotonous and repetitive. It is therefore inevitable that Hl. Frustrations will develop and be expressed in varying patterns of Beh. The first essential is that this Beh. should be recognised as proceeding from very real causes, and that it should not be dismissed as merely «illogical».

Technological Change :

One of the main uses of scientific understanding is the prediction of the reaction of workers to a desired change and the planning of the change with a view to their anticipated reaction. This is particularly true in the case of technological changes which, as said earlier, always disturb to a greater or less extent the social equilibrium of a working group.

Something is already known of the causes of workers resistance to change. After a change, whether it involves a transfer of employees to new jobs or merely modification of work methods on present jobs, there is a marked drop in morale and production, which is the result of social and psychological factors rather than of the technical difficulties of relearning. Much of the anxiety and disorganisation which accompanies change is due to the dislocation of the system of habits which have provided a stable framework for the worker's daily tasks. A part from methods and reducing the shock by gradual accustoming, workers to new plant or equipment, comparisons have been made between 3 methods of introducing changes to the staff :

- a — the non-participation method in which employees were simply told what changes were taking place in the factory,
- b — the group-representative method in which decisions concerning the change were made by workers' representatives in conjunction with M. and
- c — the total participation method in which all persons to be affected by the change were given an opportunity to participate directly in the discussion. In terms of morale, the most favourable reaction was found in the group which had fully participated in the discussion; in terms of production also, the findings showed that the return to the previous standard was most rapid in that group and least rapid in the non-participating group.

Union-Management Relations :

Current research in U.-M. Rels. consists mainly in historical, descriptive, comparative and analytical studies of Collective Bargaining experience, practices and procedures, or of particular aspects or elements of the relationship. While similar studies have been made in the past, the more recent work is characterised by greater attention to the complexity of the Social, Economic, Psychological and Political Factors involved in U.-M. interactions. As the relationships are between large, dynamic orgs., the problems

Human Relations In Industry

Employee Morale :

The subject of employee morale, a term often applied to the degree of job satisfaction among the members of a working group, covers a very large area in the study of H. Rels. in Industry. As previously indicated, the factors of org. and, leadership, supervision and com. all have something to do with the development of employee morale. Other obvious factors are wages, security, working conditions, chances of promotion, the handling of grievances, opportunity to use ability, etc. There are also factors connected with life away from work- welfare and recreational facilities, T. U. activities and social economic and political conditions.

Various methods have been evolved for carrying out an attitude survey in individual establishments. Though the primary object of such surveys is to provide M. with a guide to its successes and failures in Persl. Matters, they also help to relieve tensions and to improve morale by showing that M. is really interested in the Welfare of workers. It is, however, pointed out that while these surveys are of great practical value in enabling M. to deal with incipient grievances before they become explosive, they are never substitutes for more continuous day-to-day means of keeping M. adequately informed concerning the attitudes of its employees. Moreover, the material obtained by such methods is always fragmentary and must be combined with other types of information and knowledge. Apart from their value to the Ms. of particular companies, attitude surveys may disclose information of general value. In fact, many of the new insights into employee morale have been acquired from surveys of employees of individual establishments.

Some studies indicate that when a given level of employee morale is reached, the factors that have contributed it tend to reinforce each other and to set in motion a kind of «Circular Reaction» which tends to keep good morale good and poor morale poor.

«If employees are discontented with any phase of their rels. with M., they are likely to seize upon and magnify any inconveniences arising from their physical surroundings... Where annoyances are apparently unnecessary, employees are likely to interpret the condition as evidence of M's Lack of concern for them as people. It is against this attitude that employees rebel...

In those cases where the company already enjoyed good morale ... benefit plans were well received because they were an additional evidence of a M. attitude ... in which they (employees) had confidence. In those cases where morale was poor however, the benefit plans were received with suspicion and distrust and as probable evidence that M. was trying to pull some kind of «First trick».

With the transfer of the major responsibility for getting higher wages from individual employees to T.U. and with the gains achieved by collective action in this respect, wages have come to be taken for granted by many employees and have ceased to occupy an important place in their thinking. This has been shown in a number of surveys, in which many employees considered wages as of relatively minor importance among the factors that influence their attitude towards M. and their jobs. Wages, of course, continue to be important in a negative sense, because unreasonable or static wage rates are a real source of trouble. But apart from this, the question of improving employee morale hinges more

foreman. Within the last decades the foreman has been reduced to an anomalous position. He is required to know more about a lot of things than his old-time counterpart, to relate himself to more people and to be responsible in more ways, but he is hammed and hedged in on every side. The status of the middle supervisory groups has been the subject of much study, and an attempt has been made to redefine the foreman's authority, responsibility and relationships with superiors, specialized staffs, co-foremen; subordinates and union representatives, so as to enable him to exercise effective leadership in his group.

Some of the difficulties arising from large size may be attacked from the angle of supervision. This was illustrated in a study of H. Rels. in an expanding company undertaken by the Yale L. and M. Center, which involved an appraisal of the techniques employed by a large corporation in meeting the double problem of expanded employment and transmit from one method of production to another. It was found that the disturbing effects of such changes had to a considerable extent been reduced by decreasing the number of level of supervision, decreasing the number of subordinates for each supervisor and increasing supervisory job content to include responsibility for Persl-Problems.

Communication :

Com. has come to be recognised as a vital aspect of org. and as a significant factor in Indl. Rels. and the problem now figures prominently in many H. Rels. research projects. In a recent study carried out by the Yale L. and M. Center it was found that, in a company with a previous history of comparatively Satisfactory Rels., a major M. decision had brought on a crisis, partly because of faulty Com. between M., on the one hand, and workers, and union, on the other.

The principal result of research on this subject has been to emphasise the need for a two-way system of Com. between M. and workers as a substitute for the loss of direct personal contact between them. In practice, this means that the union must be integrated into the plant org. as a channel for such two-way Com.

In every plant where a L. union is recognised as the representative of the employees the union should be given the authority and should assume the responsibility of acting as an effective Cpm's. Link from workers to M. and from M. to workers After full acceptance as a goal, two-way Com. calls for much intelligent work within the ranks of M. and for like intelligent effort, coupled with sound democratic procedures, i., the ranks of L.

Many studies have been devoted to the question of content what M. ought to be saying to the worker, the union, the foreman-and to matters of technique-bulletin boards, letters films, public address systems, meetings, employee magazines, and also attitude survey methods to find out who reads or listens to messages and what changes in ideas and feelings result. Such devices as the suggestion system, j.C. and employee participation in decision making, while mainly established for the purpose of serving other functions, are also considered effective channels of Com. particularly from the union and workers to M.

line. In order to provide assistance to the line, **Service units** such as Indl. Rels. or Persl. Administration Depts. are valuable adjuncts, however. These service units should operate in a staff capacity and should perform advisory functions only. Decisions based on their advice should be a function of the line Persl. The reasons for this are several. **First**, in terms of attitudes it indicates that top M. has not shunted this important responsibility to a «side» department. **Second**, with respect to channels of responsibility it means there is less opportunity for divided authority; an employee does not answer to his fore-man in one area, say Production, and to a Persl. Administrator in another, such as Discipline.

The degree of participation by the staff in the process of Policy or decision-making is indeed a vital problem. Some writers have stressed that the authority of an order does not depend merely on the status of the person issuing it but also on its acceptance to the individual to whom it is addressed. Once it is recognised that authority in (Factory M.) only exists to the extent that orders are actually carried out, the whole question of rels. between M. and L. appears in quite a different light. It becomes important to consider how far Consultation with those affected by the orders will result in their being more effectively carried out. Realisation of this fact by M. has already led to more frequent Consultation with supervisors in the formulation of policies.

Leadership and Supervision :

With the growing size and complexity of companies and T.U. the problem of Selecting, Developing and Training suitable leaders has become of crucial importance. In the case of companies, the problem is particularly significant in view of the impact of leadership upon L.-M. Rels. Bad leadership can easily generate an unhealthy social and psychological climate- distrust, frictions antagonisms- with in an Org. Cases have been known where Faulty leadership has precipitated simple differences of opinion into open conflicts or violent disputes.

In a number of surveys it has been shown that successful leadership is much more dependent on administrative skills in H. Relationships or the ability to handle people than on technical or specialised knowledge of the work. According to a survey of the Carnegie Institute of Technology, only 13% of a businessman's success depends on technical knowledge while 87% is due to his skill in H. Relationships. The results of this and similar surveys have emphasised the importance of leadership Tr. for executives and group leaders such as foremen and shop stewards.

Much research work has been done on L. Tr., both with respect to the content and to methods of Tr. The results of research studies have been used in the development of the job-Rels. course in T.W.I. programmes and will no doubt lead to further improvement of such courses. In addition to the familiar method of class and group discussion, experiments have been made with the individual interview approach and the model of role playing. Each method appears to have its own sphere of usefulness. The group method can be used where interaction between the group and individual exists, and the individual approach is indicated where inter-personal relationships within the group have disintegrated.

An important aspect of the general problem of supervision is the role of the

at work to his informal but cohesive work group and through it, to the whole structure of the company.

Organisation and Administration

Much work has been done on the H. Problems connected with org. and M. Some of the studies have revealed new aspects of Org., which are of considerable importance to H. Rels, in Industry. It has been shown, for example, that an analysis of the work flow is just as essential to proper understanding of H. Relationships as a study of supervisory and staff relationships. In each plant there is a characteristic sequence of operations or work stream, and the workers engaged in the whole process are regarded as linked to a chain of - flow relationships. It has been shown that proper flow of work is no less vital to good Morale than an efficient chain of command.

One of the main problems of org. is that of overcoming the difficulties arising from size. In smaller units., employees have better opportunity to know each other, so that Co-op. can develop on a more personal and informal basis, they can see more readily where they fit into the Org. and realise the significance of their jobs in the whole structure. This fact had led to a study of the possibilities of administrative decentralisation, of which geographical distribution is only one aspect. As one writer has put it as the essential aim is —

The placing of authority and responsibility as close as possible to the scene of action and permitting a wide range of discretion to those at each level of the system ... The issuance of an official policy or the redrawing of an Org. Chart cannot bring about decentralisation if higher executives ... set up rigid controls which allow too little leeway for those at the scene of operations. The essence of decentralisation is an **attitude, of mind**, a willingness on the part of those at higher levels of authority to permit their subordinates an adequately broad range of discretion.

That Ms. must acquire new insight into H. rels, in their plants is, of course, the principal theme of the new approach and of recent studies of M. Functions. The new Administrator will need to know and see better the nature of his business as a Social Org. He will have to learn to recognise the world of feelings as well as the world of facts and logic. Only by paying as much attention to informal Org. as to F- Org. will he become aware of what can and cannot be accomplished by policy formulation at the concrete level of Beh. The need for clear and sound persl. Policies is also emphasised by recent studies. These are necessary in an Org. because M. cannot deal with each employee solely as an individual. The development and execution of Persl. Policies require continuous attention and the establishment of a special staff (the Persl. or Indl. Rels. Dept.) The question, however, arises whether such a special staff should participate actively in the decision making process or whether it should be limited to Advisory Functions, and many studies of this question have been made on the basis of actual experience.

The general consensus seems to be that the Persl., function is the concern of the

Human Relations In Industry

dard methods .1.. They are concerned with those means most appropriate to achieve certain ends. And as such they can be changed rapidly. It should be noted that these manifestations of F. Org. are essentially logical in character. Through F. Org. man expresses his logical capacities; in fact it is one of the chief outlets of the expression of man's logical capacities

2 — There are those spontaneous S. Prs. going on in any organised human activity which have no specific, conscious, common purpose and which result in Inf. Org., Inf. leads to Org., to such things as Custom, Mores, Folkway, Tradition, Social Norms and Ideals. In business, for example, it expresses itself at the work level in such things as what constitutes fair Wages, Decent Conditions of work, fair treatment, a fair day's work, and traditions of the craft. It takes the form of different status systems These are attitudes and understandings based on feeling and sentiment. They are manifestations of Belonging, and they do not change rapidly.

It should be especially noted that these manifestations of Inf. Org. are not logical. They are concerned with values, ways of life, and ends in themselves - these aspects of Social life which people strive to protect and preserve for which at times they are willing to fight and even die

The nature of S. Prs. going on within Indl. Org. continue to be object of study and attention. One of the most interesting long-term projects in this direction is an investigation of H. Rels in the Glacier Metal Co. Ltd. by the Tavistock Institute of H. Rels in London. A report of the investigation : shows how unconscious forces in-group behaviour, and unwitting collusion between groups for purpose of which they are only dimly aware, are important factors in the process of Social adaptation. It also shows- and this is perhaps more important how such forces, such unrecognised collusion, may be a main source of difficulty in implementing agreed plans for Social Dev, and for Social Change.

One aspect of group Beh. to which particular attention has been directed is that relating to Restriction of output. While it has been customary to blame T.U. for this practice, studies suggest that it must be explained on a much broader basis. It has been shown that restriction of output is practiced not only by organised workers including Top Executives inspired by a variety of Motives not limited to personal convenience. This suggests that the practice is the result of Various Forces, which must be understood in their totality if the problem is to be attacked at its root. Some of these forces are, of course, Ec. in origin-fear of ratecutting, speed up and unemployment. Others are the result of unsound rels. Between M. and men or individual grievances and personality traits. But even where conditions are otherwise favourable, there is evidence that employees may tend to restrict output.

These employees had never encountered those unfavourable economic experiences to which the response of restriction is usually attributed. Their output standards had not been raised or their piece rates lowered; they gave no indication of work fatigue ; they exhibited no strong hostilities toward M., no resentment against alleged M. inefficiencies. Thus, their Beh. emerged for the investigators not as Econ. but as Sociological in-genesis - responses to strong sentiments which cemented the individual

research in this field, while in recent years there has been a notable increase in the number of Indl. Rels. Deps., institutes, schools or centres which combine res. with L. Education and Professional Tr. in Indl. Rels. In these institutions there is growing collaboration between specialists in the various social sciences, and more frequent resort to joint research.

Outside the Universities many independent groups are engaged in res. or in the promotion of res. These include the learned societies, privately organised or endowed res. institutions, civic orgs. and the associations of Persl. Managers, Persl. Directors and Foremen. Large Indl. Concerns devote considerable sums of money to res. on specific aspects of H. Rels. in their plants. The res. depts. of some large T.U. also undertake res. in certain areas of the subject.

The studies so far carried out have covered a wide range of problems, and it is convenient to divide them into 2 main categories. The first comprises studies which are centred on the problems of group functioning. The emphasis is on the interactions between individuals in a group as a Social Unit, as influenced by other social units. The term Indl. Rels is given a broad meaning so as to include all aspects of the organised activity of an undertaking, including the multiple relationships between the M., the workers and the T.U. In the second category the studies are mainly concerned with U.-M. rels. Attention is focussed on the interactions between M. and T. V. as social institutions through which individuals give expression to their desires. The problems dealt with are those that relate to the general character of these relationships and particularly to procedures, techniques and processes involved in Collective Bargaining.

Group Functioning:

It has been customary to regard the Indl. Org. as a machine, with each part performing a specific function. While this approach may be useful for certain purposes, it is sadly inadequate in regard to H. Problems involved. The parts of the Org. are H. Beings who have interests, sentiments and desires that transcend the routine of their daily work. If the social scientist in industry has any virtue, it is chiefly that of seeing industry whole as a functioning org. made up of persons in various official and non-official relations, and as an org. which is in some way or other related to other orgs., to the community, and to Society as a whole.

Seeing Industry whole means seeing the Indl. Org. as a small society or social system, and this principle underlies the studies on group functioning. Though many of these fall within the area of applied res., attention is increasingly being given to the development of basic theory or principles concerning group beh.

Social Processes :

It is of first importance to understand the nature of social processes within the Indl. Org. It has been said that in Ind., as in any organised activity, there are 2 sets of S. Prs. going on :

1 — There are those S. Prs. which are directly related to the achievement of purpose and which result in «Formal Org.» In business, for example, F. Org. leads to such things as practices established by legal enactment or policy, specifications, stan-

Human Relations In Industry

In the second place, a man satisfies most of his needs by interacting with other people or by membership of different groups. He is at the same time a member of a family, the community at large, a formal organization and perhaps an informal group. He is influenced by the leaders, customs, traditions and beliefs of each group and by its interactions with other persons and groups. A group may develop motives of its own which may not coincide with those of a member but which nevertheless influence his conduct.

Since many people spend a great part of their lives in the factory, an - indl. org., must be regarded not merely as an Ec., Org., in which every thing can be assessed in terms of cost, profit and technical efficiency, but also as a kind of Social Org., in which individuals and groups satisfy their complex needs. However, though much progress has been made by applying science to further the Ec. Purposes of the concern and the individuals within it, no comparable development of skills and techniques for getting individuals and groups to work together with satisfaction to themselves has taken place.

The application of scientific method to the study of H., Problems is all the more necessary because of the nature of the work in the Modern Factory. The dominant role of the machines has created Monotony and the worker has little outlet for the creative impulse and for pride in workmanship. The Command principle of Mgt., further inhibits him from self-expression. The size of the org., makes it difficult for him to visualise his position in the entire structure and to feel that his contribution is significant. Moreover contact and communication between Workers and Mgt., are less direct, and the two groups tend to form ideas about each other which are often far from the truth.

Another source of difficulty arises from the frequency of Technological and Personnel Changes. Every Tech., Ch., whether in machinery or in methods of work, disturbs the social equilibrium of a working group. Personnel changes prevent an individual from developing ease in communicating and working with others in the group. The supervisor no longer leads a team of persons he has known for years, and for the individual worker the problem is really much more serious For all of us the feeling of security and certainty derives always from assured membership of a group ... When groups change ceaselessly as jobs and mechanical processes change, the individual inevitably experiences a sense of loss ... where his fathers knew the joy of comradeship and security.

These conditions have given rise to new patterns and problems of Status and Motivation. They result in aspects of group life and activity which have no counterpart in the simpler societies that prevailed before the coming of factory production; and the accumulated knowledge of the past, with its emphasis on man-to-man relationships, can provide only limited guidance in the problems of Indl., Life. It is because of these changes that scientific investigation has become a vital necessity.

The Development of Research :

Organised research, can normally be carried on only by institutions which have adequate resources and the necessary technical staff. It is for this reason that the Universities in a number of countries have become centres of research activity. In a few cases special departments have been established with the sole function of undertaking

Indl. Peace does not, of course, mean the complete absence of indl., disputes. Since the goals of workers and of M. cannot all be identical, a certain amount of conflict is regarded as inevitable and even desirable in this relationship. But while there are goals which represent a real and unavoidable conflict, there are mutual goals accompanied by elements of conflict of only minor significance, as well as goals which are only apparently conflicting. This fact suggests that fuller knowledge could extend the area of understanding between M. and workers, and provide ways and means of getting people in industry to live together with greater efficiency and satisfaction

Such a development is being promoted in some countries by a study of what many writers term H. Rels. in Ind. Underlying this approach is the conviction that the development of CO-op. and constructive rel., in Ind., is not the result of accident or guesswork, but must be consciously pursued. It is not enough to treat the ills of Ind., when they appear; what is needed is greater insight and Knowledge of H. Behaviour in Ind. Attention is focussed on the motives, interests, and processes by which people in Ind., interact with each other in day-to-day, face-to-face relationships. These are matters that require intensified application of the light and thought of the Social Sciences, not of Economics merely but also of Psychology, Sociology, Anthropology and Political Science. It may thus be said that the new approach has two basic features :

- 1 — it involves a shift of emphasis to the human factor in the org. of production, and
- 2 — it involves a recognition of H. Rels. in ind. as an important field for study and research.

Point of Departure of The New Study :

The new approach may be said to start with the premise that H. Beh. in Industry is influenced by a complex of Ec., Psychological and Social forces constantly interacting upon each other. **In the first place**, the human personality is seen as a bundle of desires or motives, which include not only Economic, but also Social and Psychological. The diversity of these motives and the varying degrees in which they are felt often make it difficult to predict man's actions in detail. However there are certain broad drives that profoundly influence conduct, and these have been listed by author as follows :

First, there is man's sense of Dignity, the conviction that he has basic H. Rights that others must respect. There are the complex emotions connected with Self-Esteem : the seeking for Self-expression, the opportunity to advance, success in one's endeavour and the satisfaction in attaining a useful place in the world. **Second**, there is the need for the Esteem of Others. Men crave recognition, the feeling that their H. Dignity is respected, and a confidence that they will be treated like H. Beings in all relationships. **Third**, there is the basic Instinct of Survival. This requires assurance that a man and his family can obtain the food, clothing, housing and other essentials of the most modern decent standards of living. **Fourth**, men desire Security, it is not enough to meet their needs for to-day. They wish to have assurance about their future. **Finally**, men have their Social Instincts. They naturally tend to associate with those who share their interests and to develop teamwork in pursuing common undertakings.

Human Relations In Industry

Dr. M. Maher Eleish

Introduction :

The term H. Rels. is a wide sense used to cover the whole series of interactions between the individual's consciousness of the collective dynamisms surrounding him.

Scientific reasearch into H. Rels. can make use of all the methods of modern social psychology to throw light on the interdependence between H. Behaviour and the various characteristics of objective Situations : the force of events, social structures, cultural processes of thought and emotion, production techniques, work relationships, etc.

Recently there is great attention paid from the developed indl., countries such as U.S.A. Japan, Gr. Br. and France, to the growing emphasis on fact-finding and scientific interpretation of data in the study of human rels. in Society.

The following article briefly surveys developments in one part of that field-Indl. Rels-With which the International Labor Organization has long been concerned. As a result of the new stress on industry as a form of social (and not merely Economic.) org., there is increasing consciousness that Indl. Rels. are essentially H., Rels, and that in their study the fullest use must be made of the insights and techniques of the social sciences in general.

A New Approach to Indl., Rels., :

In bringing workers and management together in a common productive effort, industry gives rise to a type of H. Relationship combining elements of conflict with elements of mutual interest.

The elements of conflict become more evident with the development of trade unionism, which makes the workers feel stronger and enables them to give expression to their collective needs and desires. This has led to a tendency to view Indl. Rels. mainly in their negative aspects, in terms of a philosophy of Conflict, with emphasis on the settlement of disputes. There is now however, a growing conviction that the accent should be shifted from these aspects to the more constructive aspects of Co-op. and Indl. Peace.

Dr. M. Maher Eleish, Professor, Dept. of Buisness Administration, Kuwait University.

BIBLIOGRAPHY

Bronfenbrenner, Martin -A Simplified Mahalanobis Development Model.-
Economic Development and Cultural Change, IX (October, 1960).

----- . -The Mahalanobis Development Formula.- **Indian Journal of Economics**, XLI, Part I I I (January 1962).

Chakravarty, S. **The Logic of Investment Planning** (Contribution to Economic Analysis, 18.) Amsterdam 1959, North-Holland Publishing Company.

Chenery, H., -Comparative Advantage and Development Policy,- **American Economic Review** (March, 1961).

Chenery, H., and Bruno, M. -Development Alternatives in an Open Economy : The Case of Israel.- **Economic Journal** (March, 1962).

Komiya, R. -A Note on Professor Mahalanobis' Model Of Indian Economic Planning-
Review of Economics and Statistics (February, 1959).

Mahalanobis, P.C. Some Observations on the Process of Growth of National Income.-
Sankhya (1953).

----- -The Approach of Operational Research to Planning in India.-
Sankhya (1955).

Millikan, Max (ed.), **National Economic Planning**, National Bureau Of Economic Research, Columbia University Press, New York, 1967.

THE MAHALANOBIS PLANNING MODEL

Finally it should be noted that it is dangerous to generalize the development strategy suggested by the model, since there is some relation between the type of procedure adopted and the characteristics of the economy²². Therefore,, while large countries such as India may be tempted to follow more autarchic policies; small countries, such as the Arab countries, will be forced to pay more attention to comparative advantage because they cannot hope to produce the whole range of manufactures and capital goods domestically.

22 — Hollis B. Chenery, «Comparative Advantage and Development Policy», *American Economic Review*, Vol. 51 (March 1961), pp. 18-51.

funds is based on the closed two sector model which shows that the larger the allocation of investment to this sector, the higher is the long-term rate of growth.¹⁸ However, this argument cannot be used if a large amount of capital goods from abroad can be imported as assumed in the four sector model.

(8) Another deficiency of the model that will be discussed here (and which is a major one) is that the model assumes that investment is a single homogenous fund. The model might be useful even with capital consisting of a collection of heterogeneous capital goods as long as we assume constant relative prices. But this is just which is not permissible to do.¹⁹

(9) Finally, the model was not used to examine the significance of alternative long-term programs,²⁰ and in fact it could have been used for that purpose only with substantial modifications.

V — Policy Implications

There are three major policy implications in the model that has been discussed in the preceding pages. These are :

- 1 — Increasing the rate of investment is the only fundamental remedy for unemployment in India.
- 2 — From the long run point of view, the larger the investment in capital goods industries, the larger will be the income generated in the long run.
- 3 — The tendency toward using a balanced growth strategy through target setting in key sectors, stress on avoidance of bottlenecks, and attempts to equate supply of and demand for labor and capital.

In its concentration on the saving-investment relationship and the possibilities of substitution between capital and labor, the model has serious deficiencies as a basis for development policy. The model excludes questions of equal concern to policy makers such as the changing structure of demands in the role of foreign trade, and the allocation of resources.²¹

The absence of such important parameters (whether direct, i.e., those which are fixed by government; or indirect, i.e., those which can only be influenced by government) will make the process of manipulation of the model rather difficult and sometimes impossible. This process of manipulation is important since it is the one that gives information as to the size and direction of the impact of any change in parameter — and may thereby help to decide about policies which affect that parameter.

18 — Bronfenbrenner has showed that an extension of the two sector model to an open economy will not necessarily give the same result. See Bronfenner, *op. cit.*, p. 51.

19 — Chakraverty *op. cit.*, p. 49.

20 — H. Chenery and M. Brune. «Development Alternatives in an Open Economy : The Case of Israel.» *Economic Journal* (March, 1962).

21 — This deficiency is also shared by many current growth models.

THE MAHALANOBIS PLANNING MODEL

Investment in new processes is the mechanism by means of which the process of structural change (or structural break as it is often called) takes place. This is the truly dynamic problem of a change in the production functions which is given no account in the model.

(5) The model has a uniform one — period lag in the production of all goods, and thus the gestation lags which are an essential part of investment planning in economic growth are not appropriately considered. Investment is tripartite : finished (in production,) started (being built), and in execution (goods in process). the introduction of such lags will result in slowing down the rate of growth compared to a situation where these lags are absent, or alternatively that the same rate of growth requires more savings with them without these lags. ¹⁵, ¹⁶

(6) The parameters of the model are defined in incremental terms and are assumed to be constant. This assumption might be appropriate in the case of capital widening types of investment, but it may not be so in other types as irrigation, housing, etc. These investment projects will certainly raise productivity but will not be accompanied by a future increase in employment.

Moreover, when prices change, these parameters may change accordingly even if the technological process of production remains unchanged, and the logical applicability of such parameters is questioned. Such parameters, therefore, should depend not only on technological conditions, but also on prices. ¹⁷

(7) The model assumes that the entire national income is produced domestically. The economy is, or should become, independent of outside sources for fundamental goods. This is, of course, subject to question.

The above argument could be applied not only to capital goods in particular, but to any (except luxury) goods. Then, is he saying that self-sufficiency is always better than international specialization and cooperation for India ?

This problem of international integration of the economy is essential to the whole problem of investment planning since it will determine the economic policy towards new industries, and whether some new economic activities will pay their way. Such considerations will determine in what direction should the economy be changed, and how and when should investment be distributed among industries.

The decision that the capital goods sector should receive $1/3$ of total investment

15 — *Ibid.*, Chap. IV., pp. 61-79.

16 — This could be proved as follows : If the gestation period is δ , and the capital-output ratio is δ , then, $I_t = \sigma [Y_t + \delta + 1 - Y_t + \delta] = \sigma \Delta Y_t + \delta Y_t$
But $\Delta Y_t + \delta = g$ $\therefore Y_t$ then $I_t = \sigma g(1+g)^{\delta} Y_t$.
On the other hand $S_t = \alpha Y_t$. For equilibrium we should have $S_t = I_t$
and thus $\alpha Y_t = \sigma g(1+g)^{\delta} Y_t \quad \therefore g = \frac{\alpha}{\sigma(1+g)^{\delta}}$

17 — Komiya, *op. cit.*, p. 30.

Maximize $\Delta Y = Y_1 + Y_2 + Y_3$ (the objective function)
subject to the constraints

$$\begin{aligned} 2.86 Y_1 + .7 Y_2 + 2.22 Y_3 &\leq 33,500 \\ 327 Y_1 + 320 Y_2 + 593 Y_3 &\leq 33,500 \end{aligned}$$

and the non negativity requirements :

$$Y_1 \geq 0, Y_2 \geq 0, \text{ and } Y_3 \geq 0$$

The solution to this problem shows that only production in sector 2 is efficient in the sense that for maximum national income all productive activities should take place in sector 2. Moreover, the situation will be characterized by a labor scarcity and capital abundant economy which is contrary to the common sense belief about India. Therefore, something must be wrong in the formulation of the model.

While Mahalanobis mentioned that production in sector 1 should be discouraged and that of sector 2 has to be encouraged, he did not mention how these are allowed for in calculating the parameters. Komiya's view is that it is more reasonable to maximize income before taxes and subsidies and assumed (arbitrarily) that factor requirements are 10% higher for sector 2 and 10% lower for sector 1.

The solution of this problem shows with the given supplies of factors, the increase in income is higher than that given by the 5% goal assumed in the model. \bar{Y}_1, \bar{Y}_2 .

(3) The lack of any considerations of factor prices problem. The solution of a price imputation problem is the dual of the linear programming problem discussed above. The original model gives a zero price (which is equal to the marginal product) for capital. Even when we allow for differences in the costs of production among different sectors, the price imputed to labor is still unreasonably high. This suggests either that there is something wrong in the construction of the model or that the estimates of the parameters used are not correct or perhaps both. ¹³

(4) No attempt is made in the model to show the time path of the variables in a dynamic sense where the structure of the system itself is changing over time. ¹⁴

11 — Ibid., p. 33.

12 — This solution shows that production in sector 3 (services) is still inefficient. But if such consideration is important, it must be explicitly incorporated into the model. Any model which pays no explicit attention to the major objectives to be achieved by the plan cannot form a working theoretical basis for economic planning. The model can thus be defended by such welfare reasons.

13 — Komiya, *op. cit.*, p. 34.

14 — S. Chakraverty, *The Logic of Investment Planning*. (Contributions to Economic Analysis, 18.) Amsterdam, 1959. North-Holland Publ. Co., Ch. 2 see also, R.S. Eckus, 'Planning in India,' in Max Millikan (ed.) *National Economic Planning*, National Bureau of Economic Research, Columbia University Press, New York, 1967, pp. 305-18.

THE MAHALANOBIS PLANNING MODEL

Which will give us values of y_1, y_2 and y_3 .

The final point that will be discussed in this section is related to the type of aggregate production function assumed in this model and the nature of technical change.

Since the parameters β_i 's (the incremental output — capital ratios) and α_i 's (the net investment required per engaged person in each sector) are assumed to be given and fixed during the plan period, then the aggregate production function for each sector is one of fixed proportion production function. These functions are different for different sectors because the parameters are different) and all, of course are homogeneous and linear.

For the very same reason (constancy of the parameters) technical change is not allowed for in the model. Technical change could be presented as an outward shift of the production function. But this is not permissible under our assumption. However, it could be introduced easily by allowing the β_i 's and α_i 's to vary over the planning period.

IV — Technical Deficiencies of the Model

(1) The consideration of the demand side of economic planning is almost entirely absent from the model. He assumes the entire economic problem to be one of supply. This means that the government will absorb or distribute any surplus that may arise.⁸

In this model the supply of consumer's goods is determined only from considerations of supply conditions quite independently of the possible level of demand for them. While he was well aware of this and mentioned the need for checking the balance between demand and supply, he did not incorporate it explicitly into the planning model as additional equations.

In addition, the equality between demand and supply of capital and intermediate goods should be taken care of if there is to be a consistent economic plan. There is no explicit considerations of these relationships in the model, however.

It should be noted that the model will be more realistic, the more restrictions are explicitly taken into account, and it will have little economic meaning if important restrictions are not considered or if the solution does not give a consistent and feasible plan.⁹

(2) The model is satisfied with 5% annual increase in national income, and, therefore, is not an optimizing model. Expressing the model in linear programming form, national income could be maximized under the given conditions of the supplies of new investment and labor.¹⁰

8 — Komiya, *op. cit.*, pp. 31-32, see also Bronfenbrenner, *op. cit.*, pp. 45-7.

9 — Komiya, *op. cit.*, p. 32.

10 — *Ibid.*, p. 33.

Numerically, we have ⁶ :

Initial national income is Rs 108,000 m. per annum. The target for increase in national income is 5% = 108,000 $[(1 + .05)^5 - 1]$ = Rs 29,000 m

Total Investment funds are Rs. 56,000m. over five years out of which $1/3$ is directed to the capital goods sector (or Rs 18,500 m.) and the rest (Rs 37,500 m.) is directed to the other three sectors. Also, the target for new employment is 11 m. workers.

When the funds directed to the capital goods sector are determined, and since the labor and capital requirements are known parameters ⁷, then it is easy to determine the increase in income and employment in this sector :

The increase in income produced in the capital goods sector = Rs 18,500 $\div a_k$ = Rs 3,700 m.

The increase in employment in this sector = Rs. 3,700 m. $\times b_1$ = 0.9 m.

The planning problem is now reduced to one of distributing the remaining investment funds of Rs. 37,500 m. among the last three sectors in such way as to increase income by Rs. 25,300 m. and employment by 10.1 m.

This could be found as a solution of the next three simultaneous equations to find the value of y_1, y_2, y_3 which will satisfy them :

$$\begin{aligned} y_1 + y_2 + y_3 &= 25,300 \\ 2.86y_1 + 8y_2 + 2.22y_3 &= 37,500 \\ 3.27y_1 + 320y_2 + 593y_3 &= 10.1 \end{aligned}$$

A solution of this system of equations could be found through the use of the usual techniques of matrix algebra :

$$\begin{bmatrix} 1 & 1 & 1 \\ 2.86 & 8 & 2.22 \\ 3.27 & 320 & 593 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} y_1 \\ y_2 \\ y_3 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 25,000 \\ 37,000 \\ 10.1 \end{bmatrix}$$

6 — R. Komiya, "A Note on Professor Mahalanobis's Model of Indian Economic Planning," *Review of Economics and Statistics* (February 1959).

7 — It should be noted that Komiya's presentation is slightly different from that of Mahalanobis in the sense that he uses as parameters the K/O and L/O instead of the parameters originally used by Mahalanobis and represented by B 's and Θ 's above. While we could transform one set of parameters to the other, Komiya's procedure is used here to make it easier to understand some of the criticisms to the model presented in the next section.

THE MAHALANOBIS PLANNING MODEL

minimal value for λ_R . Mahalanobis suggested a minimum of $\lambda_R = 0.33^4$ (For higher minimal rates of growth, the value of λ_R is correspondingly higher) ⁵

Also, if N is defined as the additional number of persons engaged over the plan period, then :

$$N = n_R + n_1 + n_2 + n_3$$

Now, define α as the ratio of net investment to net national income at factor cost (thus it is the average propensity to save) and is assumed to be constant. If A is total investment over the whole plan period and Θ is the net investment required per engaged person in each sector, then :

$$A = n_R \Theta_R + n_1 \Theta_1 + n_2 \Theta_2 + n_3 \Theta_3 \quad (3)$$

Since λ_R is given, then $n_R \Theta_R = \lambda_R A$ and so we have :

$$A = \lambda_R A + n_1 \Theta_1 + n_2 \Theta_2 + n_3 \Theta_3 \quad (3)$$

Then, if E is the total increase in income over the whole plan period, and if g is the constant rate of growth which he assumes given and equal to 5%, we get :

$$E = \beta_R \Theta_R n_R + \beta_1 \Theta_1 n_1 + \beta_2 \Theta_2 n_2 + \beta_3 \Theta_3 n_3 = Y_0 [(1+g)^T - 1] \quad (4)$$

In order to use this model, we must substitute statistical estimates for the different algebraic symbols in the above equations.

It is possible to treat E , A , and N as variables. But the values of the ratios $\beta_R, \beta_1, \beta_2$, and β_3 and $\Theta_R, \Theta_1, \Theta_2$, and Θ_3 behave as parameters and are given in the sense that their values are assumed constant and are not sought to be influenced by planning during the plan period.

The allocation ratios of investment λ_i , on the other hand, (and excluding λ_R which is given) are at the choice of the planners, and must then be obtained as solutions of the set of simultaneous equations given above. The rate of increase of income and employment may be treated as variables to which desired value may be assigned. The model would then enable us, with the help of numerical estimates of the various parameters, to study how the allocation ratios λ_i should be chosen so that the desired aims can be realized.

4 — Mahalanobis, *op. cit.*, p. 29.

5 — M. Bronfenbrenner, «A Simplified Mahalanobis Development Model», *Economic Development and Cultural Change*, Vol. IX (Octobre, 1960), p. 49.

term growth of the economy is going to depend on it.² It was, therefore, decided to increase the rate of investment in India to 10 or 11% during the plan period.

The long run aim, as Professor Mahalanobis saw it, should be to produce capital goods within the country rather than to import them. The proper strategy would, therefore, be to bring about a rapid development of the industries producing investment goods in the beginning through increasing appreciably the proportion of investment in the basic heavy industries.

The technical methods used in the plan formulation can now be briefly explained. The total amount of investment available having been provisionally settled, one may proceed (provisionally, of course) to distribute the investment to groups of industries or to individual industries and services. In each industry, the amount of investment having been (provisionally) settled, it would be possible (with the help of technological coefficients) to estimate the expected output in physical terms and in money value, the expected contribution to national income, and the expected volume of employment generated. Adding these up we can get the total income and employment which may be reasonably expected to be generated by any particular way of allocation of investment.³

III — The Structure of the Model

The model divides the Indian economy into four sectors : the capital goods sector, and the industries producing consumer goods and services are divided into three additional sectors : namely factory production of consumer goods sector (C-1); the production of consumer goods (including agricultural products) in small and household industries sector (C-2); and services such as health education, etc. sector (C-3).

The allocation of investment funds among these sectors is given by :

$$\lambda_A + \lambda_1 + \lambda_2 + \lambda_3 = 1 \quad (1)$$

where each λ_i represents the fraction of total investment going to each specific sector.

The value of λ_A is taken from his two sector model. In that model he argued that in the initial stage of development the larger the percentage of investment in consumer goods industries, the larger will be the income generated. This has to be expected since the incremental output capital ratio (which is defined as β) is expected to be larger in consumer goods industries than in capital goods industries ($\beta_C > \beta_I$). But there is a critical range of time and as soon as this is passed, the larger the investment in capital goods industries, the larger will be the income generated.

For these long-term growth considerations, the minimal growth rate will require a

2 — This point will be developed in some detail in the next section.

3 — Mahalanobis, *op. cit.*, p. 21.

THE MAHALANOBIS PLANNING MODEL

BY

SAKR AHMED SAKR

Assistant Professor of economic,
Kuwait University.

I — Introduction :

It was almost twenty years ago when professor P.C. Mahalanobis presented his two planning models that were used for the formulation of the Indian second and third five year plans. The former was a 2 sector model, to demonstrate the allocation of investment between the sectors and the over-all growth rates. It distinguishes consumer goods and investment goods, the later usable to create capacity in either sector given these, and some other conditions, if followed that the long run rate of growth depends on the relative allocation of investment to the capital goods producing sector. The latter four sector model, was intended to indicate the investment allocations which would achieve prescribed growth rates and employment levels.

In this paper, the four sectors model will be discussed and analyzed in order to show the purpose, the structure, and the technical deficiencies of the model. Finally, the policy implications of using the model in planning in other less developed countries will be discussed.

II — The Purpose and Uses of the Model

The model was used as the theoretical and statistical basis for the formulation of the Indian Second Five Year Plan. The two major objectives of this plan were to increase national income as much as possible while progressing towards full employment.¹

In India, as in most underdeveloped countries, unemployment is chronic because of the lack of capital goods and, therefore, the only fundamental remedy is to increase the rate of investment: This could be done through expanding the production in the small scale and household industries which is labor intensive and capital light sector. The demand for such products could be increased through an increase in investments in heavy industries and the expenditure on services.

The increase in the rate of investment is also important in the sense that the long

Dr. Ibrahim Abu-Lughod Professor of Political Science, Associate Director of African Studies, Northwestern University.

1 — P.C. Mahalanobis. "The Approach of Operational Research to Planning in India," *Sankhya*. (December, 1955), p. 17.

RECOMMENDED REFERENCES

- Albert Hourani, *Arabic Thought in the Liberal Age*, Oxford, 1963.
George Antonius, *The Arab Awakening*, New York, Putnam, 1965.
George Antonius, *Arab Awakening*, New York, Putnam, 1965.
Michael Adams (ed.), *The Middle East : A Handbook*, London, 1971.
(articles by Razzaz and Abu-Lughod).
M. Zazzaz, *The Evolution of the Meaning of Nationalism*, New York, 1963.
(translated from the Arabic by I. Abu-Lughod)
A. Jabara and J. Terry, *The Arab World : From Nationalism to Revolution*,
Wilmette, 1971.

ARAB NATIONALISM

supported by the Arab bourgeoisie); and they have failed to modernize the Arab system sufficiently to withstand Israeli aggression and expansion.

A new belief gaining ground in the Arab world, and especially notable since the 1967 war, is anchored in a concept of revolutionary nationalism and change essentially through armed struggle not only against the external threat to the Arabs, symbolized by Israel and its supporters in the West, but against internal oppressors as well. While this new belief is intimately connected with the rise of the Palestinian resistance, it is to be found throughout the Arab world. In its simplest form this new belief contends that Arab national integration will be effected only by organized violence carried out by a new Pan-Arab revolutionary movement committed to the radical transformation and liberation of the Arab world. This new belief takes for granted the existence of an Arab political community that is trying to overcome the inheritance of its colonial fragmentation and backwardness. And it takes for granted the inability and unwillingness of Arab regimes, from whatever class they may have stemmed, to undertake radical measures for the liberation and unification of the Arabs. Hence, revolutionary nationalism — which is integrative in nature, modernizing, and mass based — is increasingly being viewed as the new panacea.

It is hazardous to speculate on the future. But one can safely say that previous nationalists, irrespective of their failures, contributed significantly to the rise and development of Arab nationalism. That Arabs discuss means of unification indicates quite clearly a genuine belief in their existence as a cultural unit based on language, ethnicity, traditions,

It is hazardous to speculate on the future. But one can safely say that previous nationalists, irrespective of their failures, contributed significantly to the rise and development of Arab nationalism. That Arabs discuss means of unification indicates quite clearly a genuine belief in their existence as a cultural unit based on language, ethnicity, traditions, and interests. It indicates that competing universalist norms — such as those derived from Islam — or provincial ones rooted in the specific state or regional structure — Maghribi, Syrian, or Pharonic — have lost out intellectually and as bonds of attraction and definition of the community. Whether the revolutionary nationalists will succeed in translating this consummated cultural unit into one political organism remains to be seen. But revolutionary nationalists undoubtedly will continue their struggle in the light of the failure of their predecessors to give substance to the dream of an Arab *Ummah*.

World. By the 1940s there was no doubt in the Arab world that there was an Arab nation; momentarily fragmented by European colonialism, but a nation that should ultimately gain independence and unity. It was this class, in the course of the anticolonial struggle, which spelled out the overall concept of Arabism and formulated the specifically political aspiration for an Arab political community.

Unfortunately for the advocates of Arab unity, the eventual triumph of this class within each of the Arab countries placed the class in a position of absolute power. Concerned with the preservation of its own power and privileges, and fearing the possible loss of that power should an all encompassing union be effected, this class compromised its earlier demand for an Arab union by accepting sovereignty of each Arab state. Thus the nationalist aspiration for an Arab political community was betrayed by its former advocates, and an ensuing struggle between those in power and more radical nationalists came to characterize political relations subsequent to the Second World War. It was only in the 1950s that one could begin to speak of the seizure of power by antibourgeois elements who were in theory more committed to the concept of an Arab political community independent, formally and really, from external constraints. Proponents of Nasserism and members of the Ba'th parties of Iraq and Syria are perhaps the best representatives of this antibourgeois class of nationalists who were more willing to intervene in the affairs of other Arab states in order to achieve the goal of Arab unity. And it is in the context of the struggle between the bourgeoisie and their opponents that other formulas for unity emerged. For while the antibourgeois nationalists actively campaigned for unity the others spoke of confederations or greater regional cooperation. The more and more frequent discussions concerning the Maghrib, the Nile Valley, and the Greater Syria as natural regions within the Arab world indicate the presence of competing theories of Arabism. But these competing theories are based on the reality of class control of the Arab world.

this theoretical struggle had its political counterpart in terms of state behavior and policy. The increasing polarization within the Arab states came to be viewed as a struggle between progressives and conservatives. The progressives were thought of as strong supporters of distributive justice, land redistribution, industrialization, nationalization of capital, greater collaboration with the socialist system of power, and Arab political unity. They were Arab nationalists par excellence. On the other hand the conservatives came to be viewed as supporters of a laissez faire system of production and economics; they were considered gradualist in approach, more religiously inclined, not concerned with the redistribution of wealth, more open to collaboration with the capitalist system of power, and lukewarm to the concept of immediate Arab unity. And whereas progressives advocated the participation of the masses in politics, the conservatives were more restrictive.

While both groups can claim certain successes and failures, it is evident that the conservatives are under extreme pressure. But the antibourgeois elements who seized control beginning in the 1950s and came to dominate the progressive sector of Arab politics have also failed. Radical opinion in the Arab world holds that the antibourgeois groups have failed in two important respects: they have failed to achieve Arab unity, still one of the greatest Arab aspirations (thanks to the politicization and cultural revival

ARAB NATIONALISM

to develop bonds of consciousness that were less ambiguous in their content than they had been in the past. Increasingly, Arab nationalism emerged as the major force inspiring the struggle of the Arab community against colonialism. While each of the countries that had been carved out by the colonizer sought its own independence, there was an increasing consciousness of the fate of other Arab territories. It is only in the period between the two world wars that one can legitimately begin to speak of the emergence of political movements and parties with Pan-Arab tendencies and consciousness. Thus the most important political parties of the interwar period, such as the Wafd, the Neo-Destour, the Independence and the Nationalists, and eventually the Bathis, had these two aspirations clearly formulated.

IV

The change in the emphasis and conception of the nationalist struggle is obvious related to the altered political realities in the Arab world. But equally important to note are the major proponents and leaders of the struggle who had, by their thoughts and actions, stamped the nationalist movement with a particular imprint. It is reasonably well known that the nineteenth-century struggle for a political community and for self-assertion was led by an upper class of landlords who had recently acquired economic wealth, which they wanted to convert to political power. Hence, their emphasis was not only on severing the ties that bound their province to the central government but on reducing the strength of the European economic elite as well. Their vision of the polity was essentially parochial, and they thought that their economic interests would be best served in a territorially limited *patrie*. They were concerned with the establishment of some form of constitutional government in which their power would be exercised to protect and enhance their interests. Their struggle was, in the final analysis, a class struggle for dominance against the established bey, sultan, khedive, or Turkish governor. And in the process they helped consolidate specific types of loyalties to the *patrie* in which they functioned. Thus we can suggest that their contribution was a matter of weakening the bonds which previously bound the population to other Ottomans, and intensifying territorial consciousness — Egyptian, Tunisian, etc. It would not be accurate to say that class believed in a secular society, though it did not actively oppose those trends that ultimately helped to establish secular bonds in society.

The landholding class had lost the struggle by the First World War. It would be reasonable to suggest that at that time the national struggle, and therefore the basic formulation of nationalist doctrine, passed on to the bourgeoisie, which had benefited from the previous periods and from the increasing modernization of the Arab world. This is not to suggest that the landed aristocracy had passed into oblivion, but that members of the bourgeois class increasingly came to dominate politics, incorporating previously dominant elements. It was the bourgeois class in the Arab world that was essentially responsible for the formulation of the major components and aspirations of Arab nationalism. While members of this class believed in constitutionalism, independence, and, to some extent, secularism, they were more conscious of the bonds that united the Arab world as a whole. Thus, their drive for the independence of their own countries was joined with an equal insistence on independence for the rest of the Arab

first successful in containing that empire and eventually began to absorb certain parts of it, ultimately subjugating them. We need not discuss the main motives behind European imperialism, for they have been analyzed sufficiently elsewhere. What concerns here is the effect of European imperialism on the transformed consciousness of the Arab people. Algeria was colonized in 1832, followed by Aden in 1839 and eventually all of the Arabian Gulf territories, then Tunisia and Egypt in 1881-82, Libya and Morocco in 1912-14, and finally the Fertile Crescent countries of Iraq, Transjordan, Syria-Lebanon, and Palestine. In all instances European control was effected by force, and it was natural that the national population should resist the advent of colonialism. Although the dialectics of this struggle is often described in «nationalistic» terms, we must differentiate the types of national consciousness that developed in the process of resisting the colonial occupation. Where European colonialism was imposed on areas in which the internal processes of change had not been consummated, the national aspect on the struggle has been described in terms of traditional loyalties. In Aden and Algeria, and to a great extent in Libya and Morocco, the type of national consciousness that characterized the struggle was essentially Islamic-Arab. The imposition, in due course, of administrative colonial frontiers produced a specifically territorial consciousness, which stressed, in response to colonialism, territorial loyalties. Where the direct struggle was launched after the national political consciousness had matured, as in Syria-Lebanon, and Palestine, the response was characterized by an ethnic-linguistic appeal. Thus it is safe to accept the three types of nationalism which Albert Howrani has suggested are prevalent in the Arab world — namely, religious, territorial, and ethnic-linguistic. The Arab people combated colonialism and mobilized their forces in the name of one or another of these three types of consciousness. Thus in Algeria, the Arabian Gulf territories, Libya, and Morocco, nationalism had a greater religious content and was predominantly Islamic in formulation. In Tunisia and Egypt, the national struggle was waged in territorial terms. And in the Fertile Crescent countries, it was an ethnic-linguistic Arab consciousness that inspired the national struggle. All three, however, had components that were clearly Arab.

From a slightly different perspective, one might suggest that where the Ottoman Turkish presence was strongly felt, the struggle of the Arab people was for the establishment of an independent Arab political community; this eventually was the case in the Fertile Crescent countries and, to some extent, in the Arabian Peninsula. Where the struggle was against the European powers, there was syncretic nationalism combining various elements — religious, territorial, and ethnic — as in Egypt, Algeria, etc. It is interesting to note that up to the First World War the call for an independent unified Arab state was made only by the Arab nationalists of the Fertile Crescent, who had in the meantime effected an alliance with the Sharif Hussein of Arabia, who, in turn, had political ambitions of his own. The other nationalists sought independence for their own countries. The Arab Revolt of the First World War symbolizes the triumph of the nationalist appeal together with the appeal of traditional legitimacy. The outcome of that revolt is well known. Those Arab countries that had fought for an independent Arab state fell under European control and domination; and from then on the struggle against European colonialism was common to all Arab countries. The Arab world had

ARAB NATIONALISM

social and economic class. Arabic became the official state language in Tunisia, Egypt, and Iraq. The elite transformation, symptomatic of the altered power realities, helped in the process of increasing Arab political consciousness.

The third force was economic. One of the results of attempts to modernize the Ottoman Empire was the reorganization of its economic system. Most important to note are, first, the implementation and acceptance of the principle of freehold in the land system and, second, the rationalization of the system of land registration. These two factors contributed to the emergence, throughout the Ottoman system, of a landed aristocracy which eventually began to use its economic power for political control. There was, consequently, a perceptible shift in the power base away from the pure military and toward this group of landed aristocrats. Whereas military strength had previously resulted in economic-political control, in the new system economic wealth resulted in political power. This shift had two important implications for national consciousness. First, the elite's insistence on a political system based on "constitutionalism," thereby limiting the absolute power of the executive, led to conceptions of popular sovereignties closer to the nation-state principle than to the premises of the Islamic polity. Second, this indigenous economic elite's strong resentment of the conspicuous economic power of the European or European affiliated elite, which had acquired important privileges as a result of the system of capitulations granted them by the Ottoman government, led its members to mobilize internal forces in the name of nationalism. The national economic elite resented the fact that it had to pay higher taxes while European economic enterprises were exempt from local taxation and jurisdiction; at the same time, the European elite perceived in this national elite a serious economic — and political — threat to its own privileged position. In the process of economic competition the national elite, in order to obtain greater support for its position within the system, employed national symbols and stressed national loyalties, thereby strengthening the emerging national consciousness.

While this process was common to most Arabic-speaking countries, the situation was somewhat different in Syria-Lebanon. There the control by the Turkish government was more direct, more authoritarian, and increasingly subject to manipulation by the advocates of Turkish nationalism. Furthermore, the presence of an articulate Christian Arab intelligentsia, anxious to establish a position of equality for itself within a system based on religious loyalty, meant that the negative reaction to the greater authoritarianism of the Ottomans, together with the positive search for equality, produced the appeal for an ethnic-linguistic principle of state membership and, in due course, led to the emergence of Arab nationalism.

III

The processes discussed above, essentially processes of internal change, can partially account for the rise of political consciousness in the Arab world, but external factors were to play their role as well. It is therefore appropriate to assess the effect that European colonialism had on the emerging national consciousness. It will be recalled that European powers, in their perennial combat with the Ottoman Empire, were at

intellectual and political experience and which had witnessed the effectiveness of the new system of nation-states; this group comprised Egyptians, Tunisians, and Syrian-Lebanese who had lived in Europe or studied at European-American institutions in the Arab world. They were the Modernizers of the time, skilled in new techniques; and their visions of the Arab future were quite different from those of the traditional politicians and bureaucrats of the time. To a large extent, this group had acquired its training at the behest or under the sponsorship of a new political power elite precisely to organize more effective political systems and establish modern state structures. Tahtawi and his disciples in Egypt, Ahmad Bey and Khayr al-Din in Tunisia, Yazigi and Bustani in Syria are members of that intelligentsia who readily come to mind. These and others like them began to plead of the organization of a new political system whose basic principles would not be religious ones. Therefore, in any discussion of nationalism in the Arab world — and please note that avoid the term **Arab nationalism** in describing what they pleaded for — their contribution to the circulation of ideas about the new political systems cannot be ignored.

The second significant force was essentially sociopolitical. Increasing European penetration and power, as well as internal decay of Ottoman institutions, had enabled local dynasties and rulers to assume greater autonomy, initiative, and *de facto* sovereignty, and had thereby contributed to the growth of territorial loyalties. Thus, Algeria (prior to its occupation by France), Egypt (under Muhammad Ali), and Tunisia (from the mid-1830s) were increasing their independence and emphasizing their national personalities. The ethnically alien dynasties that were in control were anxious to keep the authority of the central government in Istanbul at arm's length. In their efforts to maintain their autonomy, if not their independence, they generated a process of social and national integration of extreme significance for the rise of nationalism in the Arab world and for the increasing Arab political consciousness.

At this point it is appropriate to depict some of the realities of the distribution of power that characterized the Islamic system. At the apex stood the caliph-sultan's representative who was usually assisted in the provinces by a praetorian guard and by a political elite that was alien, normally Turko-Circassian. As provincial dynasties asserted their control, the local ruler—dey, bey, or khedive—had to develop an elite power base that was different from the previous imperial one. The struggle that ensued, accompanied by other social processes, resulted in the assimilation or destruction of the Turko-Circassian elite that had been dominant in the Arab provinces of the Ottoman Empire, and its replacement by an indigenous elite whose loyalty was to the local ruler and the province. It was increasingly an Arabic-speaking elite, familiar with local conditions and eager to exercise greater economic and political control. The efforts of the local dynasties for greater autonomy from the central government in Istanbul were thus reinforced by the increasing pressures of the indigenous Arabic-speaking elites — first of Algeria, then of Tunisia, Egypt, and, eventually, Iraq — for greater control. Naturally, the Arabic-speaking elites stressed the importance of ethnic-linguistic affinities in politics in contradistinction to religious principles of state organization. And by the latter part of the nineteenth century, Arab elites were in *de facto* control of the governmental apparatus of the Arab provinces or constituted the upper

ARAB NATIONALISM : SOCIOPOLITICAL CONSIDERATIONS

Ibrahim Abu-Lughod
Professor of Political Science
Associate Director of African Studies
Northwestern University

We should, at the outset of our discussion, differentiate two types of group consciousness which have often been confused. The first is a group's consciousness of itself, of its heritage, of its traditions and other bonds which its members may share. The type of political system in which the group happens to exist has no bearing on this form of consciousness. This first type has erroneously been termed nationalism. The second type is a group's consciousness of being a community in terms of language, traditions, history, ethnicity, and the like, but in this case the members insist on living together and conducting their lives as one political community independent of all other polities. This form of consciousness is correctly identified as nationalism. Whereas the Arabs, no matter how one defines an Arab—and the literature on Arab nationalism is replete with esoteric definitions—have always been conscious of their ethnic-linguistic identity, their specific aspiration for the establishment of Arab political community that would comprehend all those who define themselves or who are defined by politically conscious nationalists as Arabs is essentially a modern phenomenon originating in the mid-nineteenth century.

Many will recall that the Arab people, even when they exercised hegemony and dominance, were part of a universal community of Muslims. Arab values, self-definitions, norms of political conduct, and legal institutions were derived from and shaped by the religious system of Islam. Thus, until 1250 the Arab people existed in an Islamic polity in which members of their community played critical roles; until 1516 they lived in a system which was politically fragmented but dominated by a host of Turkish and Mamluk dynasties; and until the break-up of the Ottoman Empire, subsequent to the First World War, they lived in an Islamic system that was somewhat unified but Turkish-Ottoman dominated. Not until the mid-nineteenth century did disgruntled spokesmen representing the Arab people begin to challenge the universal assumptions of the Islamic polity and demand the organization of a political system that would be based on principles other than religious ones. It is only in the context of the changing climate of the nineteenth century that one can speak of the emergence of a distinct Arab national consciousness with political aspirations.

II

Several forces at work in the nineteenth century posed a serious challenge to the existing Islamic-Ottoman system and its basic universalistic premises. In the first place there had grown an important intelligentsia that had been affected by the European

CONTENTS

Dr. Ibrahim Abu Lughod,

**Arab Nationalism :
Socio-Political Considerations.**

Dr. Sakr A. Sakr,

The Mahalanobis Planning Model.

Dr. M. Maher Eliesh,

Human Relations in Industry.

Dr. Mohamed B. Mansour,

**Economic Calculation in
the Socialist System.**

Adel M. Al-Rasheed,

The Revolutionary Environment.

Kuwait University



« Journal of Social Science »

Faculty of Commerce, Economics and Political Science

No. 2 / Second year October 1974.

KUWAIT UNIVERSITY



JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Faculty of Commerce, Economics and Political Science

*Arab Nationalism:
Socio-Political Considerations*

Dr. Ibrahim Abu Lughod

The Mahalanobis Planning Model

Dr. Sakr A. Sakr

Human Relations in Industry

Dr. M. Maher Eliesh

*Economic Calculation in the
Socialist System*

Dr. Mohamed B. Mansour

The Revolutionary Environment

Adel M. al-Rashee

No. 2 / Second Year October 1974